جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية
كـلـيـة الآداب والـلـغـات
قـسـم الـلـغة والأدب الـعـربي

اللّسانيات المغاربية وقضايا اللغة العربية
ـ المُصطلحية ـ أنموذجًا

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخـصص: لسانيات عربية

من إعداد الطالبتين :
- **لـيـلـيـا زابـلـي**
- **ياسمين زايـدي**

إشراف الأستاذ:
محمد الزين جيلي

السنة الجامعية 2019–2020

الإهداء

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع.

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين اللذان قال فيهما الله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانًا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريمًا».

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بافتخار «أبي» الحنون رمز العطاء والتضحية.

إلى من شملتني بعطفها ورعايتها، وأنارت دربي بالصوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود «أمي الحبيبة».

إلى كل أفراد عائلتي: ماسي، مهدي وأمال.

إلى من تكبد معي عناء الكتابة وساعدني كثيرًا نذير علو صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة.

إلى كل صديقاتي الغاليات: ياسمين، ليليا، صبرينة ونجاة.

إلى ابنة خالتي الحبيبة: نسيمة.

لهم جميعًا شكري وتقديري وامتناني.

ليـــليـــا

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أهدي هذا العمل:

إلى التي ربتني وأعانتني بدعائها وصلواتها «أمي» الغالية.

إلى الذي تحمل مشاق الدنيا وعنائها من أجلي، وشجعني كثيرًا حتى كِبَري «أبي» الغالي.

من يسعد قلبي بقربهم إلى:

أختاي «صبرين» و«عبلة»، وأخي الوحيد «مولود».

إلى زوج أختي الغالي «رفيق» وبناتهم الغاليات «نور» و«خديجة».

إلى رفيقات دربي وصديقات عمري: «ليليا»، «صبرينة»، «وردة» و«نجاة».

كما أهدي هذا العمل للأستاذ القدير «محمد الزين جيلي» الذي قام بالإشراف على هذا العمل ووجهه أحسن توجيه.

حفظهم الله جميعًا.

ياسمين

شكر وتقدير

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة لإنجازه، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، خير الأنام ونبي الختام وبدر التمام، محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد شكر، وفاءا وتقديرا وعرفانا منا إلى الأستاذ المشرف محمد الزين جبلي، على كل ما قدمه لنا من يد عون وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا هذا في جوانبه المختلفة.

كما أتقدم بكامل شكري إلى نذير علو الذي تقاسم معي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الشكر موصول لكل من أسهم في تقديم يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، خاصة أهلي الذين أسدوا إلي يد العون والنصيحة.

أملي أن يكون هذا الجهد المتواضع نبراس هدى في إثراء البحث العلمي مستقبلا.

مقدمة

لقد شهد القرن العشرين قيام دراسة علمية حديثة، غيّرت زاوية النظر إلى اللغة البشرية وتمثلت هذه الزاوية في اللسانيات التي حملت في ثناياها طابعًا علميا جديدًا في دراسة اللسان البشري.

عُرفت اللسانيات في الغرب بداية من القرن التاسع عشر على يد العالم السويسري فردينان دي سوسير (F.De Saussure) ومن ثمَّ انتقلت تصوّراتها إلى العالم العربي في مستهل الأربعينيات من القرن العشرين، إذ لم يغفل عنها علماؤنا العرب حيث شهدت حركات نهوض وتجديد بعد عقود من بعث التراث وتقديمه للناس، وكانت من بين الدراسات اللسانية التي عرفت توسعًا ونضجًا حتى صارت محط اهتمام الدارسين في مجالات أخرى، وكان نتاج ذلك كمًا هائلاً من المصطلحات الحاملة لمفاهيم هذا العلم.

حدث الاتصال بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية عامة والمغاربية على وجه الخصوص بعد نصف قرن من نشأتها في الغرب، حيث عرفت الثقافة العربية الحديثة تغيرات تبنت على إثرها الدراسات اللغوية المغاربية النظريات اللسانية الحديثة إذ فتح ذلك مسارًا جديدًا للبحث اللغوي العربي مما ساهم في إفراز زخمٍ فكري مصطلحيً واسع بفضل حركة الترجمة.

لم تكن عملية نقل المفاهيم من اللسانيات الغربية حيث نشأة إلى اللغة العربية ـ على الرغم من هذه الثورة العلمية الهائلة ـ أمرًا هينًا، حيث اقتضي ذلك النقل قيام صناعة مُعجمية

عربية كاملة الأركان ـ لم تكتمل ـ مما أفضى إلى خلق اضطراب على مستوى وضع مصطلحات اللسانيات وتداولها.

لقد نزع جُل الدارسين إلى توحيد المصطلحات دون مراعاة شيوعها أو موافقتها لخصائص اللغة العربية إذ فتح هذا النزوع الباب على مصراعيه أمام العديد من اللسانيين الذين بذلوا جهودًا جبارة وقدموا حلولاً لتوحيد المُصطلح والتخفيف من حدة اضطرابه حيث انبرى لذلك ثلة من اللسانيين المغاربة، عمدوا بفضل اجتهاداتهم إلى وضع اللبنة الأساسية لمعالجة قضية المُصطلح نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر؛ عبد الرحمن الحاج صالح في الجزائر، وعبد القادر الفاسي الفهري في المغرب، وعبد السلام المسدي في تونس.

يرجع السبب الرئيس في اختيار موضوع بحثنا هذا إلى قناعة ذاتية، ثم ترسخت تلك القناعة فتحولت إلى موضوع جدير بالدراسة ذلك أن الدراسات الحديثة تفتقر إلى مثل هذه الموضوعات، كما أن الغاية التي نسعى إليها من خلال دراسة هذا الموضوع هي الحاجة الماسة إلى التعريف باللسانيات المغاربية وأهم قضايا المُصطلح بغية تقريب الرؤي أكثر.

سنحاول من خلال هذه المذكرة الموسومة بـ «**اللّسانيات المغاربية وقضايا اللغة العربية ـ المصطلحية ــ أنموذجًا**»، الكشف عن حيثيات وضع المُصطلح اللّساني المغاربي وراهنه حيث يثير هذا الموضوع إشكالية رئيسية ألا وهي:

ما مدى تأثير قضايا المُصطلح على توطين اللّسانيات في المغرب العربي؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية تساهم في إثراء الموضوع والإحاطة بجوانبه ومحاولة إعطائه ما يستحق من الدراسة والتحليل من خلال مناقشتها والإجابة عنها والتي تتمثل فيما يلي:

1. ما مفهوم المُصطلحية؟
2. ما أبرز نظريات صناعة المُصطلح اللّساني؟
3. ما العقبات التي تعترض سبيل صناعة المُصطلح اللّساني المغاربي و توحيده؟
4. ما أهم الجهود التي بذلها اللّسانيون المغاربة في صناعة المصطلح؟

اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي لأنّه المنهج الملائم للبحث ودراسة المصطلحات، إذ وقفنا على الآراء اللسانية التي جاء بها بعض اللسانيين المغاربة أمثال عبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد السلام المسدي، مستعينين بآلية التحليل.

انتظم البحث وفق خطة مقسمة إلى مدخل وثلاثة فصول مسبوقين بمقدمة ومتبوعين بخاتمة حيث خصصنا الفصل الأول للحديث عن المصطلحية وأهم نظريات صناعة المُصطلح اللّساني، أما الفصل الثاني فخصصناه للسانيات المغاربية وعقبات المُصطلح اللساني، أما الفصل الثالث فكان للحديث عن جهود المغاربة في صناعة

المصطلح. وأنهينا البحث بخاتمة عرضنا فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها؛ مقدمة في علم المصطلح لعلي القاسمي، والأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث لفاطمة الهاشمي بكوش، وقاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح لعبد السلام المسدي.

تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة تسليط الضوء على العقبات التي تعيق المُصطلح اللساني سواء من ناحية الوضع كل حسب وجهة نظره واجتهاده، أو من ناحية الترجمة لا سيما في اللغة العربية التي واجهت ولا تزال تواجه مشكلة صناعة المُصطلح لسد العجز الموجود في مصطلحاتها، ومحاولة إبراز مكانة المُصطلح الهامة في تبادل العلوم والمعارف التي شغلت اهتمام الباحثين واللغويين.

نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل «محمد الزين جيلي»، الذي قدم لنا الدعم المادي والمعنوي، فلم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت عونًا لنا في إتمام هذا البحث فلك منا كل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر والعرفان.

المدخل

إن الحديث عن المصطلح هو حديث عن فحواه ومعناه داخل أي لسان، لذلك فإنه نجد الكثير من العلماء على اختلاف مشاربهم قد أَوْلَوْ عناية كبرى لهذا المفهوم، وذلك إما بتعريفه أو بطريقة عرضه وتوظيفه داخل حقل من الحقول.

المصطلح يشكل حيزًا كبيرًا، فهو الوسيلة الأساسية التي تبنى عليها ثقافة أمة من الأمم من خلال الاعتناء بلسانها ومن ثم بمصطلحاتها.

تشهد الأمم تطور هائل اليوم في التكنولوجيا والتحكم فيها لهو دليل واضح على سرعة ظهور مسميات جديدة لأشياء جديدة إذ بات يشكل المصطلح هاجس كل الشعوب، بل الأكثر من ذلك أصبح علمًا قائمًا برأسه يدعى علم المصطلح[1] وهو «علم من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها...»، وكان (فوستر) قد حدد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنه مجال يربط علم اللغة بالمنطق وبعلم الوجود، وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة[2].

انقسم علم المصطلح كغيره من العلوم اللغوية إلى «علم المصطلح العام» و«علم المصطلح الخاص»، فيتناول علم المصطلح العام طبيعة المفاهيم، وخصائص المفاهيم

1-الطيب عطاوي، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، مجلة عود الند، العدد الفصلي 03، العدد 105.

2-ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، مكتبة الأسد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 2، 2008 م، ص 11.

وعلاقات المفاهيم ونظم المفاهيم (التعريفات والشروح)، وطبيعة المصطلحات وعلاقاتها الممكنة، واختصارات المصطلحات والعلاقات والرموز وتوحيد المصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدولية ومعجمات المصطلحات والمداخل الفكرية ومداخل الكلمات.

أما علم المصطلح الخاص، فهو تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل: اللغة العربية أو اللغة الفرنسية.

التمييز هذا قائما بين علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص يوازي التمييز بين علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص.[1]

قد شهدت الأمة العربية كذلك نهضة علمية ونمت لغتها بفضل ما بذل اللغويون والعلماء من جهد مثمر خلال القرن العشرين أصبح من اليسير وضع المصطلحات الجديدة ولم يعد ذلك مشكلة لولا ما صدرت مئات المعاجم العلمية والألفاظ الحضارية على امتداد الوطن العربي.[2]

ظل هذا البحث يتابع وضع المصطلحات العربية منذ القديم، ويقف بإيجاز على ما قدم علماء الأمة من جهد مثمر بحيت أصبح التأليف والترجمة يسيرين في العصر العباسي الذي شهد نهضة علمية واسعة المدى.

1–ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 11.

2– أحمد مطلوب، المصطلح نشأته وتطوره، مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 1.

كما أن وسائل نمو اللغة العربية هي سبيل العاملين في وضع المصطلحات وهي وسائل ليس لها نظير في كثير من لغات العالم التي استطاع أبناؤها أن يضعوا المصطلحات لإيمانهم بلغتهم، واعتزازا بكيانهم القومي وشخصيتهم الوطنية.

لم يكن المحدثون من العرب بعيدين عن تلك الوسائل فرجعوا إليها ونهلوا منها، واستخلصوا القواعد الواضحة لوضع المصطلحات وساروا في طريقٍ على الرغم من العقبات التي وضعت أمامهم.[1]

يمضي البحث مستندًا إلى الحقائق وروح اللغة العربية ليضع معالمه وليكون تمهيدًا لبحوث ودراسات جادة لتجاوز العقبات والدعوة إلى توحيد المصطلحات في الوطن العربي.[2]

ازدادت أهمية المصطلحات حيث نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبدأ عهد الترجمة التي واكبت نقل العلوم الحديثة إلى العربية، والبحث في المصطلحات والتعابير العربية الجديدة الملائمة للمعلومات والألفاظ المنقولة عن اللغات الأجنبية.[3]

عليه أخذ المهتمون بالعلوم يعنون به كثيرًا لأن «أكثر ما يُحْتَجُ به في تحصيل العلوم المدونة، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاح

1–أحمد مطلوب، المصطلح نشأته وتطوره، المرجع السابق، ص 1، 2.

2–المرجع نفسه، ص 2.

3–مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة –حصريات النشأة والتكوين–شركة المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ص 08.

خاص به إذا لم يعلم بذلك، لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلا ولا إلى إنغمامه دليلاً»[1].

كانت أول المصطلحات الإسلامية ما جاء في القرآن الكريم، وكان لكثير منها معنى لغوي فنقلت من معناها الأول إلى المعنى الجديد، وكانت الحقيقة الشرعية من أسباب نمو اللغة وفتح باب تطور الدلالة وانتقال الألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطلبه الحياة الجديدة.[2]

تعد دراسة المصطلح موضوعًا جوهريًا داخل الحقل اللساني بحكم المكانة المهمة التي يحتلها في بناء شبكة من العلائق التواصلية بين كل المكونات التي تنشغل بتطوير الدرس اللساني الحديث[3]، حيث شكلت اللسانيات كذلك في العصر الحديث ثورة كبيرة خاصة مع مجيء فردينان دي سوسير، وشهد حقل الألسنية كمًا هائلاً من المصطلحات والمفاهيم الجديدة[4].

يمكن النظر إلى واقع اللسانيات عامة ومصطلحاتها خاصة من خلال مرحلتين من الزمان، امتدت الأولى من صدور كتاب علم اللغة للدكتور «علي عبد الواحد وافي» إلى عقد

---

[1]–أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج1، 1971، ص2.

2–أحمد مطلوب، المصطلح نشأته وتطوره، ص 5.

3– حسين نجاة، إشكالية المصطلح اللساني وأزمة الدقة المصطلحية في المعاجم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، مجلة مقاليد، العدد 10/ جوان 2016، ص 195.

4– مجلة المصطلح، مقال بعنوان "بين المفهوم والمصطلح، المصطلح اللساني نموذجًا: بوعناني سعاد أمنة، العدد 01 مارس، تلمسان (الجزائر) 2002، ص 224.

السبعينات، في حين امتدت الثانية مع السنوات الأولى من ذلك العقد إلى نهاية القرن العشرين تقريبًا.[1]

يلاحظ أن ما صار يعرف بأزمة المصطلح اللساني والفوضى المصطلحية والمفاهيمية[2] ومشكلات الترجمة كان نتاج المرحلة الثانية التي شهدت توسعًا مطرد اتفق مع توسع الدرس اللساني في أوروبا وأمريكا مع منتصف القرن العشرين.

على عكس الأولى فلم تشهد ذلك، إذ اقتبس الدكتور وافي الكثير من المصطلحات اللسانية في كتابه علم اللغة الصادر عام 1940 ووضع ترجمات صحيحة نحو: علم اللهجات، وعلم المفردات، وعلم الدلالة، وعلم البنية وعلم الأساليب وعلم أصول الكلمات وغير ذلك.[3]

انتقلت اللسانيات العربية بعدها إلى المغرب العربي وأثمرت فيه بعدما زرعت في مصر، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود اللسانيين المغاربة التي تعد مرجعية عربية في اللسانيات، كون المغاربة عرفوا اللسانيات عبر الثقافة الفرنسية، وهذا ما جعلهم يطلعون على ما كتب في اللغات الأخرى، ثم إسقاطه على اللغة العربية.

1- الطيب عطاوي، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، مجلة عود الند، العدد الفصلي 3، العدد 105.

2- بلال العفيون، عبد المجيد عيساني، المصطلح اللساني في المعجم العربي، بين تعدد التسمية والمفهوم-مجلة علوم اللغة العربية وأدابها، جامعة الوادي، ص 245.

3- الطيب عطاوي، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية.

أما في السبعينيات من القرن العشرين صار الحديث عن اللسانيات عند المتخصصين والمثقفين بعدما كان الحديث عنها محط الشك والاتهام، نتيجة لفتح باب المحاورة مع الذات والآخر –وهنا الآخر لا يعني بالضرورة الغرب– فبرزت بذلك أعمال لسانيين مغاربة كان لهم الفضل في تطور اللسانيات المغاربية، وأفضل مثال على ذلك نذكر أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد السلام المسدي[1]، فقد ساهموا بفضل قراءاتهم المعمقة في البحث اللغوي الحديث المعاصر، ولا يزالون يواصلون العمل فيه، وهذا ما نلمسه في البحوث الأكاديمية والمقالات المنشورة في مختلف المجالات والأعمال المؤلفة في هذا المجال المعرفي الدقيق والواسع[2].

تعد اللغة العربية لغة قومية للعرب ولبعض الشعوب المسلمة، ومن أهم اللغات العالمية في عالمنا المعاصر، نظرًا لما تتمتع به من ماضٍ عريق وجذور ثابتة وحاضر لا يقل أهمية عن الماضي، وهي من بين اللغات الخمس التي كان لها دور رئيسي في حمل الحضارة البشرية إلى جانب الصينية القديمة والسنسكريتية واليونانية واللاتينية[3].

لكن الآن تواجه اللغة العربية تحديات والعديد من القضايا التي تهدف إلى تغييرها واستبدالها بغيرها، حيث جعلتها تعيش صراعًا ومشكلة مع الواقع اللغوي الحالي، ومن بين

1– منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1، 1991، ص 32.

2– محمد ياسين جابة، المؤتمر الدولي: اللسانيات الغربية في التناول المغاربي العربي بين العمل الترجمي والإبداع العلمي، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث، 28–29 أكتوبر 2019.

3– صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 307.

هذه القضايا نجذ قضية الإزدواجية اللغوية التي تعتبر وضعًا لغويًا تعيشه كل المجتمعات ومشكلة من المشكلات التي لامست جميع فئات المجتمع في الوطن العربي.

«إن الازدواجية اللغوية شيء بديهي في اللغة العربية، وقد نشأت هذه الازدواجية في الجزيرة العربية قبل الإسلام بين اللغة الأدبية المشتركة ولهجات القبائل، إذ كانت الأولى لغة الأدب والعهود المواثيق وكانت الثانية لغة التفاهم في الحياة اليومية»[1].

عرفت معظم الدول العربية الاستعمار بكافة أشكاله، فالاستعمار حاول بكل الطرق والوسائل هدم كيان اللغة العربية الفصحى باستبدالها بلغة أجنبية، «ورغم أن اللغة العربية استمرت حية قوية طوال عهود الاستعمار، لكنها بدأت تضعف رويدًا رويدًا بعد استقلال الدول العربية، ولعل أبرز الأسباب الموضوعية لهذا الضعف هو فصل المؤسسات التربوية بين مادة التربية الدينية ومادة اللغة العربية وترسيخها قاعدة خطيرة هي أن العمل اللغوي مهمة القائمين على تدريس مادة اللغة العربية، أما المواد الأخرى فلا علاقة لها باللغة العربية».[2]

الازدواجية بين العاميات التي انتشرت مع الأيام لتصبح لغة التواصل اليومي وبين اللغة الفصيحة التي أنزل الله بها كتابه الكريم وحفظ العرب تاريخهم وعلومهم ومجدهم، هي العقبة التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على متعلم العربية للناطقين بغيرها الذي يسافر إلى البلاد العربية لدراسة اللغة العربية أملاً في تعلمها في موطنها الأصلي.

1- سمر روحي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، نادي التراث الإمارات، أبو ظبي، ص 13.

2- المرجع نفسه، ص 14، 15.

ظاهرة ازدواجية اللسان ناجمة عن الفجوة بين العربية العامية التي تمثل لغة الأم الحقيقية للعرب، والعربية الفصحى المعاصرة التي تستعمل[1] رسميا لغة للتدريس، لأجل هذه الفجوة يُصدم متعلم العربية من الناطقين بغيرها ويحار في أمره عندما يشرع في العيش في المجتمع العربي، لأن الإزدواجية تشكل حجر عثرة أمامه ويقع بين مطرقة الفصيحة وسندات العامية، فيعيش في تيهان لغوي.[2]

تعتبر الازدواجية اللغوية تشويهًا للغة العربية الفصحى وكيانها أدى إلى التقليل من شأن اللغة العربية وتعويضها في جل المحادثات إلى لغات أجنبية، وقد ساهم العرب بأيديهم في انتشار هذه الظاهرة والوصول بلغتهم إلى هذا المستوى دون الإحساس بذلك.[3]

نجد أيضا من بين قضايا اللغة العربية قضية الترجمة والتعريب وإشكالات المعاصرة، «إن هناك اتجاهًا فكريا سائدًا في الوطن العربي يرى أن اللغة العربية لا تصلح للعصر التقني الحديث لضعفها الذاتي ومجافاتها العلم وعنايتها التاريخية بالآداب والفنون وأتباع هذا الاتجاه مؤمنون باللغات الأجنبية وخصوصًا الإنجليزية والفرنسية، على أنها لغات تتوافر فيها صفات المعاصرة من بعد عن التعصب، وانفتاح غير محدود على العصر

1- قدرية هوكلكلي، التجسير بين العامية والفصيحة في تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، المجلة العربية، أنقرة يلدرم بيازيد، تركيا، العدد 1، أكتوبر 2017، ص 51.

2- المرجع نفسه، ص 51.

3- هاجر العوادي، الازدواجية اللغوية بين التقييم والتعليم، الطور الابتدائي أنموذجًا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2018/2017، ص 50.

وقدرتها على مواكبة التقنيات الحديثة والنظريات العلمية، وهناك اتجاها فكريًا آخر يستحق السيادة في الوطن العربي، يرى أن اللغة العربية مؤهلة لمواكبة العصر الحديث، فهي غنية بخصائصها الذاتية وتاريخها وحضارتها، وقد أثبت في العصر الحديث قدرتها على الترجمة والتعريب»[1].

هذان الاتجاهين متعارضين في هذه القضية، ولهما الأتباع المتعصبون، فاختار المؤلف «سمر روحي الفيصل» الاتجاه الآخر فهو نظر في حركة الترجمة والتعريب وإشكالات المعاصرة.

لم تكن إشكالات المعاصرة إلا وهمًا شجعه المستعمر وغذاه التابعون وأعداء الأمة العربية، وهذا الوهم سياسي وليس لغوي على الرغم من أنه يدور حول ثلاثة أمور معرفية وتاريخية ولغوية.

انطلق الباحثون المعنيون بحركة الترجمة والتعريب أن الهدف النهائي للأمة العربية هو مواكبة الحضارة العالمية والإسهام فيها[2]، وقد اعتمد الباحثون الترجمة والتعريب كوسيلتان لنقل المعارف من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية على الرغم من أن التعريب لم يحتل المرتبة الأولى بين هذه القاعدة، ولعل قبوله من الزاوية اللغوية عائدًا إلى أن اللفظية المنقولة تلبس الثوب العربي وتنضوي تحت لواء الأوزان العربية.

1- سمر روحي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، ص 63.

2- المرجع نفسه، ص 63.

أما الترجمة الحرفية للفظ الأجنبي فقد عارضها الكثير من الباحثين واللغويين، لأن نقل اللفظ الأجنبي بحروف عربية بتعديل بسيط أو دون تعديل، لكنهم سرعان ما قبلوها وفتحوا صدورهم لها وعدُّوها إغناءً للغة العربية الفصيحة وإن لم يتوسعوا فيها.

ميز الباحثون تمييزًا واضحًا بين ترجمة النصوص وتعريبها فالتزموا الأمانة العلمية والدقة والوضوح ومراعاة بناء الجملة العربية في الترجمة، وفهموا النصوص وتمثلوها ثم عبَّروا عنها بأسلوب عربي في التعريب.[1]

خاضت الأمة العربية في العصر الوسيط تجربة الاتصال بالثقافات السائدة بواسطة الترجمة والتعريب وتكللت تجربتها بالنجاح في نقل الثقافات اليونانية والرومانية والفارسية والسريانية والهندية وغيرها إلى اللغة العربية، وكانت النتيجة التي لم يشكك فيها إلاَّ الغلاة المتعصبون في أن الحضارة العربية الإسلامية التي ازدهرت آنذاك طورت ما نقلته من الثقافات الأجنبية وأضافت معارف إنسانية وعلمية نظرية وتطبيقية كثيرة جعلت المؤمنون بالتراث العربي يعتزون بتجربة العرب في الاتصال بالثقافات الأخرى بواسطة حركة الترجمة والتعريب.[2]

قال الدكتور سمر روحي الفيصل على أن نجاح الترجمة والتعريب في العصر الحديث تفتقر إلى القرار السياسي في شؤونها كلها وخصوصًا توحيد المصطلحات وتعريب التعليم الجامعي.

1- سمر روحي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 68، 69.

2- المرجع نفسه، ص 70.

نبع الإشكال اللغوي بأمرين يخصان اللغة العربية الفصيحة في العصر الحديث، هما عدم قدرتها على وضع تسميات ومصطلحات مناسبة للعلوم والتقنيات الحديثة الوافدة من اللغات الأجنبية وعدم صلاحيتها لتدريس العلوم في المعاهد العليا والجامعات وإن حركة الترجمة والتعريب حل لهذا الإشكال اللغوي، وكان اقتصار الدكتور سمر روحي الفيصل على قضية وضع المصطلحات لاتصالها بهذا الإشكال اتصالاً مباشرًا.[1]

إن اللغة العربية قادرة على وضع المصطلحات وترجمة الكتب وتعريب ما يوجد في اللغات الأجنبية اعتمادًا على خصائصها الذاتية من اشتقاق ومجاز ونحت وإبدال واقتراض وتضمين وقياس وقلب وترجمة وتعريب، فاتهام اللغة العربية بالعجز عن الوفاء بالحاجات العلمية العربية لا أساس له من الصحة.

لا يعوق فيها الترجمة والتعريب ولكنها عبّرت عن مرونة ودقة واتساع في قبول المعرب والمترجم سواء كان لفظًا أو نصا، وأجازت للغويين والاختصاصين في العلوم المختلفة في رحابها، فيكون بسيط لفهمهم علم الترجمة ومصطلح التعريب وانفتاحهم على العصر الحديث من خلاله.[2]

1- سمر روحي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 74.

2- وسيلة فوزية، مريم قانتات، أرنيا سعيدة، قضية لترجمة التعريب وإشكالات المعاصرة، مركز التفاهم بالقاهرة، 25 أكتوبر 2013.

رغم التحديات التي تصدت اللغة العربية إلاّ أن اللغويين عملوا في سبيل خدمتها، وبذلوا غاية وسعهم في تقعيد تراكيبها وأحوالها، وقد خلفت جهودهم تراثًا لغويًا لا مثيل له عند الأمم.

حاول اللغويون العرب اقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وكيفية دراستها، وذلك من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي وتجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، وهذا ما نلمسه في اللسانيات العربية، وإذ تعد من بين سلسلة المحاولات التي سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية.[1]

إضافة إلى المشكلات العويصة التي اعترضت تقدم البحث اللساني في الأقطار العربية عامة والمغرب العربي خاصة، ونشر ثقافة لسانية واعية، يسير هذا العلم نحو النماء والانتشار والبروز على مستوى الجامعات العربية.[2]

يعد لسانيو المغرب الأقصى أنشط اللسانيين العرب في العقدين الأخيريين وأكثرهم اتصالاً باللسانيات الغربية وأجرأهم تطبيقًا لبعض أحدث نظرياتها على اللغة العربية، من خلال كتبهم التي يصدرونها كل عام أو من خلال دراساتهم وأبحاثهم التي يلقونها في الملتقيات المحلية والدولية، وقد قام عدد من الباحثين المغاربة بتأسيس أول جمعية للسانيات بالمغرب هدفها دعم البحث اللساني بكل الوسائل، بما في ذلك تنظيم ندوات دورية محلية ودولية ورسم سبل للتعاون مع المؤسسات والكفاءات الوطنية والدولية خدمة للبحث العلمي

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط 1، 2004، ص 02.

2- المرجع نفسه، ص 02.

والسعي إلى نشر الأبحاث اللسانية ذات القيمة العلمية، وقد جاء هذا التأسيس تتويجًا لعدد من الأعمال العلمية الفردية والجماعية التي قام بها أعضاء الجمعية، ومن ضمنها أنشطة حلقة اللسانيات والسيمائيات بكلية الآداب بجامعة الرباط.[1]

1- عبد الجبار توامي، اللسانيات المغربية المعاصرة بين التراث والدرس الحديث (قراءة نقدية)، كلية اللغة العربية- الرياض-ص 249.

الفـصل الأول

المصطلحية وأهم نظريات وضع المصطلح اللّساني

تمهيد

شهد العالم تطوراً سريعاً للمعرفة البشرية في العلوم والتكنولوجيا وأساليب الحياة والتطور المدني والعلمي والحضاري، مما أفضى إلى تفاقم عملية تبادل المعلومات بين أقطار العالم، فساهم ذلك في ظهور كم هائل من المصطلحات العلمية الجديدة، فكان ذلك الدافع الذي أفضى إلى ظهور المصطلحية (علم المصطلح) كعلم جديد له جذوره وأسسه، فأصبح من أهم القضايا والبحوث التي حظيت باهتمام واسع، فهو عنصر يضاف إلى الرصيد اللغوي كونه يثري اللغة العربية ويكسيها بالجديد ويجعلها حاضنةً لكل مستحدث في ميادين الفكر والحضارة خاصة مادة العلوم والتقنيات.

أضحت اللغة العربية أمام هذه الثورة المعرفية تواجه تحديًّا كبيرا يتمثل في الكم الهائل من المصطلحات الوافدة إليها من العلوم المختلفة، إذ أصبح المترجمون في صراع كبير حيث واجهوا صعوبة كبيرة في إيجاد المصطلح المرادف في اللغة العربية، إلى حد أنهم لم يصلوا في غالب الأحيان إلى الهدف من وراء الترجمة في القواميس والمراجع، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتهم بغية إيجاد المصطلح المناسب بسبب عدم ظهور هذا العلم في البلدان العربية وطغيان المصطلحات الغربية في مدوناتها، ما جعل من التعريف بالمصطلحات العربية وتناولها على أساس مجرد نقل من العلوم الأخرى، بعدما كان العلماء العرب في السابق يعتزون بعلم المصطلح ودونوه في المعاجم والقواميس العربية.

كما حاول الكثير من الباحثين والعلماء تعريف المصطلح بالرغم من وجود اختلافات فيه في الشكل، كونها تصب في معنى واحد، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة المفاهيم الأساسية التي قدمها الباحثين للمصطلح.

1/ <u>تعريف المصطلح وسماته</u>: اتفقت عدة مجامع لغوية عربية وأوروبية مع باحثين لغويين آخرين على تقديم مفهوم المصطلح لغةً واصطلاحًا:

أ- تعريف المصطلح لغة واصطلاحا:

1-المصطلح لغة: كلمة المصطلح في اللغة العربية هي المصدر الميمي للفعل إصطلَح وقد تحدد مدلوله في المعاجم العربية في باب مادة (صلح)، ولقد وردت في معجم لسان العرب لابن منظور: «صَلَحَ: الصلاح ضد الفساد، صَلَحَ، يَصْلَحُ، ويَصْلُحُ صَلَاحًا وصَلُوْحًا».

والمصلحة: الصلاح وفي «الاستصلاح: نقيض الاستفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه...»[1].

ورد في المعجم الوسيط أن لفظ صلح بمعنى «زال عنه الفساد»، واصطلح القوم زال بينهم من خلاف واصطلحوا على الأمر: تفارقوا عليه واتفقوا، و(الاصطلاح): مصدر (اصطلح): «وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم مصطلحاته»2.

1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 1993، ص 31.

2- إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، 1432 هـ مادة (صلح)، ج 1، ص 520.

وهو التعريف الذي ذهب إليه الأزهري في تهذيب اللغة تحت مادة (ص/ل/ح) حيث قال: «الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، تصالح القوم وتصالحوا واصطلحوا بمعنى واحد».[1]

كما أورد إبن فارس في مقاييس اللغة أن «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد...».[2]

أما في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: الصلاح نقيض الطلاح، ورجل صالح في نفسه ومصلح في أعماله وأموره.[3]

نستنتج من خلال كل هذه التعاريف التي أوردها مختلف هؤلاء الباحثين والدارسين أنه تتفق معظم المعاجم العربية على تعريف المصطلح وتجمع كلها على أن المصطلح كلمة مشتقة من الجذر (صلح) وهو من الصلح ضد الفساد.

2-<u>اصطلاحا</u>: أولى الدارسون والباحثون العرب عناية كبيرة بالمصطلحات، خاصة بعد تشعب العلوم وكثرة التخصصات وأمام هذا الوضع ظهرت عدة تعريفات للمصطلح من بينها: ما أورده محمد الديداوي نقلا عن الرازي حيث قال: «هو عرف خاص بكل طائفة من

1- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق وضبط عبد الكريم العرناوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د ت، ج 4، ص 243.

2 ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، د ت، ط 2، بيروت، ص 303.

3 الخليل ابن أحمد الفراهيدي، العين، ت ح مهدي المخزومي، إبراهيم السامراني، ج 3، ط 1، مؤسسة الإعلامي بيروت، لبنان 1988، ص 117.

أهل العلم»، ويضيف تعريف آخر نقله عن ابن العربي قائلا: «هو وكلمة ترمز إلى حقيقة هي في الواقع واحدة لها عدة وجوه».[1]

وعرفه الجرجاني: الاصطلاح «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينتقل موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما وهذه المناسبة لا تكون دائما في المصطلحات».

وقيل الاصطلاح: «إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل لفظ معين بين قوم معينين».[2]

كما ورد في تاج العروس كذلك أن «الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص».[3]

يقدم لنا علي القاسمي مفهوما موسعا للمصطلح بقوله « كل وحدة لغوية مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)، أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب)، وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة، داخل ميدان ما، وغالبا ما يدعى بالوحدة الاصطلاحية في أبحاث علم المصطلح».[4]

---

1 محمد الديداوي، منهاج المترجم بين الكتابة والإصطلاح والهواية والاحتراف، ط 1، دار البيضاء، المغرب، 2005، ص 106.

2 الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط 1، 1306 هـ، ص 13.

3 محمد مرتضي الزبيدي، تاج العروس، من جوهر القاموس، مادة (ص، ل، ح).

4- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة، القاهرة، ط 2، 1987، ص 215.

أما الجاحظ فقد أورد في البيان والتبيين عند عرضه لكلام بشر وإبرازه لمكانة المتكلمين: «تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلف لكل خلف وقدوة لكل تابع».[1]

أما المصطلح عند أهل اللغة لفظتين هما: الاصطلاح والمصطلح، فالكلمة الأولى مصدر من الجذر الثلاثي أو الفعل صَلُحَ.

أما الثانية: اسم مفعول، يقال اصطلح على الشيء، تم الاتفاق عليه واصطلح الناس زال بينهم الخلاف، وتوافقوا وزال خصامهم.

وفي هذا الصدد يقول ابن فارس: «إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ونحن نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم».[2]

ذكر أيضا محمد علي التهاوني أن: «لفظة مصطلح أخذت مجراها في الاشتقاق، فأوضحت اصطلاح من افتعال وزنا، فوزن إفتعال يحمل في دلالته من تدخل الانسان ومهارته العقلية في الفعل».[1]

1- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1418هـ-1998م، ط 7، ج 1، ص 139.

2- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ووسائلها وسنن في كلامها، ابن فارس تحقيق عمر فاروق الطباع، لبنان، بيروت، مكتبة المعارف، ط 1، 1993، ص 38.

أما الفعل «اصطلح» فقد ورد في أحاديث نبوية كثيرة وذكرته معجمات عربية، ومن بين هذه الأحاديث نذكر:

{اصطلح أهل هذه البحيرة} {اصطلحوا على وضع الحرب}

{يصطلح الناس على الرجل} {اصطلحنا نحن وأهل مكة}[2]

أوردت كذلك هبة خياري تعريفا نقلته عن الفاسي الفهري حيث قالت: «المصطلح لغة خاصة أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بناءه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين»[3].

إذًا مدار جل هذه التعاريف كلها على مفهوم واحد، وهو أن «الاصطلاح» هو الاتفاق على وضع اسم على مسمى، والتعرف على استعماله.

3-<u>المصطلح عند العرب</u>: إذا تتبعنا حركة المصطلحات وجدنا أن حركة المصطلح قامت مبكرا جدا، حيث كانت مصاحبة للنشاط الإنساني في الحياة المدنية والحضارية، فبوجود الإنسان على هذه البسيطة وقدرته على التفكير وكثرة البحث والاكتشاف تفسيرا لما حوله،

1- محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف، اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، ج 1، ص 27.

2- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 7.

3- هبية خياري، خصائص الخطاب اللساني، أعمال ميشال زكريا نموذجا، الطبعة الأولى، منشورات زين، لبنان، الوسام العربي، الجزائر، 2011، ص 437.

صاحب هذا كله نشاطاً على مستوى المصطلح، فبتعقد العلوم وانتشارها وكثرة الاختصاصات فيها التصق هذا بالمصطلح فعرف من النشاط المكثف ما ساهم في ظهوره بقوة.

لقد كان ظهور علم المصطلح في البداية تحت تسميات مختلفة كتسمية (مصطلح، اصطلح)، وبمجيء الإسلام وتوسع رقعة الكتابة والعلم وضرورة المسلمين الملحة التي دفع بها الإسلام إلى تدوين كل من يتعلق بالشرع، فظهر من هذه الحركة علم الحديث الذي يسمى بـ (علم المصطلح) بمفهوم حسب ما بينه طارق بن عوض الله (ولكن كان علم المصطلح ليس علم حديث) بالجملة وإنما غايته أن يكون جزء من العلم الحديث أو هو وشيء من متعلقاته التي تتعلق به[1]، يعني أنه استعمل أهل الحديث هذه التسمية لأنه علم اهتم باصطلاحات أهل الحديث من تعريف وتبيين وإيضاح لما كانوا اصطلحوا عليه من ألفاظ هذا العلم.

نجد أنّ أول من اهتم بعلم المصطلح حسب ما ذكره بكر أبو زيد ـ في تتبعه وعُنيَ بشرح الألفاظ الشرعية وإعطاء دراسة عنها هو كتاب الزينة لـ "أبي حاتم الرازي" المتوفي سنة 322 هـ.

ونجد دراسات مختلفة منها:

الحدود: جابر بن حيان، متوفي سنة 200 هـ، رسالة في المصطلحات الكيميائية والطبية ومراده بالحدود جمع وهو المصطلح.

1- طارق بن عوض الله بن محمد، اصطلاح الاصطلاح، مكتبة التوعية الإسلامية والنشر، 1429هـ، ط1، 2008 م، ص 13.

- مفاتيح العلوم للخوارزمي، متوفي سنة 387 هـ.
- الصاحبي لابن فارس 395 هـ، حيث عقد باباً سماه بالأسباب الإسلامية ومراده بالأسباب الإسلامية أي المصطلحات ومن الحركات التي حدثت في الأمة الإسلامية، حركة الترجمة التي تم من خلالها ظهور كم هائل من المصطلحات.

فمن خلال ما سبق نجد أن العلماء المسلمين قد اهتموا كثيرا بالألفاظ وتعريفاتها وبالمصطلحات ومفاهيمها، وقدموا الكثير في تحديدها، فنجد ابن فارس يقول (لكل لفظ إسمان لغوي وصناعي)، ويقصد بالصناعي الاصطلاحي.[1]

زاد الاهتمام شيئا فشيئا وبتطور العلوم وكثرة الاختصاصات جاءت من هنا ضرورة إنشاء علم يخدم هذه الالفاظ الذي اكتسب اسمه منها فأنشئ ما عرف بعلم المصطلح، فهو وقديم في غايته وموضوعه وحديث في مناهجه ووسائله.

4-المصطلح في العصر الحديث:

حدد عبد اللطيف عبيد: ثلاث مراحل أساسية لتطور المصطلح في العصر الحديث على النحو التالي:

تمتد أولها من مطلع النهضة العربية الحديثة في بلاد الشام ومصر إلى غاية بداية الاحتلال الأجنبي بحيث لجأ المؤلفون والمترجمون آنذاك إلى التراث العلمي واللغوي العربي، فقاموا بإحيائه مستخرجين بذلك مصطلحات كثيرة، كما وضعوا الكثير من المفاهيم العلمية

1- أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة 1910، د ط، ص 44.

والتقنية للحضارة الوافدة من الغرب تسميات جديدة اعتمادا على التوليد والترجمة والنحت، فاللغة العربية في هذه الحقبة عرفت تطورها ومست مختلف العلوم، كما شهدت حركة اصطلاحية كبيرة.

أما المرحلة الثانية فامتدت من القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين؛ أي بداية التحرر الوطني في أغلب الأقطار العربية، فالدول العربية لم تبقى مكتوفة الأيدي، حيث بذلت جهود كبيرة في كل من دمشق ومصر تجلت في وضع مصطلحات جديدة وظهور عدة معاجم نذكر منها: معجم العلوم الطبية والطبيعية لمحمد شرف، معجم الألفاظ الزراعية لمحمد شهابي.

أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في وضع المصطلح في الوقت الراهن بحيث تميز بظهور المجامع العربية في مختلف البلدان العربية، كما تواصلت الجهود المصطلحية العربية على يد الأفراد وفي نطاق العديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية والقومية والدولية والأجنبية.[1]

توجد تعريفات حديثة للمصطلح نذكر من بينها ما يلي:

1- عبد اللطيف عبيد، المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، مجلة التعريب، دمشق، ع 27، ديسمبر 2004، ص من 66 ص 70.

«المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...إلخ) يوجد موروثا أو مفترضا يستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ليدل على أشياء مادية محددة».[1]

يجعل هذا التعريف المصطلح غير مقصور على الكلمات المفردة فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، كما أن المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء المادية.

اتفق المتخصصون في علم المصطلح على أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو التعريف التالي:

«الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد بوضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بالمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري».[2]

من خلال هذا التعريف يتضح أن المصطلح قد يكون عبارة مركبة، كما أنه يوضح أهمية التجديد الدقيق لمعنى المصطلح، وأن هذا التجديد ممكن في إطار وضع المصطلح بين مجموعة المصطلحات المكونة لنظام التسميات في داخل التخصص الواحد، فهذا منطلق من نظرية المجال الدلالي في علم اللغة، ومن النظرية العامة لعلم المصطلح، و«تعد

1- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزائر، 2002، ص 24.

2- بوطارن محمد الهادي، المصطلحات اللسانية والأسلوبية والبلاغة والشعرية، دار الكتب الحديثة، الأردن، عمان، ط 1، 2009، ص 45.

الدلالة المحددة الواضحة أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة».[1]

«فالمصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية، (تسوية لشيء)، ويكون منظما (أي في نسق متكامل) ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما».[2]

ومنه فإن وضوح المصطلح المفرد يرتبط بوضوح المفهوم الذي يدل عليه المصطلح الذي يكون داخل التخصص الواحد.

ب-الفرق بين المصطلح والإصطلاح:

استخدم المصطلحان وكأنها مرادفان تماما، فالجاحظ يقول في هذا الصدد: «تلك الالفاظ بتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب إسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع»[3]، نرى من خلال هذا التعريف أن العرب ارتجلوا ألفاظًا معينة ليدل كل لفظ منها على معنى محدد ليؤدي مفهوما واضحًا، معتمدين على الاشتقاق في وضع الأسماء للمسميات، ولم يكن له اسم في لغتهم اصطلحوا عليه، وكلما جد لهم معنى أوجدوا له اسما واشتقوا له لفظا.

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د ط، د ت، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 12.

2- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، (د ط)، 2008، ص 16.

3-الجاحظ، الحيوان، عبد السلام هارون، مطبعة حلب، القاهرة، 1958، ص 348.

نجد الخوارزمي (380هـ) لا يفرق بين «المصطلح» و«الاصطلاح»، ففي وصفه لكتابه «مفاتيح العلوم» «نجد أنه جعله جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات مضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والاصطلاحات».[1]

يتبين من خلال قوله أنه أورد ألفاظا متقاربة المعنى ومترادفة، أي هي مفاتيح أوائل ومواضيع اصطلاحات.

أما حاليا في العصر الحديث، فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات حول استخدام لفظي «المصطلح» و«الاصطلاح»، حيث اكتفى الاتجاه الأول بلفظ اصطلح للدلالة على معنى من المعاني المستجدة، واستبعد لفظ «مصطلح» نهائيا، وأفضل مثال على هذا أحمد فارس الشدياق في كتابه «الجاسوس على القاموس» فيقول: «إن الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص».[2]

فيما يخص الاتجاه الثاني فإن اللفظتين عندهما شيء واحد لا فرق بينهما ومثال على ذلك رأي محمود فهمي حجازي وكلا المصدرين "اصطلح" و"مصطلح" لم يرد في القرآن الكريم أو الحديث أو المعاجم العربية القديمة عامة.

ومع تطور العلوم في الحضارة العربية الإسلامية اتخذت كلمة «اصطلح» دلالة تعني الكلمات المتفق عليها في الاستخدام بين أصحاب التخصص الواحد، للتعبير عن

1- الخوارزمي، مفتاح العلوم، تحقيق: غان فولتن، مكتبة النوعية السالمية للتحقيق والنشر، 1985، ص 2، 3.

2- الشدياق أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، 1هـ، ص 437.

مفاهيم علمية لذلك التخصص، واستخدمت لفظة «مصطلح» من الفعل «اصطلح»" ليحمل نفس الدلالة والمعنى للفظ «اصطلح» فهما لفظتان لا فرق بينهما فالأمر واحد.[1]

أما الاتجاه الثالث فيرى أن اللفظتين، «مصطلح» و«اصطلح» مختلفتان والذي يمثله عبد الصبور شاهين قائلا: «فنحن في استعمالنا لكلمة «اصطلح» المعنى المصدري الذي هو المواضعة والاتفاق والتعارف، وأما كلمة «مصطلح» المعنى الإسمي الذي يترجم كلمة (**TERM**) بالإنجليزية، لا بأس في أن نقول (إن اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث) أولي من قول (أن اصطلاحنا على اصطلاح) وهذه التفرقة لم تكن واضحة قديما».[2]

إن حرص العلماء في القديم على تعريف المصطلح وتحديده وتوضيح المراد بها ناتج عن الأهمية الكبرى والدور الذي يربط التواصل بين الأمم والشعوب، ونتيجة لأهميته في مختلف العلوم والمعرفة ونقلها وتعميم كل جوانب الحضارة المعاصرة والنظريات المختلفة التي تخدم جوانب الحياة الإنسانية، فالحاجة إلى المصطلح لا نهاية لها ودائرته ليست مغلقة ومجاله ليس محددا، فه وعلم دائم التجدد والتطور لأنه مرتبط بالثقافة والمعرفة الإنسانية، فقد عبر عن كل المستجدات من النظريات العامية والفلسفية واللغات الأخرى المترجمة، كما

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 8.

2- شاهين عبد الصبور، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، مطبعة دار الإصلاح، ط 1، 1983، ص 119.

عبر عن الفكر العلمي والتقني في العصور التي مضت ومازال يعبر عن عصرنا الحالي وسيبقى كذلك دائما.[1]

ت- الفرق بين المصطلح، الكلمة واللفظ:

1- المصطلح: لقد أجمعت عدة تعريفات للوصول إلى القول إنّه: «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى حدد استخدامها بوضوح، هو تعبير ضيق في دلالته المتخصصة وواضح لأقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى».[2]

المصطلح إذاً لا يكون مفردة دائما إنّما يتعدى ذلك ليرد في بعض الحالات على شكل عبارة مركبة، فهو يأخذ مكانه بين المصطلحات المكونة لنظام التسمية وأيضا الدالة داخل التخصص الواحد.

هذا ما يوحي بالضرورة إلى تحديد دلالته الواضحة التي تميزه عن أية كلمة في اللغة العامة.

1- محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986 م، ص 12.

2- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.

يرتكز المصطلح على الدلالة اللفظية للمفهوم، فهو محدد بدقة ووضوح ويستخدم في مجالات خاصة، وله وظيفة تواصلية داخل التخصص، يخلو من الذاتية فه ويعبر عن قيمة علمية.[1]

2- <u>الكلمة</u>: حدد الدكتور وحيد المرسي أبو لبن الفروق بين هذه الكلمات بطريقة جاذبة ولافتة للنظر وذلك على الوجه التالي، فالكلمة من لوازم الكلام، ولفظ ثابت لا يتغير تركيبه كقولنا «كتاب» يكون من مفردة واحدة وجملة مفردات مثل (لا إله إلا الله).

وردت الكلمة كذلك كلفظ جاء في عدة مواضع من القرآن الكريم والسنة وهي من الفعل كلم – يتكلم – تكليما قال تعالى: «قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفذ البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا» (سورة الكهف الأية 109).

إنّ الكلمة تحتاج إلى تأويلات وتستخدم في المجال العام وهي ذات معاني مختلفة تتعدد بتعدد استخداماتها، كما يمكن للكلمة أن تعبر عن قيمة اجتماعية، ثقافية باختلاف الزمان والمكان.[2]

يختلف المعنى الذي تؤديه الكلمة باختلاف السياق الذي ترد فيه مثل: كلمة «عين» تأخذ مجموعة من الدلالات وذلك في مختلف السياقات التي ترد فيها مثل: الجاسوس، منبع

1- أبو لبن وحيد المرسي، التربية الإسلامية وتنمية المفاهيم الدينية، الموقع التربوي للدكتور وحيد المرسي أب ولبن .RHP/Kemanonline.com

2- المرجع نفسه.

المياه، ثقب الإبرة وغيرها، ففي كل هذه الحالات لها معنى «العين»: (الرؤية)، أي هي كحاسة من الحواس ويجب أن نراعي كذلك المقام.[1]

3- اللفظ: نجد عدة تعاريف للفظ لكن تجمع أغلبها على أنه الكلام الذي قد يحمل معنى، أو قد لا يحمل معنى دائما، وقد عرفه اللسانيين ومن بينهم العالم السويسري فردينان دي سوسير يرى أنه الجانب الفردي من الكلام، إذ هو إخراج اللغة من حيز الكمون إلى حيز الوجود (الملموس) وتظل اللغة خارجة عنه؛ أي أنه ينتمي إلى الكلام.[2]

اللفظة جمع لفظات من لفظ أو كلمة الملفوظ بها؛ أي يمكن أن تحمل معنى ويمكن ألا يتخللها معنى، وهناك من جعل اللفظة كلمة وربما أشمل منها مثل عبد الرحمن حاج صالح، ومنه نصل إلى القول أن اللفظة أعم من الكلمة وذلك في الكم وإن أخذنا بالمفهوم الأول فإن الكلمة تكون لفظة وهذه الأخيرة ليست بكلمة لأنها لا تحمل المعنى دائما.[3]

ث-بين علم المصطلح والمصطلحية والمفهوم

1-علم المصطلح: يعتبر فرع من العلوم الحديثة لعلم اللغة التطبيقي، حيث يرى عبد السلام المسدي بأنه: «ينتسب إلى التأثيل فالقاموسية فالمعجمية ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد

1- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، ط 2، 2000، ص 13.

2- ينظر: فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985، ص 46.

3- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 8.

النشأة والصيرورة»[1]، فعلم المصطلح بنية تتكون من عنصرين هما العلم والمصطلح، حيث يفيد اجتماعهما على وجه الإضافة كون الأول لاحقا بالثاني، إذ يعتبر المصطلح شرطا لوجود العلم به، كما أنه يتسم بالشمول لارتباطه بالعلوم كلها، باعتباره يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها.

يحدد العلماء علم المصطلح بأنه «دراسة الألفاظ الخاصة بالعلوم والتقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء»[2]، والعلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية؛ أي الدراسات النسقية للمصطلحات أو الكلمات، أو التراكيب الخاصة من حيث تسمية مجال الشيء أو المفهوم، ويعني بالمبادئ العامة والقوانين التي تحكم وضع المصطلحات والوقوف على العلاقات التي تربط المفاهيم في جميع حقول المعرفة ولهذا عرف هذا العلم (بالنظرية العامة لعلم المصطلحات) فهو تنظيري بالأساس تطبيقي في الاستثمار، لكونه مبحث نظري موضوعه البحث في المصطلح من حيث مكوناته ومفاهيمه ونماذج توليده، وهذا البحث يعالج نشوء المصطلح ضمن نسيج اللغة.

1- يوسف مقران، في المصطلحات من قضايا التصنيف والانتماء، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، ع 16، 2012، ص 144، 145.

2- عبد الرحمان حاج الصالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، (د ط) الجزائر، ج 1، 2007، ص 374.

يتناول علم المصطلح ثلاث موضوعات من بينها:

- البحث في العلاقات القائمة بين المفاهيم المتداخلة (الجنس، النوع، الكل، الجزء) المتمثلة في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنعة.
- البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية بذاتها.[1]
- **2-المصطلحية:** تمثل المبحث الأول المتعلق بدراسة المصطلح من الناحية التطبيقية إذ يعنى ويحصر كشوف المصطلحات بحسب كل فرع معرفي، فهو وبذلك علم تطبيقي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي، كما أنه يبحث في مناهج تقييس وتكنيز المصطلحات جمعا ووضعا في المعجم المتخصص كما هو الشأن في المعاجم العامة[2]، فالمصطلحية تفيد محمل النظرية الاصطلاحية العامة وتحمل آلياتها قصاصا على معطيات معرفية محصورة ولذلك

1- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح، الكتاب الأول، واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، أربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة، 2003، ص 23.

2- حلام الجيلالي، ترجمة المصطلح وأهميتها ووسائل تنميتها، مجلة المترجم رقم 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2001، ص 185.

يقول **Rey:** «ترتبط المصطلحية في المقام الأول بنظام المفاهيم الذي ينتمي إلى علم محدد».[1]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن علم المصطلح (**Terminologie**) تتجلى وظيفته في دراسة الأنظمة المفاهيمية والعلائق التي تربطها، داخل حقل معرفي معين، كما يبحث في ضوابط صلاحية المفردات المرشحة لتكون مصطلحات بغية التحديد الدقيق في تطور مدلولات بعض المصطلحات عبر العصور.

والمصطلحية (**Terminologie**) «جزء من علم المصطلح وتعبر عنه باعتبارها الجانب التطبيقي المعنية بقوائم المصطلحات ومعاجمها المتخصصة».[2]

إذن فالأول يمثل الجانب النظري؛ أي هو المنظر، أما الثاني فهو وإجرائي، وهذا العلم هو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي، ويعنى أساسا بإثراء اللغة بالمفردات الحديثة وبكيفيات وضعها وجمعها وتصنيفها وفقا لمنهج علمي يقوم على قواعد محددة ونتائج مرجوة[3]، ويعتبر علم المصطلح جزء من علم اللغة، فهو فرع من علم المعجم (**Lexicologie**) الذي يعنى بدراسة الألفاظ من حيث أبنيتها، وعلى

1- عصام الدين عبد السلام أب وذلال، التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص 83.

2- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة للطباعة والنشر، دار الطباعة الجزائر، 2004، ص 72.

3- جواد حسني سماعنة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث (مشروع القراءة)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، عدد 49، 2000م، ص 43.

صناعة المعجم (**Lexicographie**) الذي يشير إلى جمع المادة وترتيبها وتوثيقها ورقيا أو إلكترونيا، وهذا ما ينطبق على علم المصطلح والمصطلحية، ولكن استقلت المصطلحية لشدة احتياج الهيئات الرسمية لتنظيم مجال المصطلحات، بحيث لا يستطيع المتخصص في علم المصطلح وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده بل هو بحاجة إلى إسناد هذه المهمة إلى هيئات مختصة لكن يجب أن تضمن دقة المصطلحات من الناحية العلمية وقبولها من قبل المستعملين[1].

وهكذا تبدو المصطلحية كنشاط علمي لتدوين المصطلحات المعروضة على شكل معجماتي، فعلم المصطلح والمصطلحية وجهان لعملة واحدة يكملان بعضهما البعض ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما.

3-<u>بين المصطلح والمفهوم</u>: رغم اختلاف المصطلح (**Term**) والمفهوم (**Concept**) إلا أنه توجد علاقة بينهما باعتبار الأول هو من يعطي للثاني وجوده وتحققه المادي واللغوي، فهو من يثبته ويسميه وينقله من وجوده الذهني التصوري التجريدي الكلي إلى العيني الجزئي إلى عالم الإدراك الحسي المادي ويمنحه بعده التداولي.

1- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، (د ط)، 2008، ص 16.

إن التعامل مع المفاهيم في غير لغاتها يخلق صعوبة في فهمها وتوظيفها لأنها نتاج تاريخ وثقافة لغتها، على الرغم من كون المفهوم ذي طبيعة كونية بحكم طابعه الذهني المجرد (فكرة وتصور) يتعلق الأمر باتفاق تلقائي حوله، فإن التعبير عنه اصطلاحا يختلف من لغة إلى أخرى، ويتطلب اتفاقا داخل جماعة لغوية، كما أن تغليب العمل الاصطلاحي على العمل المفهومي وعدم الوعي الكافي بالمفهوم يؤدي إلى خلل في بناء المصطلح ويؤدي إلى تشويهات للمفاهيم.

للحديث عن المفهوم لا بد من الوعي بأبعاده الثلاثة، النظري العقلي، ثانيهما التاريخي، وثالثهما المادي اللغوي.

بالنسبة للبعد النظري، فقد نجد في المعجم الفلسفي لجميل صليبيا أن المفهوم هو «ما يمكن تصوره، وهو عند المنطقيين ما حصل في العقل سواء حصل فيه بالقوة أو بالفعل».[1]

وعليه يعد المفهوم بناء عقليا أو تجريدا ذهنيا أو صورة ذهنية ينشئها العقل نتيجة تعميم لمسات وخصائص مجردة ومشتركة استنتجت من أشياء مختلفة تتقاطع في صفة معينة، والذي يمكن تعميمه على كل موضوع يملك نفس السمات، مثل مفهوم البياض المستقي من كل ما هو أبيض.

ومن هنا يمكن أن نميز خصائص المفهوم كالأتي:

1- جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج 2، بيروت لبنان، 1982، ص 403.

-**التجريد:** هو انتقال من المحسوس إلى المعقول؛ أي ننتقل بالمفاهيم التي نراها مجسدة في أمور نلمسها إلى مفاهيم تحمل معان يضبطها العقل.

-**التعميم:** هو جمع خصائص مشتركة بين موضوعات مفهوم واحد وسحبها عبر فئة لا متناهية من الموضوعات الممكنة المشابهة لها.

-**الأبعاد:** له بعدان نظري وتطبيقي، تشير إلى موضوعات تطبيقية، فالنظري ما له علاقة بالأفكار والمفاهيم والمعاني، والتطبيقي له علاقة بمسميات تشير إلى تلك الأفكار والمفاهيم.

أما البعد التاريخي السياقي جاء في الموسوعة الفلسفية أن المفهوم: «شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة الظواهر والعمليات وتعميم جوانبها وصفتها الجوهرية..... ويتحدد المفهوم من خلال معرفة متطورة تاريخية، ويساعد تاريخ الممارسة على تعميق وإغناء المفهوم».[1]

فالمفاهيم تتميز بكونها ذات طابع تنظيمي، ترتبط بحقل علمي وتشكل نظري، ولكنها تؤول إلى التطبيق العلمي، وهي نتيجة مجهود للعلماء، يتبلور على شكل تراكم معرفي عبر التاريخ، وهي أساس كل بناء معرفي، ودون المفاهيم تكون المعرفة سطحية.

أخيرا البعد المادي اللفظي، «فالمفهوم متصور عقلي أو فكرة لم تتحول بعد إلى مصطلح بينما المصطلح هو المتصور أو الفكرة تبلورت في قالب لفظي قابل للتداول، ومنه يجب التأكيد على الأسبقية الزمنية للمفهوم على المصطلح، لكي يكتسب المفهوم وجوده

1- الموسوعة الفلسفية، روزنتال وبودين، سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 484.

اللغوي لا بد من تأطيره وتسميته لكي يتحدد في عالم التواصل اللغوي والمعرفي، ويقوم بهذا التأطير والتثبيت دال يعرف بالمصطلح»[1]، فالمصطلح كلمة (ف ط) تستخدم في سياق نوعي متخصص وتشير إلى مفهوم دقيق ومحدد، في هذا السياق للمصطلح هوية تلازمه، إذ ينشأ في وضع ما وينتقل من بلد إلى بلد ومن علم إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، فهذه الرحلات تخرج المصطلح من دلالاته الوضعية إلى دلالة جديدة ترتبط بكيفيات الاستثمار وبالسياقات، ولكن قد يخلق مشكلة عندما "يؤخذ بشكل عارض أو بإدراك طارئ لا يؤسس على خلفية معرفية شمولية تدرك المحيط الثقافي الذي أنتج المصطلح".[2]

يؤكد يوسف وغليسي بشكل دقيق، أن المصطلح «علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني، أو حدها عن مفهومها أحدهما الشكل (**Forme**) أو التسمية (**Dénomination**) والأخر المعنى (**Sens**) أو المفهوم (**Notion**) أو التصور (**Concept**) يوحدهما «التحديد» أو التعريف (**Définition**)؛ أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني».[3]

1- أحمد بوحسن، العرب وتاريخ الأدب، نموذج كتاب الأغاني، دار توبقال، الدار البيضاء، 2003، ص 22.

2- السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص 115.

3- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقذي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008، ص 24.

يتبين لنا أن سبيل المفهوم هو الفكرة والعقل والمعرفة في حين أن سبيل المصطلح هو اللغة التي توضح وتقرب المفهوم في الكلمة والجملة وبذلك يكون المصطلح متداخلا مع المفهوم ومكملاته باعتباره تحقيقا ماديا له.

كما جاء في أحد التعريفات أن المصطلح «عبارة عن لفظ أو أكثر يستخدمها الباحث للتعبير عن مفهوم أو معنى، والمفهوم عبارة عن لفظة تعكس تدريجيا ويلخص عددًا من الملاحظات»[1].

فالمفهوم يساعد كثيرا على توليد المصطلحات وضبطها في حين يسهم المصطلح في إخراج المفهوم إلى الموجود المادي ويساهم في توضيح وتقريب معناه.

ج-مقتضيات وضع المصطلح اللساني:

1- **مقتضيات وضع المصطلح:** لقد كان القدماء يعانون الكثير في وضع المصطلحات حتى أن علماء الغرب الذين يبتكرون المصطلحات الجديدة يعانون من هذه القضية، فقد كان لاتصال العرب بالغربيين أثر كبير في نفوسهم، «وبخاصة ما أحدث ذلك من شعور بالتبعية من جانب وشعورهم بقصورهم في استثمارات اللغة العربية من جانب آخر».[2]

1- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ أسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للطبع والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط 1، 1989م، ص 30.

2- محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، القاهرة (مصر)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 101.

مازال العلماء إلى حد الآن يبحثون عن الآليات التي تسمح لهم باختصار الطريق وإيجاد واضع للمصطلح يكشف حقيقته وأبعاده، ويقدم التعريف للعلماء والدارسين صورة واضحة عن المفهوم الذي يمثله، فهذا يؤدي إلى استقرار المصطلح وشيوعه.

عند اختيار مصطلح مقابل المصطلح الأجنبي لا بد من النظر إلى المدلول الاصطلاحي للمصطلح الأجنبي قبل معناه النظري، فتبقى مسألة الأخذ بمناهج المصطلحات الأجنبية مختلفة، فمن هنا جاءت أصوات تنادي بوضع منهجية محددة في افتراض المصطلحات الأجنبية وإدخالها إلى المصطلح.

لا يوضح المصطلح اعتباطا وإنما هناك شروط يجب توفرها منها:

-**وجود علاقة مشابهة أو مشاركة:** مثلا لدينا لفظة «سيارة» حيث كانت تطلق على القافلة أو القوم السائرين، ثم أطلقت على وسيلة النقل الحديث إذ يقول: مصطفى الشهابي: «إن المصطلحات لا توجد ارتجالا ولا بد من مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[1]؛ أي وجود علاقة مشابهة أو مشاركة بين المصطلح ومفهومه، ففي المثال السابق علاقة المشابهة وهي السير.

-**وضوح الدلالة:** لا يمكننا معرفة المصطلح إلا بمعرفة المدلول عليه فتحديد المصطلح يتحدد بكيفية تختلف عن كيفية تحديد اللفظ العام وعليه يجب أن يكون المدلول واضحا وجليا.

1- الشهابي نقلا عن محمد المنجي، التعريب والتنسيق في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية الموحدة، لبنان، ص 24.

-**أحادية الدلالة:** «تخفيض مصطلح واحد لمفهوم واحد في المجال العلمي الواحد، بحيث لا يعبر المصطلح الواحد عن أكثر من مفهوم واحد ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد في الحقل العلمي الواحد».[1]

-**عدم استيعاب المصطلح لكل معناه:** يقول الكاظم العبودي في أن ميزتا الاتساع والتعقيد اللتان تتصف بهما المفاهيم والمدلولات العلمية قد تحولان بينهما وبين استيعاب المصطلح لجميع معانيها، فالمصطلح يستعمل للتعبير عن مفهوم معين دون الإحاطة به إحاطة كاملة.[2]

-**إرفاق المصطلح بتعريف:** حسب الديداوي «التعريف الذي يرافق المصطلح هو مفتاح المفهوم المصطلحي، حيث تتمثل وظيفته في حصر إطار المفهوم وتحديد معالمه».[3]

إذ هناك معياران يتحكمان في التعريف الذي يصاحب المصطلح:

1-يجب أن يعكس هذا التعريف خصائص المفاهيم العلمية.

2-أن يتيح للمستعملين غير المتخصصين استيعاب هذه المفاهيم.

فلهذا التعريف وظيفة أساسية تتمثل في توضيح معنى المصطلحات.

1- علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللغة العربية، ع 6، 2002، ص 60.

2- عبد الكاظم العبودي، تأملات في الخطاب الجامعي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004، ص 107.

3- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، أربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2003، ص 140.

2-<u>مقتضيات واضع المصطلحات</u>: يجب أن يتصف واضع المصطلح بعدة صفات حتى يقوم بأداء وظيفته:

- ينبغي على واضع المصطلح أن يكون ملما بالسبل الموصلة لبناء مصطلح مناسب، قادرا على استغلالها في بنائه.

-أن يكون واضع المصطلح مطلعا على الجوانب المختلفة المؤثرة في بناء المصطلح، ولا بد أن تتظافر علوم مختلفة في خدمته، إذ يحتاج إلى معرفة تامة بأبعاد المصطلحية ومنها: مفهوم المصطلح وظروفه ونشأته، ارتباطه بغيره من المصطلحات التي تنتمي إلى ذات المجال العلمي الذي ينتمي إليه، عدم التباسه بها، مدى قدرة اللفظ على حمله بين الناس، «أن يناسب المصطلح اللفظ الذي نختاره مع النظام اللغوي الذي ينتمي إليه».

-يجب على واضع المصطلح أن يكون مدربا على أحدث الوسائل والطرق في التقييس المصطلحي وآخر ما استجد في هذا المجال من استحداث ما يلائم لغته.

-إعادة الثقة في نفوس الدارسين في لغتهم، وأنها قادرة على استيعاب العلوم على اختلاف أجناسها وأشكالها.

-أن يدرس نظريات المصطلح وعلومه، ومفاهيمه، والمصاعب التي تواجه اللغة من خلاله.

-أن يتعلم أسرار اللغة وخصائصها ومرونتها ليكشف عن مكانتها ويسخرها لخدمة أعماله.

-أن يكون مدربا على صوغ المصطلحات والوسائل في ذلك، واطلاعه على جهود الدول في هذا المضمار والخطوات التي اتبعوها لحل القضية.[1]

2/ <u>مبادئ علم المصطلح</u>: يرتكز علم المصطلح في مبادئه على عدة جوانب أهمها:

-تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا، يفرض إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها.

-حصر البحث في المفردات التي تعبر عن المفاهيم المنشودة.

-بحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم وتحديد علاقتها القائمة ومحاولة إيجاد مصطلحات دالة مميزة لها.

-محاولة الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة، في إطار الاتفاق عليها.

-تصنيف المصطلحات في مجالات محددة، مما يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري، فالدراسات اللغوية الحديثة تؤكد على مبدأ تحديد دلالة الكلمة في إطار مجالها الدلالي.[2]

هناك أسس اقترحها «وستر – **Wuster**» اعتمدها عند وضع المصطلحات هي كالأتي:

-أن يعبر المصطلح عن المفهوم بشكل واضح ومباشر.

-أن يوضع في الاعتبار البناء الصوتي والصرفي في اللغة المنقول إليها المصطلح.

1- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، ص 141، 142.

2- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 24، 25، 26 و27.

-أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق ما أمكن ذلك.

-أن يعبر المصطلح عن معنى واحد فقط.

-عدم التعبير عن المفهوم الواحد لأكثر من مصطلح.

-أن تكون دلالة المصطلح واضحة.

-أن يكون المصطلح قصيرا ما أمكن ذلك، دون إخلال بالمعنى.[1]

3/ شروط وآليات وضع المصطلح:

أ-شروط المصطلح:

1-**الدقة (La Précision):** يتميز المصطلح بالتعبير عن مفهوم محدد وفصله عن مفاهيم أخرى، كما يتصف بأنه مشحون بالدلالة؛ أي بالإيجاز الذي يغني عن كلمات كثيرة.

المصطلح اللغوي كغيره من المصطلحات ربما يمثل صعوبة في الفهم لغيره من المتخصصين أما للمتخصصين فكل مصطلح له حدوده، لكن الحدود الفاصلة بين مصطلح وآخر تتداخل وتتشابك بقدر قرب الدلالة في مصطلح من آخر وبعدها عنه، حتى أننا يمكن أن نصورها بدوائر تتداخل حلقات الواحدة منها في الأخرى، ولكل مصطلح مكونات مميزة قد

1- وهيبة لرقش، بين الترجمة والتعريب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007-2008، ص 33.

يشترك في بعضها أو واحد منها مصطلح آخر، أو يشترك في كلها ويزيد بمكون جديد، أو يصبح لزاما علينا حين نضع المكافئ العربي أن نعي دقائق الفروق بين المصطلح وآخر.[1]

2-الوضوح (La Clarté): بالإضافة إلى الدقة تتميز اللغة العلمية باستغنائها عن الناحية الجمالية وبالدلالة الواحدة في أغلب الأحوال لمصطلحاتها حتى تصبح أداة نافعة يمكن أن نحقق بها إحدى صفات الاتجاه العلمي وهو الوضوح البيّن وتجنب اللبس والغموض.[2]

3-<u>الإيجاز (La Concision)</u>: قد ترتبط الدقة بالإيجاز لخاصيتين من خواص المصطلح العلمي بشكل عام، بما فيه المصطلح اللّساني لكنهما ليسا مرادفين.[3]

فتوفر هذه الشروط في المصطلح من شأنه أن يضمن تداول إعلانه في المجال الذي ينتمي إليه، سواء كان مصطلحا علميا أو لسانيا.

ب-<u>آليات وضع المصطلح</u>: تعتمد اللغة العربية على عدة طرق وآليات في وضع المصطلح العربي، والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1-<u>الاشتقاق</u>: هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى على أن يكون بينهما شيء من التناسب في اللفظ والمعنى، فيسمى الأول مشتقا والثاني مشتقا منه، ويعد الاشتقاق الطريقة المفضلة لتقريب المصطلحات خصوصا لدى المجامع اللغوية العربية.

1- محمد حلمي خليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، مجلة اللسان العربي، المجلد 21، العدد 1، 1983، ص 113-114.

2- المرجع نفسه، ص 115.

3- المرجع نفسه، ص 118.

تشير بعض المؤلفات إلى أن الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه العملية، وهو المبرر الذي تستند عليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق معترفا به.[1]

فالاشتقاق يلعب دورا كبيرا في بناء المصطلحات باعتباره وسيلة من وسائل التنمية اللغوية، فهو يسهم إسهاما كبيرا في تطور اللغة وإثرائها بالمصطلحات التي هي بحاجة إليها للتعبير عن المفهومات الجديدة، فهو يحافظ على نقاء اللغة العربية وحمايتها من الهجين والدخيل، فهو العون الأكبر للغة.

ركز العلماء على أنواع الاشتقاق وهي:

أ-<u>الاشتقاق الأصغر</u>: يراد به أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في المعنى والمادة الأصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة فبواسطته نحصل على الفعل، المصدر، إسم الفعل والصفة المشبهة وإسم زمان...إلخ، فكل منها مشتق بناء على صيغ وأوزان.

ب-<u>الاشتقاق الأكبر</u>: يعرفه ابن جني على «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الست معنى واحد تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه».[2]

1- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، مجامع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 54.

2- إبن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج 1، 1986 القاهرة، ص 134.

ج-<u>الاشتقاق الكبير</u>: هو صياغة كلمة من أخرى على أن تكونا متفقتين في أكثر الحروف لا في جميعها مثل: أزّ، عزّ، كما يسمى في العربية بالإبدال فهو «انتزاع كلمة من كلمة بتغيير بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتهما فيهما معا».[1]

2-<u>المجاز:</u> ويسمى النقل، فهو التوسع في المعنى اللغوي لكلمة ما لتحميلها معنى جديد.

يقول جميل الملائكة: «أما مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز فكان ومازال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية».[2]

يشرح عبد السلام المسدي المجاز باعتباره إحدى آليات الوضع المصطلحي بقوله «يتحرك الدال، فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية...إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية تتحول عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ، ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حد من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع».[3]

1- عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 250.

2- مقال يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، ع 36، 1992، ص 151.

3- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 44 - 45.

نستخلص من خلال هذا القول إن الألفاظ ذات المعاني القديمة تستخدم للدلالة على مفاهيم جديدة، بحيث يكون للفظة مدلول جديد ينسخ المدلول المندثر أو مدلول جديد يضاف إلى المدلول القديم.

3-<u>التعريب</u>: حصر علي القاسمي الميدان الاصطلاحي لكلمة تعريب في معاني عدة.

-التعريب هو نقل اللفظ ومعناه من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغيير فيه.

-التعريب هو نقل معنى نصّ من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية.

-التعريب هو استخدام اللغة العربية في الإدارة والتدريس أو كليهما.

--التعريب هو جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان العربي كلها، فالتعريب يسهم في توحيد كلمة الأمة العربية، فقد اعتمد في وضع كثير من المصطلحات وفي تسمية عديد من المفهومات فهو يحرس على تطويع اللفظ الأجنبي ليساير خصوصيات اللغة العربية.[1]

التعريب ضمن مفهومه العام «هو نقل الكلمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية بأوزانها وألفاظها فيتفوهون به كأنه من لغتهم، ولكن بعد أن يصقلوه بألسنتهم حتى يكون خفيفا عليها مناسبا للهجتها».[2]

1- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 130 – 133.

2- حمد خليفة الأسود، التمهيد في علم اللغة، منشورات 7 أفريل 1425هـ، ليبيا، ط 2، ص 295.

فهو آلية مستقلة في صياغة المصطلح المناسب للمفاهيم الوافدة أو المستحدثة، إذ يشكل في الوقت الحاضر أهمية كبيرة لأنه يسهم في تأكيد الهوية الحضارية للأمة العربية.

4-<u>النحت</u>: هو «انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه».[1]

مثل: حوقل: أي لا حول ولا قوة إلا بالله.

«لقد استعمل العرب طلبا للاختصار، فالنحت أن تولد الكلمة الجديدة بدمج كلمتين أو أكثر مع المحافظة على المعنى، ويرتبط استعماله بالضرورة فقط، لأنه كثيرا ما يكون المصطلح المركب من كلمتين أو أكثر أدل على المعنى من النحت، فيطمس المنحوت معنى المنحوت منه».[2]

<u>أنواعه</u>:

أ-**نحت فعلي:** ويتم نحت فعل من جملة ليدل على حكاية القول أو حدوث المضمون مثل قولهم: (بأ بأ) إذا قال: بأبي أنت.

ب-**نحت وصفي:** نحت كلمة من كلمتين لتدل على صفة بمعناها أو أشد منها مثل (ضبّطرٌ) من ضبط وضبر.

ت-**نحت إسمي:** ينحت من كلمتين إسما مثل: (جلمود) من جلد وجمد.

1- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 102.

2- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، ص 61.

ث-**نحت نسبي:** أن تنسب شيئا أو شخصا إلى بلد مثل (طُبرُ خزيٌ) نحت من (طبرستان وخوارزم).

5-<u>الترجمة</u>: يراد بها في المعاجم اللغوية العربية، جملة معان منها: التفسير، الإيضاح، النقل.

الترجمة في الاصطلاح النقدي، هي نقل محتوى نصّ من لغة إلى أخرى، «ومنهم من اعتبرها وسيلة لنقل معنى المصطلح الأعجمي إلى اللغة العربية وإهمال الكلمة الأصلية»[1].

-الترجمة هي تفسير الكلام بما يقابله في لسان آخر مثل: **Hopital** (مستشفى/مشفى)، وعليه فالترجمة المصطلحية هي نقل المصطلح العلمي من لغة إلى أخرى مع أخذ الاعتبار إلى عدة معايير منها الدقة، الوضوح والتوحيد خاصة عند ترجمته إلى اللغة العربية.

كما للترجمة أنواع هي:

-**الترجمة الحرفية:** وهي ترجمة كلمة بكلمة، أو تركيبة لغوية بأخرى، أو تعبير بآخر.

-**الترجمة المعنوية:** أي المعنى الشامل لكل جملة، والمعنى الكلي للجمل وربطها مع بعضها كترجمة القرآن الكريم.[2]

1- محمد بن ساسي، استعمال اللغة العربية في مجال المعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996، ص 12.

2- محمد ديداوي، مجلة اللسان العربي، ع 38، 1994م، ص 179 – 182.

4/ <u>خصائص المصطلح اللساني</u>: للمصطلحات اللسانية خصائص عديدة، حيث أصبح علم المصطلح حقلا معرفيا قائما بذاته، «فطبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم، وهي تدل على ما في تاريخ العلم من صواب أو خطأ، وهي جزء لا يتجزأ من أساليب التفكير العلمية، وتاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم وكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكل تصور جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة»[1]، وهذا ما جعل اللغة العلمية والتقنية تختلف عن غيرها من اللغات العامة والأدبية.

كما أنه يتعذر علينا أن نصوغ عناصر الإجابة عن إشكالية بحثنا ما لم نرجع إلى علم المصطلح لضبط خصائصه والقواعد التي ينهض عليها، ويمكن أن نحدد هذه الخصائص على النحو الآتي:

- ينطلق علم المصطلح من تحديد المفاهيم العلمية ليصل إلى تقنين المصطلحات المعبرة عنها.
- لا يعنى بمعرفة جذور المصطلح أو مفهومه أو تاريخه، وإنما بالوضع الراهن الذي يدل عليه المصطلح أن يصف الواقع كما هو فيعتمد على تحديد المفاهيم والمصطلحات، وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.

1- محمد كامل حسين، مقال القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، 1995م، ص 137.

- يهتم بالشكل اللغوي المكتوب أكثر من الشكل الصوتي، أي بعبارة أخرى يختص باللغة المكتوبة.
- إنه عامل أساسي للتعريف بحضارة العصر وعلومه.[1]
- فرع خاص من فروع علم المعجم (**Lexicologie**) من جهة، أو ما يسمى أحيانا بعلم المفردات الذي يعنى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالاتها ومفرداتها والتعابير، من جهة أخرى يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق لغة علمية.
- علم مشترك بين اللسانيات والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق والتصنيف، والإعلاميات، وحقوق التخصص العلمي، ولهذا السبب يطلق عليه علم العلوم.[2]
- يعد بعدا حضاريا ويظل حاملا للآثار الإنسانية والاجتماعية وحتى النفسية مما له صلة بالعمليات التفكيرية والإدراكية والخيال الإبداعي.
- يتيح توفير المصطلحات العلمية وغيرها لتبادل المعلومات.
- يتميز بتأدية الوظائف التعبيرية التواصلية[3].
- له تأثير خاص على مختلف العلوم والميادين ويتجلى هذا في:

1- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 16.

2- المرجع نفسه، ص 18.

3- المرجع نفسه، ص 18.

-تكاثر العلاقات الدولية والسياسية منها والثقافية، والاقتصادية.

-تشهد مختلف العلوم تطورا غير مسبوق وهذا ما يؤدي إلى خلق عدد من المفاهيم الجديدة.

-يعد نقل المعارف والمعلومات من أبرز مظاهر المجتمع الذي يستوجب خلق أسواق جديدة للتبادل العلمي والثقافي والتجاري.

-إن تطور وسائل التواصل يسمح بنشر علم المصطلحات على نطاق واسع ليشمل فئات المجتمع كلها.

نستنتج من هذا المنطلق أن واضع المصطلح سواء كان المصطلحي أو المترجم لا يمكنه الاستغناء عن هذه الخصائص التي ذكرناها أعلاه وتمثل قاعدته الأساسية.[1]

ب-<u>مناهج علم المصطلح</u>: تأخذ مسألة المنهج أهمية بالغة في البحث المصطلحي، وذلك بغرض بلوغ مطمحين اثنين:

أولهما: الدقة العالية في العمل المصطلحي.

ثانيهما: الاستجابة لمتطلبات المشتغلين بالقضايا المصطلحية من مصنفين وأخصائيين ومترجمين في مختلف ضروب العلوم والتقنيات.

لقد أفضى اختلاف المدارس إلى تعدد في المناهج المتبعة، وعموما يمكن التمييز بين خمسة مناهج رئيسية:

1- الجيلالي حلام، ترجمة المصطلح وأهميتها ووسائل تنميتها، مجلة المترجم رقم 01، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2001، ص 144.

أولا: <u>المنهج الفلسفي</u>: اقترن الحديث عن المنهج الفلسفي بالمدرسة الألمانية النمساوية التي يرجع إليها فضل وضع أسس هذا المنهج ومبادئه وتحديد هدفه المتمثل في إقصاء الالتباسات عن التواصل العلمي والتقني وذلك عن طريق بنية الأنساق المصطلحية، وفي هذا الإطار يحدد «فلبر» أهم أهداف هذا المنهج في النقاط التالية:

-اختيار المصطلحات العلمية وصياغتها وفق مقاييس تقي، أولا من مشكلات تعدد المولدات المصطلحية وتعين، ثانيا على تحقيق مبدأ التوحيد المصطلحية.

-النظر في تكوين المفاهيم وخصائصها وعلاقاتها.

-تعيين الأشكال المعيارية المقبولة للمصطلحات البسيطة والمركبة.

-السعي إلى خلق عنصر التوازي بين عدد الوحدات المصطلحية وعدد الوحدات المفهومية في اللغات العلمية والتقنية.

من خلال هذه المبادئ يتضح لنا أن منهج البحث الذي اعتمدته هذه النظرية توجد أصوله حسبما ما يذكره «نيدوبيتي وكابري» في علوم أخرى أهمها المنطق والأنطولوجيا.[1]

ثانيا: <u>المنهج الموضوعي</u>: لا يختلف المنهج الموضوعي عن المنهج الفلسفي في جل الخطوات المنهجية العامة التي توجه بنية الأنساق المصطلحية، إلا أن ما يجعل منه منهجا مستقلا هو تصنيف المصطلحات طبقا لموضوعاتها أو مجالاتها سواء تعلق الأمر

1- عبد المطلب عبد اللطيف الريح، مدخل إلى علم المصطلح، ملتقى طلاب وطالبات تخصص اللغة العربية-التعليم عن بعد، جامعة الملك فيصل-السعودية-13-03-2017، ص 20.

بالمجالات الفرعية أو بالمجالات الرئيسية وعموما يمكن أن نعين الخطوات التصنيفية التالية:

- اختيار المجال المعرفي ولغة العمل.
- وصل المفهوم بالمفاهيم المجاورة له.
- تعيين المجالات الفرعية والمجالات العامة.[1]

ثالثا: <u>المنهج اللساني</u>: يتأسس المنهج اللساني على مقدمات نظرية تسوغ اعتماده في الأبحاث المصطلحية، نصوغ أهمها كما يلي:

- اشتراك المصطلحات والوحدات المعجمية للغات العامة في زمرة من الخصائص التكوينية والقيود النسقية.
- علم المصطلح مجال معرفي متعدد التخصصات وعليه وجب أن تعتبر أثناء دراسة المصطلحات، المظاهر المعرفية والسيمائية والتواصلية للوحدات المصطلحية.
- ليست المصطلحات مجموعة مفاهيم فقط بل هي أولا مجموعة عبارات يمكن تسميتها.
- انتماء المصطلحات إلى القدرة اللغوية للمتكلمين عندما يكتسبون معارف خاصة ويصبحون من أهل الاختصاص فيها.

1- عبد المطلب عبد اللطيف الريح، مدخل إلى علم المصطلح، المرجع السابق، ص 20.

رابعا: <u>المنهج النصي</u>: تتشكل منطلقات هذا المنهج من جملة عناصر نسوق بعضها في النقاط التالية:

- لا يخلو استعمال المصطلح داخل النص العلمي من المجاز دائما، وهنا يصبح استحضار البعد النصي ضروريا للتمييز بين استعمالاته الحقيقية واستعمالاته المجازية.[1]
- إن الوصف الكافي تمثيليا وتفسيريا هو الذي يستطيع أن يقدم مفاهيم تناسب المعطيات الموضوعية لعلاقة المصطلح بالمفهوم تبرز هذه العناصر أن المنهج النصي يتجاوز الإطار الضيق للبحث المصطلحي من حيث إنه يمتد ليشمل بالإضافة إلى البعد المصطلحي المفهومي البعد النصي.[2]

خامسا: <u>المنهج التاريخي</u>: يستمد هذا المنهج توجهه من فكرة مفادها أن اللغة ببنيتها الشكلية الصورية، والدلالة المفهومية في تطور دائم وبالتالي فإن المفاهيم غير ثابتة على حال معين وهو ما يعطي مسوغا لأنصار هذا المنهج بتتبع التطور الحاصل في منظومة المفاهيم، من هنا تأتي أهمية الاعتماد على المنهج التاريخي في البحث الاصطلاحي.[3]

1- عبد المطلب عبد اللطيف الريح، مدخل إلى علم المصطلح، المرجع السابق، ص 22.

2- المرجع نفسه، ص 22.

3- صالح طواهري، محاضرات في علم المصطلح موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص لسانيات تطبيقية، جامعة 8 ماي 1945، 2016-2017، ص 22.

5/ واقع المصطلح اللساني العربي: لا يغيب على الناظر إلى واقع الخطاب اللساني العربي الحديث والمعاصر فروع المصطلح فيه على حد تعبير عبد السلام المسدي، إلى الاستقصاء والتخالف أكثر من نروعه إلى التسوية والتماثل، مما حمل بعض اللسانيين العرب المحدثين أمثال عبد الصبور شاهين إلى حصر معضلة اللسانيات العربية الحديثة في المعضلة اللسانية المصطلحية، ولئن كان شاهين مصيبا لأخذ وجوه الحقيقة فيما ذهب إليه من جانب الإقرار بها، إلا أن التشتت لازم من غياب تمثل نظري عميق للمعرفة اللسانية ومنها القضية المصطلحية.[1]

إن هذا التعدد المصطلحي ولد حالة تنازع وهمي حاول من خلاله أصحابه السعي بكل الوسائط والحجج التحليلية للدفاع عن حجية أوعيتهم القولية لحمل المفاهيم المستحدثة في هذا العلم، ولعل من أسباب عبثية وضع المصطلح رسوخ الاعتقاد عند اللسانين العرب المحدثين حين باشروا الكتابة اللسانية بأنهم يحرثون ارضا خلاء، حيث أدى هذا التعدد إلى إخلال بعملية اكتساب المفاهيم وتبليغها والإسهام بها في بناء المعرفة اللسانية الإنسانية وترسيخ تقاليدها العقلانية في النظر.[2]

نجد من نتائج هذا التشتت في صناعة المصطلحات اللسانية العربية الحديثة أن بلغ عدد المصطلحات التي وضعت مقابلا للمصطلح الأجنبي الفرنسي (**Linguistique**) أو

1- جيلي محمد الزين، مصطلحات اللسانيات بين اضطراب الوضع وتبيلغ المفهومية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2019، ص 2.

2-المرجع نفسه، ص 3.

الإنجليزي (**Linguistics**) ما يزيد عن العشرين مصطلح بداية من مصطلح الألسنية الذي ظهر أول مرة سنة 1937 ثم جاء بعده مصطلح علم اللغة سنة 1941، حيث لم يشفع اشتراك الانتماء إلى البلد الواحد أو الجامعة الواحدة أو اشتراك موارد الترجمة أو المؤسسات الجامعية في وضع حد للتوسيع المفرط في المصطلح.[1]

لقد أدى هذا التوسيع المفرط في المصطلح إلى انقلاب العلم اللساني عندنا من علم يبدع المفاهيم الإجرائية المفسرة لظاهرة اللسان البشري ويبينهما في نظام إلى مولد اللفظية حيث انغمست سجلاته في اللفظية التي لا تستوفي المفهوم حقه، واتسمت بالسطحية من حيث التسميات، فأظهر الخطاب اللساني العربي الحديث في أعقاب ذلك تضخمًا من جهة التسمية وتكرارا مفهوميا من جهة المفهمة (**Conceptualisation**).[2]

6/ شروط وضع المصطلح اللساني:

لكي يكون العمل المصطلحي مجديا ومقبولا يجب على واضع المصطلح أن لا يضعه بصفة عشوائية، ذلك لأن عملية ضبط المصطلح غالبا ما تكون قائمة على جملة من القواعد أجمعت عليها المجامع اللغوية خدمة للغة ولتفادي الوقوع في مطبات تعدد المصطلحات، وجملة المشاكل التي يعاني منها المصطلح، فهناك مجموعة من الضوابط

1- جيلي محمد الزين، مصطلحات اللسانيات بين اضطراب الوضع وتبيلغ المفهومية، المرجع السابق، ص 3.

2- المرجع نفسه، ص 3.

التي يقوم عليها المصطلح وينبغي التقييد بها من أجل الحد من الاضطراب المصطلحي ومحاولة التحكم في فوضى المصطلحات وتوحيدها، وأهم هذه الشروط نذكر منها:

- استقراء وإحياء التراث العربي خاصة ما استعمل منه أو لما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الحديثة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: (التوليد بما فيه من «المجاز والاشتقاق والنحت»).
- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.
- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق مدلول المصطلح العربي مع المدلول العلمي الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.
- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم معربة كانت أو مترجمة.
- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة كمصطلحات.[1]
- وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد، ولا يشترط أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حد المطابقة بل يكتفى بأدناها.
- أن يراعى في وضع المصطلح الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ؛ أي بالمدلول قبل الدليل.

1- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 107-112.

- يقوم وضع المصطلح على الدلالة والوظيفة والمقصد.
- في وضع المصطلح لا بد من التمييز بين إسم الذات وإسم الصفة.
- في وضع المصطلح لا بد من التمييز بين التعريب والترجمة.
- علاقة علم المصطلح أساسا هي مع التعريب وليس مع الترجمة.
- التعريب يخص المفردة والترجمة تخص التركيب.
- التعريب خاص بلغة واحدة والترجمة محور عام في كل اللغات.
- يستحسن ألا يختار المصطلح بين الألفاظ ذات الدلالة الأصلية الشائعة المعروفة، لأن نقل الذهن عنها إلى غيرها أمر صعب.
- يستحسن تجنب النحت ما أمكن لأن اللغة العربية هي لغة اشتقاقية.
- يستحسن مراعاة ميزان الصيغ العربية.
- لا يقبل المصطلح المنقول إلا بعد التأكد من انعدامه في التراث الأصيل.[1]

فكلما توفرت هذه القواعد كان المصطلح أكثر دقة يعبر عن المفهوم المراد خاصة إذا ما أعيد النظر في هذه القواعد من أجل ضبطها أكثر والتمعن فيها، وهذا ما يثري الرصيد اللغوي ويثبت الموروث اللغوي العربي فالعودة إلى الأصل فضيلة.

1- عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، ط1، 2009، ص 94.

7/ علاقة علم المصطلح باللسانيات:

علم المصطلح علم حديث نسبيا ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وأخذ موقعه ضمن الموضوعات المختلفة في اللسانيات التطبيقية إلى جانب تعليم اللغات، الترجمة، التعدد اللغوي وغيرها من الموضوعات اللغوية التي تهتم بها اللسانيات التطبيقية، كلها موضوعات علمية هادفة إلى تحقيق النظريات اللسانية على أرض الواقع؛ أي الاستخدام الفعلي للغة، في حين كان «ويستر **Faster**» يحدد مكان هذا العلم، علم المصطلح ضمن فروع علم المعرفة وأنه يرتبط بعلم اللغة والمنطق وبعلم الوجود وفروع أخرى من العلوم المختلفة[1] في الوقت الذي كانت اللسانيات تولي اهتمامها بمجالات دون الأخرى من بنية الكلمة والجملة والأصوات إلى أن ظهرت اهتمامات أخرى وحقول مختلفة في اللسانيات النظرية، وظهور اللسانيات التطبيقية، وأخذ علم المصطلح الذي يتناول الأسس والمعايير العلمية لوضع وتوحيد المصطلحات ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، عند حلول المنظمة الدولية للمواصفات القياسية محل الفدرالية الدولية للاتحادات الوطنية للتقييس عام 1934.[2]

وعلم المصطلح نوعان هما العام والخاص، والعلاقة بينهما توازي إلى حد بعيد تلك العلاقة التي نلمسها بين اللسانيات النظرية وباقي العلوم اللغوية الخاصة كل على حدة، فالأول يقدم نظريات مختلفة لغوية قابلة للتطبيق من طرف الجهات المعنية مثل اللسانيات

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 19.

2- المرجع نفسه، ص 18.

الاجتماعية والنفسية وخاصة اللسانيات التطبيقية (صناعة المعاجم ودراسة المصطلحات في إطار علم المصطلح)، والثاني علم المصطلح الخاص يقدم لعلم المصطلح العام نظريات وتطبيقات تثري البحث والتطبيق على مستوى عالمي.[1]

رغم ذلك هناك نقاط توحي إلى الاختلافات الموجودة بين العلمين، ذلك لأن أحدهما أعم وأشمل من الأخر وأجدرها بالذكر:

- علم المصطلح يهتم بالكلمة المكتوبة بالدرجة الأولى، فقد أشرنا إلى ضرورة عملية التدوين ومالها من أهمية في استقرار المصطلح والسهولة في عملية التعاون الإقليمي والدولي لأن المصطلحيين يتعاملون بالمكتوب، وهذا ما نجده في الكتب ومختلف المعاجم والمدونات المختلفة، ثم ننتقل إلى الجانب المنطوق (الاستعمالات المتباينة)، في حين اللسانيات تهتم في دراستها بالمنطوق.
- يسعى علم المصطلح لوضع مصطلحات وتوحيدها ذلك بالأسس العقلية ومعايير معينة وتكون علاقته بصناعة المعاجم في جعل دلالات معينة خاصة للمصطلحات حتى أننا في التراث العربي نجد معاجم عديدة متخصصة (حسب التصنيف بالموضوعات الخاصة) ونقطة التقائهما هو أن المعجمية ترتب في غالب الأحيان بالموضوعات، بينما علم المصطلح يرتب المداخل وفق نظام المفاهيم.[2]

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المرجع السابق، ص 20.

2- المرجع نفسه، ص 27.

- اللسانيات أعم من علم المصطلح، إذ يعد مجال اهتمامات هذا الأخير يقتصر على البحث في قضية المصطلح (الدوال التي تعبر عن مفاهيم معينة داخل نظام ومعايير وضعها أصحاب الاختصاص)، لكن مقابل هذا نجد اللسانيات تهتم بأصوات أصغر مستويات اللغة ومختلف المستويات الأخرى من النحو، التركيب، الصرف والدلالة، أيضا إلى جانب هذا تهتم بالجملة والكلمة في إطار هذه المستويات خاصة، ومختلف القضايا اللغوية الأخرى بعيدا عن إختصاص علم المصطلح.
- علم المصطلح ذو منطلق تزامني **Synchronique** ومعنى هذا أنه لا يبحث في تاريخ كل مفهوم أو مصطلح، بل يبحث عن الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدد علاقاتها القائمة ويبحث لها عن مصطلحات دالة متميزة، ولعلم اللغة مناهج متعددة منها المناهج الوصفية (التزامنية) والتاريخية والمقارنة والتقابلية.[1]

نستنتج مما سبق أن اللسانيات والمصطلح تربط بينهما علاقة وطيدة، فكل طرف يكمل الآخر على الرغم من اختلاف مجالات إهتمامهما، وتعتبر اللسانيات كذلك السباقة في ظهورها وأشملها وأعمها من علم المصطلح، حيث مرت بإرهاصات أولية قبل أن تصل إلى ما هي عليه قبل أن ينشأ المصطلح في كنفها، الذي هو بحد ذاته مر بعدة عقبات في ظل هذه الأخيرة.

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المرجع السابق، ص 25.

الفـصل الثاني

اللّسانيات المغاربية وعقبات المصطلح اللّساني

تمهيد

ظهر إلى الوجود مع بزوغ القرن العشرين علم قصر اهتمامه على اللغة، وأخذ يدرسها بوصفها ظاهرة بشرية عامة، إذ عدَّها إحدى الظواهر التي تخضع للاختبار والتقنين العلمي، فأطلق عليه مصطلح اللّسانيات، حيث لفت هذا العلم الأنظار إليه فصار له أنصار ومهتمون يتابعون بحوثه ويكشفون ما غمض من أسراره، حيث قامت المحافل العلمية بمناقشة الكثير من قضاياه، وفقوا على إثرها بلوغ نتائج علمية دقيقة، ولم يصلوا بعد في قسم آخر إلى ما يقنع ويحمل على الاعتقاد به.

وقد انتقلت اللسانيات إلى العالم العربي وخاصة المغرب العربي، حيث أخذ المهتمون بها يسهمون في تعريف عموم المثقفين العرب بها عن طريق البحوث والدورات والندوات[1]، فقد تأسست بعدها الجامعات بالمغرب العربي في سنوات متقاربة بحكم استقلال دوله في أواسط القرن العشرين، إذ أضحت هذه الجامعات البوابة الأهم لتعريف الأوساط العلمية والبحثية بمفاهيم وتصوّرات هذا العلم اللساني الناشئ.

أما الوعي المعرفي باللسانيات فقد انبثق في المغرب العربي منذ مطلع العقد السادس من القرن العشرين على يد رواد اكتشفوا هذا العلم في ربوع الجامعات الفرنسية، فدرسوا كتاب دي سوسير وتمثلوه.

1- ينظر: عبد الفتاح المصري، التفكير اللساني في الحضارة العربية، موقع مكتبة علوم اللغة العربية، 14-08-2009، 00:01.

وعلى هذا الأساس نشأ البحث اللساني متأثرا بالمرجعية الثقافية الفرنكوفونية ومرتبطا بها إلى حد بعيد، فعاد الرواد الأوائل بعد أن تلقوا تكوينهم الجامعي وأعدوا بحوثهم الجامعية في الجامعات الفرنسية، وتلقوا النظريات من أصحابها، وعادوا إلى بلدانهم فلم يجدوا مشقة في الكتابة باللسانيين العربي والفرنسي.[1]

بعد تلقي العرب اللسانيات الغربية كثرت حركة الترجمة والتأليف مما أدى إلى مشكلة توحيد المصطلح اللّساني[2]، نظرا للعدد الهائل من المصطلحات اللسانية التي ظهرت عند الغربيين باختلاف مدارسهم اللسانية، وهذا الأمر قد دفع الباحثين إلى البحث عن حلول وطرق لوضع المصطلحات اللسانية[3].

لم تعترض هذه المشكلات العويصة تقدم البحث اللساني في المغرب العربي ونشر ثقافة لسانية واعية، حيث ظل هذا العلم سائرا على الدوام نحو النماء الانتشار أكثر.[4]

1- ينظر: حسين السوداني، اللسانيات الجامعات المغاربية تلهج بأفضال الجزائري الحاج صالح، جريدة هسبلريس، 21 ماي 2017، 00:50.

2- ينظر: مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، مخبر التأويل والدراسات الثقافية المقارنة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، مجلة فتوحات، ع 6.

3- ينظر: زاهية لوناس، الفجوة المصطلحية في المعرفة اللسانية، محور 2، اللغة العربية في مواجهة تحديات الانفجار المعرفي للعلوم، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة.

4- ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط 1، 2004.

1/ اللّسانيات العربية الحديثة تحديد أولي:

إن الحديث عما يعرف باللسانيات العربية الحديثة أو الدرس اللساني العربي الحديث ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلفات والدراسات اللسانية التي ألفها لسانيون عرب منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين، فيها تبنوا مناهج النظر اللساني الغربي الحديث، وبالرغم من أن الدراسات اللسانية العربية المبكرة التي تبنت المناهج الغربية، لم تعرف مصطلح اللسانيات إلا في أوساط الستينات.

تحدد بداية انتقال الفكر اللغوي الغربي إلى ميدان التفكير اللغوي العربي ببداية الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية في العصر الحديث وفي مصر تحديدا، إذ برز التأثر بهذا الفكر في كتابات رفاعة رافع الطهطاوي الذي دعا إلى إنشاء مجمع اللغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي.[1]

ظهر هذا التأثر في كتابي جرجي زيدان «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (1886)» و«اللغة العربية كائن حي (1904)»، ويبدوا فيهما متأثرا بالنزعة الدروينية التي سادت آنذاك وبنظرية النشوؤ والارتقاء ونظرية النمو التلقائي للكائنات، إذ تبني نظرية اللغات المرتقية، ونظرية المقطع الأحادي التي تفسر تولد الكلام، كما حاول البحث في أصول

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، المرجع السابق، ص 12.

العربية ونشأتها مع مقارنتها بشقيقاتها من اللغات السامية معتمدا النظريات التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر.[1]

كان المؤثر الفعلي في البحث اللغوي العربي التقليدي هو الفيلوجيا الغربية، إذ أدخل المستشرقون الألمان نمط التفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية وشكلت بحوثهم إطارا مرجعيا لجملة من البحوث والدراسات اللغوية العربية، ويمكن عد سلسلة التأليف اللغوية العربية التي اتخذت من فقه اللغة عنوانا لها أو نموذجا لهذا التأثير، بدءا بكتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة (1941).[2]

نبه باحثون عرب في الوقت نفسه عرب على ضرورة إعادة فهم اللغة العربية من خلال ربطها بعائلة الساميات، نجذ ذلك في كتب الأب أغسطين مرمرجي الدومينيكي، كتاب هل العربية منطقية: أبحاث ثنائية ألسنية (1947)، وكتاب «معجميات عربية سامية» (1950)، ثم كتاب الدكتور عبد الحميد عابدين "المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية" (1951)، وهذه الكتب تمثل أنموذجا آخر لتأثير الفيلولوجيا في البحث اللغوي العربي التقليدي، فضلا عن أن جملة من البحوث العربية التي اتجهت بالنقد إلى النحو العربي، عدت متأثرة بتصورات المستشرقين في ذلك[3].

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، المرجع السابق، ص 12، 13.

2- المرجع نفسه، ص 13.

3- المرجع نفسه، ص 13.

اللغويون العرب في هذه المرحلة المبكرة لم يتبينوا الفرق بين مجال الفيلولوجيا بالمفهوم الغربي، وبين المفاهيم التي ورثوها عند اللغويين العرب القدماء، والتي تدخل في إطار فقه اللغة، ومن قبيل المفاهيم التي قدمها ابن جني (ت 392 هـ)، في كتابه «الخصائص»، وابن فارس (ت 395هـ) في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها».

حيث وقع في هذا الخلط الكثير ممن كتب في هذا المجال، بدءا بالدكتور علي عبد الواحد وافي، حيث ترجموا مصطلح الفيلولوجيا–**Philology** بـ (فقه اللغة)، لكن فريق آخر أتى بعد هؤلاء استطاع أن يحدد مجال فقه اللغة ومجال علم اللغة ومصطلحات كل مجال، ومن أمثال هؤلاء نذكر: الدكتور محمود السعران في كتابه: «علم اللغة مقدمة للقارئ العربي» (1962)، ومحمود فهمي حجازي في كتابه «علم اللغة العربية» (1970)، وذلك لما تيسر لهم من إطلاع على المناهج الحديثة[1].

2/ نشأة اللسانيات المغاربية:

زرعت اللسانيات في بيئة مصر والشام، غير أنها أثمرت في بيئة المغرب، وأول ملاحظة يمكن الإشارة إليها هو أن اللسانيات الحديثة توطئت في المغرب بشكل مقبول، مقارنة مع ما حدث في الدول العربية، ففي جل هذه الدول لا تدرس اللسانيات إلا هامشا وليس هناك تخصصات في اللسانيات في السلكين الثاني والثالث كما في المغرب، ثم إن

1– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، المرجع السابق، ص 13، 14.

اللسانيات لم تتبوأ باللغة العربية وفي القسم العربي إلا هامشا، وقد ظلت اللسانيات التوليدية والمرجعيات الأنجلوساكسونية هامشا في بلدان المغرب العربي، التي تطغى فيها اللسانيات الوظيفية الفرنسية إلى الآن.[1]

كما أن المتتبع لمسار اللسانيات عند العرب، يدرك أن الدرس اللساني العربي الحديث يمتاز بعمر قصير، وقد نشأ في جو ثقافي عام تحكمه ثنائية (الأنا/الآخر)، الأنا العربي الإسلامي والأنا الغربي المعاصر.[2]

يعد الدرس اللساني العربي عامة حديث النشأة وأول الإسهامات في تأريخه، كانت مع الدكتور حلمي خليل حيث افترض أن ثمة ثلاثة تيارات في اللسانيات العربية الحديثة هي:[3]

1-نقد التراث اللغوي الحديث.

2-التحليل البنيوي للغة.

3-تطبيق النظرية اللسانية الحديثة على اللغة العربية.

عرف المغرب الأقصى هذا العلم في منتصف السبعينيات من القرن العشرين حيث نُظم «سنة 1976 أول لقاء لساني سيميائي وطني بكلية الآداب بالرباط، نظمه الفاسي

1- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، جامعة نيوكاستل وجامعة محمد الخامس، ص 16، 17.

2- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 3.

3- المرجع نفسه، ص 4.

وكليطو ومنيار والمتوكل وكولان، بإيعاز من الفاسي، مثل الانطلاق الفعلي للبحوث اللسانية السيمائية بالمغرب وشاركت فيه جماعة من أجود الأطر في فاس والرباط»[1].

وفي «ربيع 1981 نظمت ندوة دولية واسعة للبحث اللساني والسيمائي بكلية الآداب بالرباط»، وفي سنة 1986 تأسست جمعية اللسانيات بالمغرب وفي سنة 1987 طلبت اليونيسكو من الفاسي الفهري تقديم أول ندوة عربية حول "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية"، نشرت وقائعها دار الغرب الإسلامي ببيروت، وهو اعتراف دولي أول بمكانة المغاربة في تشكيل المجال اللساني في العالم العربي.

وفي سنة: 1997 عين الفاسي الفهري رئيسا للجمعية الدولية للسانيات التوليدية **Glow**، ونظمت ندوة **Glow** لأول وآخر مرة خارج أوروبا وهو اعتراف آخر بما ساهم به المغاربة في بزوغ اللسانيات في العالم العربي.

في سنة: «2006 اختير المغربي الفاسي الفهري لتنظيم مؤتمر **DIGS** اللسانيات التوليدية التطورية سنة 2010».[2]

اتخذ المغاربة ـ على مستوى المنهج ـ قرارات ساعدت على تقدم اللسانيات وأول هذه القرارات ضرورة التمييز بين اللسانيات وفقه اللغة " الذي يدرس النصوص القديمة، أو ما يسميه البعض بإعادة قراءة التراث اللغوي النحوي فقه اللغة أو التاريخ للفكر اللغوي العربي يجب العناية به في استقلال عن المقاربة اللسانية الحديثة للظواهر اللغوية، قديمها وحديثها،

1- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ص 2.

2- المرجع نفسه، ص 2.

هذا المبدأ سمي بلسانيات الظواهر صراع لسانيات التراث اللغوي التي مثلتها رسالة الأستاذ أحمد المتوكل سنة 1980، ولسانيات الظواهر التي مثلتها رسالة الفاسي سنة 1981 أدى إلى انتقال الأستاذ أحمد المتوكل نفسه إلى العناية بوصف الظاهرة اللغوية في لسانياته الوظيفية الديكية (نسبة إلى **Dik**) مزج تحاليل التراث اللغوي العربي باللسانيات الحديثة.[1]

فعلى مستوى المرجعيات، تميز المغاربة بعدم حصرهم للمراجع فيما هو فرنسي، وهو خطوة تفرد بها أولاً القسم العربي.وفي المرجعيات قصر المغاربة الاستفادة من تراكمات العلماء الألمان، خاصة فيما تعلق بالدراسات السامية المقارنة، وهم مازالوا مقصرين في الاستفادة من إنجازات الدلاليين الالمان في الدلالة الصورية.

أما على مستوى المصطلح اللساني، فقد أحدث المغاربة اصطلاحا لسانيا جديدا ودقيقا يخرج عن مصطلحات القدماء، وإن كانت النزعة في البداية (وعند بعض الزملاء الجزائريين حتى الآن) هو الخلط بين المصطلح العربي (القديم) والمصطلح الدخيل الجديد، ولقد تميز المصلح المتعدد عند المغاربة بالدقة والنسقية وكذلك بكونه خرج ثلاثيا في غالب الأحيان (إنجليزي، فرنسي، عربي) خلافا لما حصل في جل الدول العربية، إذ المصطلح فيها ثنائي فقط إما إنجليزي–عربي أو فرنسي–عربي، الاصطلاح أهل في القسم العربي وباللغة العربية، وهذا إنجاز كبير بالنسبة للغة العربية.[2]

1– عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، المرجع السابق، ص 17.

2– المرجع نفسه، ص 17، 18.

يتفق معظم الباحثين على ان الدرس اللساني بالمغرب لم يتجاوز عمره نصف قرن من الزمن إذا نظرنا إلى الأبحاث اللسانية التي انتهجت طريق الدراسات اللسانية الحديثة خارج الأوطان العربية بدءا من (دي سوسير).

لقد انفتح العالم العربي والمغرب على اللسانيات الأوروبية والأمريكية خاصة بعد انتشار كتاب (دي سوسير) في أوروبا فكان بالضرورة في أمس الحاجة إلى نقل أحدث ما وصل إليه الدرس اللساني إما وصفيا وتبسيطيا وإما تطبيقيا لأفكارها على اللغة العربية.[1]

لقد بدأ الاهتمام بالمصطلحات اللسانيات في المغرب العربي مع ظهور ترجمة صالح القرمادي لكتاب جان كانتينو "دروس في علم الأصوات العربية" وذلك في تونس حيث استعمل مصطلح علم اللغات في مقابل **Linguistique** وسمي المتخصص في هذا العلم اللغوي، وأطلق مصطلح «الألسنية» في المشرق العربي على مفهوم **Dialectologie**.

كان لنشاط الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللسانيات والصوتيات في جامعة الجزائر أثره البالغ في نشؤ المصطلحات اللسانية وتصحيح بعضها مما شرع المشارقة في استعماله.

تولى معهد العلوم اللسانية والصوتية من خلال مجلته الشهيرة «اللسانيات» من ترسيخ هذه المصطلحات اللسانية بحيث ساعد على انتشارها في العالم بما فيه المشرق، وإن

1- مصطفى العادل، اللسانيات البنيوية وأثرها في الدرس اللساني بالمغرب، مجلة الممارسات اللغوية، مجلة 10، ع 1، جامعة محمد الأول، وجدة، تاريخ النشر 31 مارس 2019، ص 186، 187.

كان البعض مازال يستعمل علم اللغة في مقابل اللسانيات على الرغم مما بينه عبد الرحمن الحاج صالح من اشتراك في هذا المصطلح مع عدة مفاهيم منها علم اللغة عند القدماء في مقابل علم النحو، يقول: «لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ **Linguistique** بعلم اللغة، وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة اللغة تدل دائما على مفهوم اللسان، أي على ما حدده ابن جني بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، ولكن الأمر ليس هكذا لأنه وإن دلت كلمة لغة على هذا المعنى العام، تدل على معان مشتركة ربما غلبت هذه المعاني الفرعية على المفهوم العام».[1]

إن العلماء المغاربة قد بذلوا جهودا في ترقية الدرس اللساني الحديث ونأمل في أنهم يشكلون رابطة متحدة ترقى لأن تصبح مدرسة لسانية ذات مبادئ يؤصلون بها لقواعد اللغة العربية على اختلاف اتجاهاتهم، فيوجد في المغرب علماء لسانيين كبار منهم أحمد المتوكل "الذي نقل النظرية الوظيفية إلى الثقافة العربية، وحاول بناء النحو العربي وفق الاتجاه الوظيفي ونجد أيضا عبد القادر الفاسي الفهري صاحب الاتجاه التوليدي وهناك أيضا علماء لسانيين في تونس مثل «المسدي»، وفي الجزائر[2] العلامة الشيخ أبو اللسانيات عبد الرحمن

1- علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، قسم اللغة العربية و آدابها، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 12.

2- عبد القادر بوفلجة، المجهودات النحوية عند الجزائريين المحدثين، عبد الجليل مرتاض أنموذجا، 2013، 2014، ص 1.

الحاج صالح وكذا الأستاذ عبد الجليل مرتاض[1] وغيرهم من العلماء المغاربة الذين أخذوا مشعل العلم، وعزفوا عن الجهل رغم تطور أساليبه وعكفوا على دراسة العلم بدءا من لغته إذ تعتبر الطريق الوحيد إلى العلم وذلك بدراستها دراسة لسانية على الرغم من الصعوبات والعراقيل، واعترف لسانيو المشرق بجهود اللسانيين المغاربة، على نحو ما هو في الشهادات التي نقدمها على النحو الأتي:

-حمزة بن قبلان المزيني (السعودية): «من المؤسف أن البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة لا يزال محصورا في عدد قليل من الجامعات العربية وفي عدد أقل من الباحثين، وأذكر على وجه التخصيص ما ينجز من بحث جاد في الجامعات المغربية، وأشير إلى بعض الباحثين البارزين المغاربة ويأتي في مقدمتهم الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري».

-مرتضي جواد باقر (قطر): «مناهج اللسانيات الحديثة لم تأخذ موقعها المناسب في خارطة البحث العلمي في العالم العربي...الاستثناء الوحيد والبارز لهذا نجده في المغرب، تبدوا هناك بوادر تأسيس للثقافة اللسانية».

-هادي نهر (الأردن): «يمكن أن يكون إخواننا العرب من أهل المغرب: تونس والجزائر والمغرب قد قطعوا شوطا لا بأس به في الدراسات اللسانية».[2]

1- عبد القادر بوفلجة، المجهودات النحوية عند الجزائريين المحدثين، المرجع السابق، ص 12.

2- حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2009، ص 54، 246، 307.

وفي الأخير تبوأت اللسانيات في الفكر العربي مقعدا بارزا وتبناها علماء عرب ومغاربة وكان حظها من التفسير أوفرا فنجم عن ذلك نظريات اختلفت باختلاف طريقة الفهم والاستيعاب لهذا العلم الجديد.

3/ الحدود التاريخية ومكانة اللسانيات العربية:

إذا كانت اللسانيات العربية مرتبطة بنقل نتائج البحث اللساني الغربي الحديث، فإن نشأتها تحدد من خلال عودة الموفدين المصريين من الجامعات الأوروبية، حيث درسوا النماذج اللسانية الحديثة وبدءوا بنشر بحوثهم اللسانية من ذلك التاريخ.[1]

وتحديد ارتباط اللسانيات العربية الحديثة ينقل نتائج البحث اللساني العربي الحديث، وبعودة اللسانيين المصريين من الجامعات الأوروبية فإن هذين التحديدين لديهما أهمية قصوى في كتابة تاريخ اللسانيات العربية الحديثة.

وإذا عدّت لحظة نشأة اللسانيات العربية هي تاريخ صدور أول كتاب تبنًى المناهج اللسانية الغربية فتحدد ما بين سنتي 1941-1946، وهي المدة التي يرجح فيها صدور كتاب الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس الذي يعد أول كتاب عربي حاول تطبيق النظرة

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 12.

-حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1996، ص 139، 140.

-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، منشورات عويدات، بيروت-لبنان، ط 1، 1985-1986، ص 51.

البنوية في وصف أصوات اللغة العربية، وأسبقية هذا الكتاب لا يخلو من إشكال، إذ جاءت طبعته الأولى من دون تاريخ، وقد تعددت الآراء في تاريخ هذه الطبعة، إذ ترددت ما بين سنتي 1945-1955، فالدكتور حلمي خليل يقول إن كتاب الأصوات اللغوية هو أول كتاب للدكتور إبراهيم أنيس، وإن طبعته الأولى كانت سنة 1947، أما كتابه الثاني في اللهجات العربية الذي طبع أول مرة سنة 1950.[1]

يرى عبد السلام المسدي أن كتاب «اللهجات العربية» هو أول كتاب أصدره إبراهيم أنيس ويأتي بعده كتاب "الأصوات اللغوية"، فنرى أن الطبعة منه كانت سنة 1946 في حين أن الطبعة الأولى لكتاب "اللهجات العربية" كانت في سنة 1950.

يرى كذلك الباحث علاوي الدراجي أن كتاب «في اللهجات العربية» هو أول كتاب أصدره إبراهيم أنيس سنة 1946، وأن كتاب "الأصوات اللغوية" هو كتابه الثاني صدر سنة 1947.[2]

في حين أن فاطمة الهاشمي بكوش ترى أن الأصوات اللغوية هو أول كتاب ألفه الدكتور إبراهيم أنيس فهو أسبق من كتاب «اللهجات العربية» والدليل على ذلك بالعودة إلى كتب إبراهيم أنيس فالطبعة الأولى من كتاب «في اللهجات العربية» جاءت خلوا من حرف الجر؛ أي اللهجات العربية، وفيها يشرح الدكتور إبراهيم أنيس دواعي تأليفه، والمشكلات المنهجية التي اعترضته.

1- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص 148.

2- عبد السلام المسدي: مراجع اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1989، ص 22.

أما الطبعة الثانية فجاءت بإثبات حرف الجر في العنوان، وفيها يقول «ظهر هذا الكتاب للمرة الأولى منذ ست سنوات»، ويذكر في نهاية المقدمة تاريخا صريحا هو سبتمبر من سنة 1952، وبذلك فإن الطبعة الأولى من «اللهجات العربية» كانت سنة 1946، وفي هذه الطبعة الأولى من كتاب «في اللهجات العربية» يشير الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه الأصوات اللغوية في مواضع مختلفة هي الصفحات: 15-39-44-52-69-71-84-94-95-97-105-108-121-124-125-131-134-138-169-174-177.[1]

وبذلك تكون الطبعة الأولى من كتاب "الأصوات اللغوية" قد صدرت قبل الطبعة الأولى من كتاب: «في اللهجات العربية» إما في السنة نفسها (1946) أو قبل ذلك، وإذا كان الدكتور إبراهيم أنيس بدأ نشاطه في التأليف بعد عودته من الدراسة؛أي في سنة 1941، فإن تاريخ صدور هذه الطبعة يتردد بين سنتي 1941 و1946.[2]

4/ مصطلح اللسانيات في الثقافة اللغوية العربية:

لقد واجه اللغويون العرب مشكلة المصطلحات اللسانية منذ أن تصدوا لهذا العلم الحديث بالتلقي والتمثل ثم الإنشاء والوضع ولقد كان شأن جيل اللسانيين الأوائل مع علمهم كشأن كل من اختصوا بحقول المعارف الأخرى مع ما اختصوا به: مغالبة المتصورات

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 19-20.

2- المرجع نفسه، ص 20.

ومراودة المفاهيم بمختلف السبل الاصطلاحية فكان الاحتيال على المدلولات في جل الأحيان سابقا للحيرة الاصطلاحية من حيث هي تصورات معرفية وتقنيات لغوية يتصل جميعها بصياغة الدوال العلمية.

لقد تطرق الأستاذ المسدي في قوله هذا إلى نشأة اللسانيات عند العرب ومواجهتهم لمشكلة المصطلحات الوافدة مع هذا العلم بطريقة استطاعوا بها أن يضعوا نظريات لسانية عربية فقد تمكنوا نوعا ما من حل معضلة المصطلح اللساني، إلا أنه لا زال مطروحًا إلى يومنا هذا، ومن بينه إشكال تعدد المصطلح الواحد.

ولا شك أن مخاض المصطلحات اللسانية قد تجلت معالمه مع الجيل الذي بادر بالكتابة في هذا العلم باللغة العربية، ورواده الأوائل قد فعلوا ذلك خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن ولم تتضح حدة المعضلة الاصطلاحية في جل ما كتب في أعمال الترجمة بشتى أساليبها، ما كان جامعيا مختصا وما كان مقاربا متصرفا؛ ومانحى فيه المترجمون منحى التيسير ونشر الثقافة اللسانية وما انتهج فيه أصحابه حدود العلم وصرامة دواله.

ولئن كان الفضل في ترسيخ سنن الصوغ الاصطلاحي في حقول اللسانيات موزعا بين كل العلماء الذين كان لهم سبق الريادة في أداء مفاهيم العلم فإنّ اللاحقين من علماء

اللسان العرب يقاسمونهم ذاك الفضل ومن هؤلاء وأولئك يتبوأ المترجمون ومن عنوا بالكشوف الاصطلاحية حظا غير قليل.[1]

إن أول مصطلح استعمل مقابلا لمصطلح Linguistics الإنجليزي أو linguistique الفرنسي، في أغلب التصانيف اللسانية المبكرة هو مصطلح علم اللغة، إذ جعله الدكتور علي عبد الواحد وافي عنوانا لكتابه (1941) وقد ظل هذا المصطلح مستعملا إلى اليوم في الكثير منها[2]، فمنذ سنة 1946 عمد محمد مندور إلى ترجمة بحث "لأنطوان ماييه" بعنوان "علم اللسان" دون أن يكون لديه من رصيد المصطلحات الزاد الكافي لمواجهة علم حديث عند أهله.

وفي سنة 1950 نشر عبد الحميد الدخلاوي ومحمد القصاص ترجمتيهما لكتاب جون فندرس: اللغة، ولما كان الكتاب مزيجا من المنزع الفلسفي والكشف اللساني–ناهيك ان مؤلفه قد أراده مدخلا لغويا إلى التاريخ–فإن المصطلحات اللسانية لم تبلغ معه إشكالها الفني إلا نادرا مما سهل به عمل المترجمين في صياغة المفاهيم الكلية.[3]

أما تمام حسان فقد أصدر سنة 1959 ترجمته لكتاب «موريس ميكياييل لويس»: اللغة في المجتمع، حيث كان المترجم من رواد الجيل المبكر بين اللسانيين العرب فقد كان

1- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدمة في علم المصطلح، ص 73.

2- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط 1، 2004، ص 20.

3- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 74.

منهجه في صياغة المصطلحات واضح المعالم منذ تصنيفه: «مناهج البحث في اللغة" لذلك كان محكما لزمام وضع الدوال الفنية وإن جنح أحيانا إلى القالب الجاهز.

في سنة 1966 صدرت ترجمة صاح القرمادي لكتاب «كانتينو»: «دروس في علم الأصوات العربية» كما أسلفنا فكان خطوة متميزة في بلورة المصطلح اللساني ولا سيما في حقل الصوتيات، ذلك أن المترجم قد بذل جهودا حاسمة في الترقي بالدوال الفنية نحو مرتبتها التجريدية التي تؤلف الأشتات المفهومية ضمن متصور موحد في لفظة توحده[1] في معناه، وبهذه الجهود جاءت المصطلحات في أغلب الأحيان متطابقة مع مقابلاتها من حيث التحليل أو التجريد.[2]

أصدر ميخائييل إبراهيم مخول في سنة 1972 ترجمة لكتاب «جان ماري أوزياس»: «البنيوية» وللكتاب صلة مباشرة بميدان اللسانيات، أما أحمد مختار عمر فقد نشر سنة 1973 ترجمة لكتاب «ماريو باي»: «أسس علم اللغة».

ومما يندرج في سياق الجهود الاصطلاحية ذات المنزع اللساني كتاب «ألن كانت» الذي ترجمه سنة 1973 حشمت قاسم وشوقي سالم بعنوان: «ثورة المعلومات: استخدام الحاسبات الإلكترونية في اختزان المعلومات واسترجاعها» وعلاقة اللسانيات بعلوم الإخبار والاتصال وتقنيات الآلة الحاسبة منها والنظامة أصبحت بديهية ولم يعد بوسع اللساني العمل بمعزل عن الإعلاميين ولا بوسع هؤلاء الاستغناء عن خبرات علماء اللسان، وقد بذل

1- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدمة في علم المصطلح، المرجع السابق، ص 75.

2- المرجع نفسه، ص 75.

المترجمان جهدهما في نقل المصطلحات الإنجليزية ولا سيما في الفصل الثامن الذي تناول "الكلمات واللغة والمعنى"، غير أن منزعهما في نقل المصطلحات اللسانية غالبا ما انحصر في التوسل بالدخيل فتحدثا عن البراغماتية والسيمانطيقا وعن الكود، فإذا ترجما افتقدا لبعض الدقة كما في تعريب (فونولوجيا) بـ (النطق) و(السنتاكس) بـ (الإشتقاق).[1]

5/ جهود المجامع اللغوية العربية في بحث المصطلح:

لقد اهتمت الكثير من المجامع والهيئات العربية بقضية المصطلح وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى أبرز الجهود التي تبذلها المجامع العلمية العربية وبعض المؤسسات اللغوية العربية في خدمة المصطلح العربي:

1-المجامع العلمية العربية:

تنشط المجامع في العديد من الدول العربية وهي عبارة عن جمعية من العلماء أخذت على عاتقها المحافظة على سلامة اللغة العربية، وقد لخصت رسالتها في إنجاز أبحاث في أسس وضع المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية.

ولعل وضع المصطلح العلمي العربي يتطلب إعدادا وتنظيما وإشرافا وهو ما تقوم به المجامع العلمية وتيسره لكافة الباحثين إضافة إلى ذلك فإن المجامع العربية تحمل على

1- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المرجع السابق، ص 77، 78.

عاتقها عملية «توحيد المصطلح العلمي أو الحضاري لتعميم استعماله في العربية في جميع الأقطار تفاديا للتفرقة التي تؤدي إلى البلبلة وعدم التفاهم الثقافي بين الكاتبين والقراء».[1]

ومن بين هذه المجامع اللغوية نذكر منها:

أ-المجمع اللغوي العربي بدمشق:

تأسس عام 1919 في عهد المرحوم فيصل بن الحسين مقره بالمدرسة العادلية الكبرى بدمشق، أنشئ هذا المجمع في أصله باسم المجمع العلمي العربي ومهمته علمية، جاء نتيجة لإنشاء الشعبة الأولى للترجمة التي عوضت لاحقا بديوان المعارف في 1919، ولا يتعدى مجال حدود بحثه في المصطلحات وفي الأمور التقنية، وأهم الجهود التي يبذلها هذا المجمع تنحصر فيما يلي:

-اهتم بإصلاح اللغة العربية ووضع ألفاظ للمستحدثات العصرية.

-تنقيح الكتب وإحياء أهم ما في التراث.

-ألف المجمع لجنتين: لجنة لغوية أدبية أوكلت إليها مهمة البحث في لغة العرب وآدابها وطرق ترقيتها في حين كان دور اللجنة الثانية مقتصرا على البحث في توسيع دائرة العلوم والفنون في سوريا.[2]

1- محمد أبحير، جهود المؤسسات اللغوية لخدمة المصطلح العربي، الموقع الرسمي بجريدة المحجة، العدد 476، 6 أبريل 2017.

2- السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، دار العربية للعلوم، 2008، ص 9.

-اهتم أشد اهتمام بتحمل قضية اللغة العربية باعتبارها قضية قومية صعبة، فلا بد من تظافر الجهود العامة والقوى بغية إعادة وضعها الطبيعي في البلاد العربية.

-بقي هذا المجمع الوحيد الذي لم يتراجع في مبادئه لمواصلة ضرورة التعريب حتى أصبحت العربية في كل مكان ومؤسسة وبيت فنجح في تجربته أحسن تجربة.[1]

ب-المجمع اللغوي العربي بالقاهرة:

تأسس هذا المجمع في القاهرة في 14 شعبان عام 1351هـ الموافق لـ 13 ديسمبر من سنة 1932، في عهد الملك فؤاد الأول، وبدأ العمل فيه في سنة 1934، ونص مرسوم إنشائه الصادر سنة 1932 على أن يتكون المجمع من 20 عضوا من العلماء المعروفين بتبحرهم في اللغة العربية، نصفهم من المصريين ونصفهم الآخر من العرب والمستشرقين، مما يعني أن المجمع عالمي التكوين لا يتقيد بجنسية معينة.[2]

وأهم رؤساء المجمع :محمد توفيق رفعت- أحمد لطفي السيد- طه حسين- إبراهيم مذكور- شوقي ضيف- محمد حافظ- حسين عبد اللطيف الشافعي.

ومن بين أهم أغراض المجمع تتجلى فيما يلي:

-الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها لغة ملائمة لكل العلوم ولحاجات الحياة في العصر الحاضر.

-يقوم بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها.

1- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 121.

2- عبد الحليم منتصر، الاتحاد العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، (د ط)، (د ت)، ص 92.

-وضع معجم تاريخي للغة العربية وتشجيع إجراء أبحاث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيير مدلولاتها[1].

-ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

-توحيد المصطلحات في اللغة العربية والبحث في كل ما له شأن في تقدمها.[2]

جهود المجمع:

أهم ما تفرد به هذا المجمع عن غيره طريقته في التعامل مع المصطلحات في الجانب التطبيقي ومن أهم جهوده:

-نقل المصطلحات الأجنبية : وأوجب مقابلتها بمصطلحات عربية مع التقييد بدلالة المصطلحات الأجنبية بالعودة إلى أصولها اللاتينية أو اليونانية، من دون التقييد بدلالتها اللفظية.

-اختيار المصطلح المفرد الذي يسهل الاشتقاق والنسبة والإضافة والجمع، وتفضيله على المركب وإلا يلجأ إلى الترجمة الحرفية.

-اعتماد تعريف المصطلحات الدولية التي فرضت نفسهما في الحياة اليومية مثل : البنك."Bank"

1- حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزى للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2005، ص 209.

2- عبد الحليم منتصر، الاتحاد العلمي العربي، ص 15، 16.

-اعتماد المصطلحات العلمية العالمية التي تعتمد الأبجديات الأوروبية واليونانية مثل اشعة ألفا "Alpha-rays" :وكذا تعريب كلمات العبارات الدولية المختصرة مثل : "أوبيك "OPEC-اختصارا لـ [1] "Organisation of Petrolem Exporting Countries".

ج-المجمع العلمي العراقي ببغداد:

تأسس سنة1947 م وسار هذا المجمع على نفس هدي مجمع مصر، من خلال الرجوع إلى الاشتقاق أو التعريب، واستعمال النحت عند الضرورة، الاقتصار على مصطلح واحد مع إثبات اللفظة المألوفة[2].

ومن المعروف أن هذا المجمع قدم خدمات جليلة للبحوث الأدبية واللغوية ويتمثل المنهج الذي اعتمده:

-إدراج المصطلحات ذات الطابع الثابت أو المتغيرة، فميز بين الصنفين وتعامل معها تعاملا مختلفا.

-العودة إلى الكتب التراثية.

-تفضيل المصطلح العربي على المعرب وتجنب الغريب.

-معرفة آراء العلماء قبل تثبيت المصطلح.

-وضع مصطلح واحد مرادفاً للمصطلح الأجنبي[1].

1- وفاء كامل فايد، بحوث في العربية المعاصرة، عالم الكتب، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003، ص 204.

2- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 20.

ت/ المجمع الجزائري للغة العربية:

أنشأ المجمع الجزائري للغة العربية بموجب القانون رقم 10/86 المؤرخ في 13 ذي عام 1406 هجري، الموافق لـ 19 غشت سنة 1986 ويتضمن ما يلي:

-يستهدف هذا القانون إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية وتحديد مهامه والقواعد العامة لتنظيمه وتسييره وتمويله وهو هيئة وطنية ذات طابع علمي وثقافي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية رئيس الجمهورية ومقره في مدينة الجزائر.[2]

تتمثل أهم أهداف هذا المجمع فيما يلي:

-إحياء استعمال المصطلحات الموجودة في التراث الإسلامي ولقد كان الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من دعاة إحياء المصطلحات القديمة.

-اعتماد المصطلحات الجديدة التي اقرها اتحاد المجامع العربية في الماضي أو التي يقرها مستقبلا.

- نحت مصطلحات جديدة بالقياس أو الاشتقاق أو بأية طريقة أخرى.
- ترجمة أو تعريب المصطلحات المتداولة في العالم المعاصر في جميع حقول المعرفة ومختلف أعمال الحياة اليومية في المجتمع بالاعتماد على وضع المعاجم المتخصصة.

1- السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص 9.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأربعاء 14 ذي الحجة عام 1406هـ، الموافق لـ 20 غشت 1986، ع 66، 2001، المواد: 1-2-4، ص 1420.

- نشر جميع المصطلحات في أوساط كل الأجهزة التربوية والتكوينية والإدارية والتعليمية وغيرها، بالوسائل الإعلامية الملائمة.
- وضع قاموس حديث وشامل حسب ترتيب عصري، يتضمن المصطلحات العلمية والتقنية في مختلف المجالات وغيرها من المصطلحات الواردة في القواميس العادية.
- نشر الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية وآدابها وفنونها وتراثها ومستجداتها.
- تشجيع التأليف والترجمة والنشر باللغة العربية في جميع الميادين.
- إصدار مجلة دورية ينشر فيها إنتاج المجمع من مصطلحات وبحوث ودراسات.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية، والمشاركة في اللقاءات والندوات الدولية.
- ربط صلات التعاون والتنسيق مع المجامع والهيئات اللغوية في البلدان العربية وفي العالم الإسلامي، وفي البلدان الأخرى، للاستفادة من تجاربها ودعم تلك الصلات والانضمام إلى اتحاد المجامع العربية.[1]

ث /<u>المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون"بيت الحكمة»</u>:

أحدث بموجب القانون عدد 166 لسنة 1992 ليحل مكان المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات التي بعثت سنة 1983 ويوجد مقره بتونس.

نظم المجمع عديد الملتقيات العلمية على المستويين الوطني والدولي نذكر من بينها : «أيام الخط العربي»،«تداخل الثقافات والكتابة الأدبية»،«الحوار الثقافي بين تونس واليابان»، إضافة إلى ملتقيات قرطاج الدولية التي تنظم في ربيع كل سنة بمشاركة عديد المختصين ذوي الإشعاع الدولي والقادمين من مختلف بلدان العالم للتباحث في مسألة من مسائل الهامة

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادتان 5-6، ص 1420، 1421.

التي تشغل الفكر الإنساني مثل «الكيان الحرفي في هذا الزمن» «المعقول واللامعقول» «ما الحياة»، كما يصدر المجمع بصفة منتظمة منشورات تؤلف مباشرة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية أو تترجم إلى لغات مختلفة[1].

ومن بين مهامه:

-جمع أعلام الثقافة البارزين وتمكينهم من مواصلة تطوير البحث في مختلف مجالات النشاط الفكري والعلمي وتبادل المعلومات.

-المساهمة في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة بها في العالم.

-المساهمة في العناية بالتراث في مجالات البحث والنشر.

-تأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات.

-تنظيم ندوات ومحاضرات في مجالات اهتمام المجمع.

-تشجيع الإبداع ونشر مؤلفات ذات طابع علمي وأدبي وفني.

-بلورة آراء حول المسائل التابعة لاختصاصها والتي قد ترى سلطة الإشراف أو غيرها من الوزارات أو المؤسسات أن تعرضها عليها[2].

1- المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، منشورات بيت الحكمة، مطبعة سوتيبا غرافيك، تونس، 2010، ص 5-6.

2- المرجع نفسه، ص 5-6.

2-مكتب التنسيق والتعريب:

يبذل هذا المكتب جهود عدة فقد مهدت إليه جامعة الدول العربية سنة 1967 تنسيق هذه الجهود التي تسعى إلى إغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة وتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي، كما حمل مكتب تنسيق التعريب على عاتقه الإعداد لمؤتمرات التعريب الدولية التي يحج إليها المشاركون من جميع الأقطار العربية.

وفي سنة 1972 التحق المكتب بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وترقى إلى مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، ومن بين أهم أنشطة المكتب :وضع المصطلحات بلغتين هما الإنجليزية والفرنسية ونشرها على شكل معجم ألفبائي الترتيب[1].

3-معهد الدراسات المصطلحية بفاس:

هو عبارة عن مؤسسة للبحث العلمي متخصصة في البحوث والدراسات المصطلحية تابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

أنشئ هذا المعهد بغية تجاوز الاضطراب المصطلحي الذي يعاني منه المشهد الثقافي العربي عن طريق الإسهام في تنظيم حركة السير في البحوث والدراسات المصطلحية[2].

1- محمد أبحير، جهود المؤسسات اللغوية العربية لخدمة المصطلح العربي، الموقع الرسمي لجريدة المحجة، ع 476، 6 أبريل 2017.

2- معهد الدراسات المصطلحية الملحق الثقافي، الراية، عدد الجريدة 221، 5 نوفمبر 1996.

وفي سنة 1985 تم تأسيس مجموعة البحث في المصطلح النقدي بالكلية السالفة الذكر، أما في تاريخ 28/05/1993 بزغ نجم « معهد الدراسات المصطلحية» في نفس الكلية، كلية :الآداب بظهر المهراز بفاس، بعد عناء وكد كبير.

هذا التأسيس كان الأمنية التي تراود البوشيخي وأثبتها في كتابه « مصطلحات النقد العربي » فقد أصبحت حقيقة، ومن بين مهام المعهد :العناية بكل ما يؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المصطلح، نظريات ومفاهيم ومناهج، ووسائل في التاريخ والواقع معا[1].»

نستنتج من خلال ما سبق ذكره، أن هذه المجامع اللغوية العربية وغيرها بذلت جهود جبارة للنهوض باللغة العربية وذلك من خلال التجديد في وضع المصطلحات اللغوية، والحفاظ على سلامة اللغة العربية قصد إعادة مكانتها العلمية والحضارية.

6/إشكالية وضع المصطلح اللساني وعوائقه:

6-1-إشكالية وضع المصطلح اللساني:

إنّ الحديث عن المصطلح هو الحديث عن فحواه ومعناه داخل أي لسان فإنه لزاما أن نجد الكثير من العلماء على اختلاف مشاربهم قد أَوْلَوْ عناية كبرى لهذا المفهوم، وذلك إما بتعريفه أو بطريقة عرضه وتوظيفه داخل حقل من الحقول.

مما لا شك فيه أن قضية المصطلح تشكل قطبا قائما بذاته، إذ يتعذر لأي علم من العلوم الاستغناء عنه؛ فهو بمثابة المحرك أو الدليل الذي يتعارف به الناس[1].

1- معهد الدراسات المصطلحية، المرجع السابق، ص 32-33.

«ظهر من عقدين ونيف في الدراسات المتعلقة باللسانيات التعبير عن وجود" أزمة " في المصطلح اللساني مفردة أو ضمن أزمات أخرى أو الإشارة إلى المصطلح على أنه" عقبة " من عقبات تلقي اللسانيات، أو وصفه بأنه« مشكلة »من مشكلات متعددة تتعلق باللسانيات عندنا [2]»والتي يمكن إجمالها في:

-**التعدد :** تعتبر مشكلة تعدد المصطلحات في اللغة العربية ظاهرة معقدة، ومن أكبر المشكلات التي تقود في حالات كثيرة إلى اللبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية فهو" ظاهرة غير صحية ظاهرة بمحاولة هدم مصطلحات حديثة مستقرة لم تكن ثمة ضرورة لإعادة النظر في هذه المصطلحات الأساسية التي كانت استقرت عند أكثر الباحثين[3]."

إن أوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني هو عنوان هذا العلم، أي اللسانيات، فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحا، منها :علم اللغة وعلم اللسان واللغويات، وعلم اللغة العام، والألسنية، واللسانيات، والدراسات اللغوية الحديثة وغيرها[4].

-**تعدد اتجاهات وضع المصطلح** :لقد ظهرت العديد من المجامع اللغوية في بعض أقطار الوطن العربي، وكان لكل منها طريقة معينة في كيفية وضع المصطلح الوافد

1- عدلي الهواري، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، موقع مجلة "عود الند".

2- أحمد محمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 81 (الجزء 4)، ص 6.

3- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 228.

4- أحمد محمد قدور، اللسانيات والمصطلح، ص 8.

من الحضارات الغربية والتعامل معه، فمنهم من يرى ضرورة اللجوء إلى التراث، وهناك من يهاجم إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصور مستحدث، ومنهم من يحذر من ذلك، فنتج عن هذا تعدد المصطلح.

وعلى سبيل المثال عندنا في الجزائر المجمعي عبد الرحمان الحاج صالح الذي بيّن بأن طريقة وضع المصطلح لا ينبغي أن تخرج عن النقاط الآتية: التعريب اللفظي للمصطلح الأجنبي، الترجمة الحرفية، تخصيص أو ارتجال لفظ له بكيفية عفوية، تخصيص لفظ عربي بعد البحث عنه في القواميس القديمة[1].

-**البطء في وضع المصطلح :** وهذا ما يؤدي إلى سلبيات عديدة منها استعمال المصطلح الغربي كما هو بحكم أنه لا وجود لمقابل عربي.

-**الاعتماد في كثير من الأحيان على تعريب المصطلحات اللسانية :** فقد يتعذر الحصول عليه في شكل كلمة واحدة، حيث أنه يفضل اللفظ المعرب على المركب بأكثر من كلمتين، وإذا كان لا بد من تجنب التعريب واللجوء إليه كآخر الحلول وذلك لإبعاد الدخيل عن اللغة العربية[2].

-**طول صياغة المصطلح** :ومن أمثلة ذلك:

- (Synchronie) دراسة اللغة في حالة استقرار.

1- عدلي الهواري، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، موقع مجلة عود الند.

2- أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1995، ص 36.

- (Diachronie) دراسة اللغة في حالة تطور.

- (Acoustique) دراسة الموجات اللغوية[1].

-**اختلاف مناهل الترجمة :** وهي مشكلة كبيرة في الدرس اللساني، فالدارس باللغة الفرنسية يستعمل مصطلح (الفونتيك) لترجمة مصطلح « Phonétique » بخلاف الدارس" باللغة الإنجليزية الذي يستعمل مصطلح الفونتيك ترجمة لمصطلح « Phonétic » رغم ما يقابله في العربية وهو" علم الأصوات، " فلجوء العربي [2]إلى اقتراض المصطلح من لغتين مرة الفرنسية ومرة الإنجليزية، يفضي إلى مصطلحين عربيين لمفهوم واحد، ومنه إلى ازدواجية في المصطلح.

ولا ننسى أن عالمنا العربي طغت عليه ثقافتان فرنسية، وإنجليزية؛ ما أثر في تعدد المصطلح، وترادفه، وازدواجيته، وغياب المنهجية في الترجمة بسبب غياب المؤسسة المنظمة لها[3].

نستنتج مما سلف أن الازدواجية من الظواهر اللغوية التي تعد مشكلة كبيرة في الدرس اللساني، والتي يجب معالجتها لأنها تضعف اللغة العليا وتدخل في بنيتها ما ليس منها.

1- أحمد محمد قدور، اللسانيات وأفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، 2001، ص 31.

2- هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد 3، أيلول 2019، ص 87.

3- المرجع نفسه، ص 87.

-غياب المؤسسات المتخصصة بحقل المصطلح اللساني :يرى عبد المالك مرتاض «أن مراسلي المجامع لا يراعي في اختيارهم الشروط العلمية الحقيقية ولكن الشروط السياسية، او ما يشابه الشروط السياسية غالبا، ربما يعين في طبقة المراسلين من لا علم له بالعربية ومن لا يشتغل بتحقيقها ولا يضبط أبنيتها وهذه السيرة المزرية التي آل إليها بعض هذه المجامع العربية التي تكابد الخمول والكسل، هي التي أغرت أعداء اللغة في المشرق والمغرب لينادوا باحتلال اللغات الأجنبية محل العربية في تدريس العلوم والطب[1].»

-استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عما هو في التراث: يعد قيام النهضة العلمية وتدفق المعارف والعلوم العصرية واتصال رفاعة الطهطاوي وغيره بالحضارة الغربية، انبهر العرب بالتقدم العلمي الذي بلغه الغرب لا سيما في الدرس اللساني، فقاموا بنقلها وترجمتها وظهر إزاء ذلك تياران : أحدهما دعا إلى قطعية معرفية بين التراث واللسانيات ويؤثر التجديد في المصطلح، والثاني فضل استخدام مصطلحات من التراث اللغوي بمفاهيم لسانية حديثة؛ أي استخدام مصطلحات تراثية لنقل مفاهيم جديدة تختلف عما هو في التراث، مثل استخدام لفظ" حرف "وهو مصطلح تراثي استخدمه النحاة العرب للدلالة على الحرف المكتوب.

1- عبد المالك مرتاض، إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميئيات، مجلة المجمع الجزائري في اللغة العربية، ع 1، 2005، الجزائر، ص 27، 28.

فعبد القادر الفاسي الفهري مثلا «يحبذ الابتعاد عن استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الدخيل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء[1].»...

كما يمكن تفصيل مشكلات المصطلح اللساني من وجهتين :الأولى عامة والأخرى خاصة.

فأما المشكلة العامة فأهمها:

-تحكم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح.

-عدم الاتفاق على منهجية محددة من وضع المصطلح مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد.

-غياب فعالية جهات التنسيق العربية كمكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة العربية مع ما تبذله من جهود وتكابده من صعوبات.

-تعدد مصادر العلوم المفترضة ولغاتها الأصلية وصعوبة نشر المصطلح في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي[2].

أما المشكلة الخاصة فتتجلى فيما يخص المصطلح اللساني وحده فمن ذلك:

-كثرة المصطلحات المتداولة واضطراب دلالتها بسبب الترخيص في استعمالها وعدم مراعاة حدودها العلمية.

1- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 396.

2- أحمد محمد قدور، اللسانيات والمصطلح، ص 7، 8.

-اتساع المجالات العلمية والثقافية التي تنتمي إليها المصطلحات اللسانية وغموض الكثير من المصطلحات في مصادره الأصلية بسبب جدة هذا العلم لدى الأجانب.

-معاناتهم من اتساع مجالاته وتعدد مدارسه، وحداثة الكثير من المصطلحات اللسانية ولا سيما في المجالات التطبيقية واتصالها بالعلوم الفيزيائية والطبية والطبيعية إلى غير ذلك[1].

6-2-عوائق توظيف المصطلح اللساني :هذه الإشكالات الاصطلاحية والمفهومية لعلم اللسانيات وأدواتها يمكن رد أسبابها إلى:

أ-عوائق معرفية:

-اتساع المجال المعرفي، والعلمي، والتخصصي للسانيات، وتعدد وظائفها النصية والاتصالية والتواصلية، وتنوع المباحث اللسانية التي تدرسها.

-عدم تحري الضبط الاصطلاحي، والتحكم بمنهجية وضع المصطلح وصوغه، ما أدى به إلى الارتجال والاضطراب والتعدد.

-تعدد اللغات الأجنبية التي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية.

ب-عوائق إجرائية:

-ضعف أداء المؤسسات المختصة بالحقل اللساني سواء عن طريق الترجمة أو المجالات الأخرى في توحيد المصطلح اللساني، وغياب التعاون مع المترجمين فبالرغم من

1- أحمد محمد قدور، اللسانيات والمصطلح، المرجع السابق، ص 8.

وجود المجامع اللغوية العربية في مصر والعراق والأردن وسوريا، والبنوك المصطلحية، ومؤسسات التعريب كمكتب التنسيق في الرباط، غير أنها تبقى حديثة العهد، كما أن جهود اللسانيين فيها بدت واهية ضعيفة.

-غياب التمثل النظري للقضية المصطلحية.

-عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح، مع أنه وضع منهجية لضبط المصطلح ومثله ما فعله سمير استيتية في هيكلته للمصطلح، وكذلك المسدي[1].

ت-عوائق مرجعية:

-غياب السياسة اللغوية ووضع القضية المصطلحية في مقدمة القضايا في التخطيط اللغوي التي يتم عن طريقها توحيد الجهود العلمية والنظريات الاصطلاحية المبتكرة ونفي التعددية والتكرار السلبي.

-غياب المرجعية العلمية في اللسانيات والمؤسسات العلمية الضابطة والموجهة لقضايا المصطلح اللساني، واعتماد آليات وضوابط علمية موحدة في :الترجمة والتعريب والمصطلحات والتوليد والاشتقاق.

أما حلول هذه المعوقات التي نجمت عنها إشكالات في عملية هذه العلوم اللسانية، فهي تبقى رهينة بتشخيص الأسباب السالفة الذكر التي تقف على رأسها توحيد الجهود اللسانية ضمن سياسة لغوية شاملة، وهيئة أو مؤسسة لسانية تحمل على عاتقها رسم الخطط، وتنفيذ

1- هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، ص 89-90.

الإجراءات ووضع المناهج العلمية لقواعد صوغ المصطلح اللساني العربي وآلياته، ولعل ما كُتب وأُلف يشير إلى عدم وضوح الهُوية الثقافية، والفكرية للمصطلح في الوطن العربي، فقد وصل إلينا بطريقتين :إما صورةً مكررة، ومستنسخة عن الأصل الغربي، أو صورة مبتكرة فيها من الابتداع، والفردية الذاتية الشيء الكثير، ما أثر سلبا في تلقي هذه العلوم وإحداث إشكالات في فهم الخطاب اللساني الحديث عند المتلقي العربي[1].

1- هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، المرجع السابق، ص 90-91.

الفـصل الثالث

جهود المغاربة في صناعة المصطلح

تمهيد

نظراً لاحتكاك الثقافة العربية بالثقافة الغربية انتقلت الأفكار اللسانية، ومن خلالها حاول علماء العرب عامة وعلماء المغرب خاصة تبني مناهجها ونظرياتها، وإسقاطها على الدراسات اللغوية، فكان للباحثين المغاربة دور كبير في وصول اللسانيات العربية إلى ما وصلت إليه اليوم.

برز في المغرب العربي لغويّون أفذاذ كان لهم أثر جليٌّ في الدراسات اللغوية والتأليف المعجمي، فكان من بينهم عبد الرحمن الحاج صالح اللساني الجزائري، ولا يخفى على أحد أياديه السابغة على اللسانيات المغاربية، إذ كان له أثر بالغ في وضع المصطلحات اللسانية وتصحيحها ليس في المغرب العربي فحسب، وإنما في الوطن العربي ككل، نجد عبد القادر الفاسي الفهري اللساني المغربي، صاحب معجم المصطلحات اللسانية «إنجليزي ـ عربي ـ فرنسي»، وقد ضمنه العديد من الألفاظ الجديدة الغربية، وهذا التنوع واكبه تمحصًا في المرجعيات العربية قديمها وحديثها، عبد السلام المسدي اللساني التونسي، وقد صمّم معجمًا لغويًا ثنائي اللسان مزدوج المدخل باللغتين الفرنسي والعربية، سماه « قاموس اللسانيات ».

فكان من بين هؤلاء العلماء المغاربة من تعصب للتراث ولم يقبل المساس به أو التأويل فيه، ومنهم من انتهج المناهج الغربية بحذافيرها وانسلخ عن هويته، وهناك من العلماء من وقف موقفًا وسطًا وذلك بإعادة قراءة أصالته من جهة ومواكبة المعاصرة من جهة أخرى.

أولا- ترجمة بالأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح:

1-نبذة من حياته:

ولد عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران في 08 جويلية 1927، حفظ القرآن الكريم وتعلم في إحدى المدارس الحرة الجزائرية التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1] فكانت دراسته في مصر، أين اكتشف ذاته من جديد، وتعرف على تراث لغته العربية واكتشف أهميته من خلال اطلاعه على كثب سبويه والخليل واتضح له الفرق الكبير الذي لاحظه بين وجهات النظر الخاصة بالنقاد العرب الاقدمين وما يقوله المتأخرون منهم، وكان هذا دافعا مهما في حياته العلمية[2] حيث واصل دراسته في بوردو بباريس، وتحصل هناك على التبريز في اللغة العربية، ثم الدكتوراه في اللسانيات أيضا من جامعة السوربون بباريس.

شغل عدة مناصب علمية، حيث كان أستاذا ودرَّس اللسانيات في كلية الآداب بالرباط سنة 1961 إلى 1962، ثم أنشأ معهدا كبيرا للعلوم اللسانية والصوتية وجهزه بأحدث الأجهزة وأسس أيضا مجلة اللسانيات المشهورة، وعين كمدير بمركز البحوث العلمية لترقية وتطوير اللغة العربية.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، أجندة ملتقى الأداء والمبدعين العرب WWW.ALMOLTAQA.COM 2009/02/26م.

2- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، دار الكتب، القاهرة، مصر، ط 8، 1998، ص 26.

عُين رئيسا لمجمع اللغة العربية سنة 2000 م، وكان عضوا مهما في كل الندوات التي كانت تقام في الجامعات الجزائرية، كما عين في ديسمبر سنة 2011 رئيس الهيئة العليا[1] لمشروع الذخيرة العربية منذ الندوة التأسيسية بالجزائر.

أعمال الحاج صالح عديدة، فقد لقب بأبي اللسانيات والرائد في لغة الضاد بعد أن كان رائدا في جراحة الأعصاب ولكن تحول من جراحتها إلى وصلها الحقيقي بتراثها تماشيا مع ما استجد من علوم، توفي يوم 5 مارس 2017 م بمستشفى عين النعجة بالجزائر العاصمة عن عمر ناهز 90 عاما، فرحم الله فقيدنا وأسكنه فسيح جناته.[2]

1-1-الإنتاج العلمي والمنشورات

لقد تعددت الإنتاجات العلمية لعبد الرحمن الحاج الصالح، وكثرت منشوراته التي قام بتوجيهها إلى الباحثين العرب وغير العرب، فهي بحوث ودراسات لسانية متنوعة من بينها:

- واحد وسبعون بحثا ودراسة في مختلف المجلات العلمية المتخصصة (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) عام 2002 م.
- معجم علوم اللسان (بالمشاركة)، مكتب تنسيق التعريب التابع للاليسكو 1992م.
- علم اللسان العربي وعلم اللسان العام (في مجلدين)، الجزائر.

1- عبد الرحمن الحاج صالح الجزائري أبو اللسانيات والروائد في لغة الضاد، 2017.03.06، الموقع الإلكتروني: www.aljazzera.net.

2- عبد العزيز أيمن، الجزائر، صحيفة مكة الإلكترونية www.makkahmevs.net4976567.html.

- مقال «لغة» ومقال «معارف» في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة ليدن.
- بحوث ودراسات في علوم اللسان في جزأين (عربية وفرنسية وإنجليزية) بالجزائر.
- أربعة مقالات: الخليل أحمد والأخفش وابن سراج والسهيلي، في موسوعة أعلام العرب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)[1]، إذن تعددت منشورات الحاج صالح العلمية في ميادين مختلفة، حيث أدت إلى إصدار منشوراته القيمة والمتخصصة.

1-2-النشاط المجمعي

تعددت المناصب العلمية والإدارية عند عبد الرحمن الحاج صالح، من بينها نذكر:

-عين في منصب مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر.

-مديرا على مركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية.

-عضوا بالمجامع اللغوية العربية ورئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2003.

-شارك في المجامع اللغوية العربية من بينها: دمشق، بغداد، عمان والقاهرة.

1- أبو اللسانيات الجزائري، عبد الرحمن الحاج صالح، السبت 03 أفريل 2010، 8:17-الموقع الإلكتروني www.ghilous.hooxs.com.

-عين عبد الرحمن الحاج صالح رئيسا للهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية منذ ندوة التأسيس بالجزائر في ديسمبر 2011 م.

-كرم نتيجة جهوده بجائزة الملك فيصل الدولية.[1]

1-3-المدرسة اللسانية الجزائرية

لعل معالم المدرسة الجزائرية اللسانية قد اتضحت وظهرت إلى الوجود رسميا ببروز أسماء لتلاميذ عبد الرحمن الحاج صالح أبرزهم:

1-الدكتور التواتي بن التواتي (الجزائر) صاحب مؤلف «مفاهيم في علم اللسان».

2-الدكتور مازن الوعز (سوري) صاحب مؤلف «نحو نظرية لسانية عربية حديثة».

3-الدكتورة منى إلياس صاحبة مؤلف: «القياس في النحو».

4-الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي (جزائرية) صاحبة مؤلف: «مبادئ في اللسانيات».

5-الدكتورة شفيقة العلوي صاحبة مؤلف: «محاضرات في المدارس اللسانية»[2].

1- محمد الأمين الهراكي: الدرس اللساني وخصائصه عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012 م/2013 م، ص 6-7.

2- ينظر: أعلام الجزائر في الدين والفكر والثقافة-الموقع الإلكتروني: www.ennokhba.com.

2- الجهود اللسانية: هي جهود عديدة ونيرة نذكر منها ما يلي:

2-1 الأصول: حافظ على خصائص اللغة العربية وتطويرها فجعل لها رصيدا لغويا ثريا، وجعلها وافية بمستجدات العلم الحديث قادرة على الدوام على أداء رسالتها أدق الأداء، فكان يصر على المعرفة بالنماذج القديمة التي تكسب المتن اللغوي الصحيح، لا العربية التي عليها السجع، وانتقاء الألفاظ فلا يلزم امتلاك معرفة مستفيضة للتفصيلات المعقدة للنحو العربي، لأنه لا ينظر إلى النحو على أنه إعراب، بل الأساس فيه هو التمسك بآليات الإعراب التي تؤدي معنى، وبهذا عرف الاتجاه العقلي بعد التنقيح والنقل، وظل قواما على عمله الأكاديمي في أعماله التي ربط فيها بين الدراسات العربية القديمة والحديثة مع الدراسات الغربية.[1]

لقد ركز الحاج صالح في هذا الصدد على الأصالة اللغوية، وحاول أن يبين التراث العلمي اللغوي الأصيل الذي أبدعه الأولون، فهو ثري بالأفكار الأصيلة، والمناهج النافعة، وتحليلات عميقة، وهي لا تقل قيمة عما جاءت به الدراسات الحديثة.[2]

2-2 في اللسانيات: إنّ هذا العلم الجليل والنحوي الأصيل واللساني الفذ واتته الظروف ليظهر كعلم من أعلام علم اللسان لا على مستوى وطنه بل على مستوى العالم، فهو من

1- عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، ط1، 2008 م، ص 240.

2- سعاد شرفاوي: التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الآداب واللغات، 2009-2010 م، ص 8.

الباحثين المحدثين والمجددين في مجال اللسانيات الحديثة، ما يمكن أن تستفيد منه العربية الفصحى من النظريات السائدة اليوم في مجال البحث اللساني، وما ينفرد به اللسان العربي[1]، فكان للحاج صالح غرام خاص باللسانيات وفقه اللغة، فهو من دعاة القراءة الواعية للتراث والدراسة العميقة له بمفاهيم آنية، فهو لا يهدم مسلمات سابقة، بل يبنيها على وعي جديد، ويرى أن اللغة العربية يجب أن تقرأ من خلال اللسانيات الحديثة، وأهم ما يميز هذا العلم كتبا كثيرة في مواضيع شتى، وقارن بين الدراسات اللغوية العربية القديمة وبين ما أنتجه علم اللسان الحديث، ليرى أن هذا العلم أوسع مجالا وأكثرها نفودا ونجوعًا، لا بالنسبة إلى ما كان عليه فيما مضى فقط، بل بالنسبة أيضا إلى استفادته من العلوم الإنسانية الأخرى من تجديد عميق لتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضع أبحاثها[2].

قام الباحث في مجال علم اللسان بالتحليل والنقد لأهم مفاهيمه ومناهجه ونشأته وأطواره، ثم تعرض إلى عصر الدراسات المقارنة والتاريخية، ثم مدخل إلى علم اللسان الحديث وهكذا جلل في الظواهر اللسانية مستخلصا ما يلي:

- اللسان قبل كل شيء أداة تبليغ.
- اللسان ظاهرة اجتماعية.
- لكل لسان خصائص من حيث المادة والصورة.
- اللسان في حد ذاته نظام من الأدلة.

1- عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص 240.

2- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 149.

- اللسان منطقه الخاص به.
- اللسان وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال.
- للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع، وغير مستوى الاستعمال.[1]

<u>2-3 في الرصيد الوظيفي المغاربي</u>: هو مشروع أنجزه بالاشتراك مع تونس والمغرب وموريتانيا، ويتناول أهم ما يستعمله الطفل المغاربي في سنوات الطور الأول، ويعمل على تجديد القدر المشترك من الألفاظ بين أطفال بلاد المغرب العربي بهدف توحيد لغتهم وتفادي الحشو الذي يثقل ذاكرة الطفل بما لا يحتاج إليه من الألفاظ ويستهدف هذا العمل الجماعي ما يلي:

- العمل على جعل اللغة المستعملة موحدة في نواتها.
- تحديد المعاجم المدرسية وتوحيدها.
- إدراك عيب الكتب المدرسية من ناحية المحتوى، وتحديد الطرائق التبليغية.[2]
- الحد من فوضى استخدام الترادف.
- احترام التدرج في استعمال الألفاظ.
- حذف الألفاظ غير الوظيفية.

1- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، المرجع السابق، ص 149، 150، وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 47، 87، 89، 109، 111، 172.

2- سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عبد الرحمن الحاج صالح، ص 10، 11.

- توظيف ظاهرة الاقتصاد في الخطاب، وإصلاح لغة الاتصال.[1]

2-4-في التعليمات: كان لعبد الرحمن الحاج صالح أثره الواضح في هذا المجال، فكان ينقذ تلقين الدروس ويعطي بدائل مغايرة من أجل أن يرقى الدرس حتى يصبح مفهوما، كتب في أسس علمية ولغوية لبناء مناهج اللغة العربية في تعليمها، لتطوير تدريس اللغة العربية، وفي علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، وفي حركة التعريب في النظام التعليمي في الجزائر.[2]

منذ تأسيسه لمعهد اللسانيات، أخذ يؤسس فرق بحث في الديداكتيك فاستخدم التبليغ والنحو العربي القديم، ليطبقه في نظريته الخليلية الحديثة.[3]

2-5 النظرية الخليلية الحديثة (NKT): نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، فمن خلال هذه النظرية حاول عبد الرحمن الحاج صالح أن يواصل ما ابتدأه الخليل وسبويه ومن تابعهما، بناء على ما استحب من نظريات لسانية حديثة وما أنتج من مجال الإعلام الآلي، حيث طبق مواصفاتها على الحوسبة اللغوية التي تفرضها أنماط التعامل مع الأجهزة الحديثة[4]، والنظرية الخليلية الحديثة هي في الواقع نظرية ثانية Métathéorie لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في أسس النظرية الخليلية

1- سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عن عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص 11.

2- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 151.

3- المرجع نفسه، ص 151، 152.

4- المرجع نفسه، ص 153.

الأولى...وقراءة جديدة لهذا التراث وإعادة صياغة لمفاهيمه الأساسية ومقارنتها لما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدراسات اللغوية العربية[1].

ومن خصائص النظرية الخليلية الحديثة من وجهة نظر عبد الرحمن الحاج صالح:

1-اللغة وضع واستعمال.

2-مفهوم الباب.

3-مفهوم المثال.

4-مفهوم القياس.

5-مفهوم الأصل والفرع.

6-مفهوم الانفصال والابتداء.

7-مفهوم اللفظة والعامل.[2]

3/ جهوده المصطلحية: هي كثيرة ويمكن حصرها فيما يلي:

3-1-في المصطلحات: تعد المصطلحات مفاتيح العلوم وبالتالي تحتاج إلى علم يعنى بها وبالمشاكل التي تعاني منها خاصة مشكل التوحيد.[3]

1- بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 7، فيفري 2005 م، ص 9.

2- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 154.

3- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ج 1، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص 246.

يعد عبد الرحمن الحاج صالح من بين الذين شرعوا في وضع المصطلحات والتعليق عليها وفقا للمنهجية المعمول بها وهي الدقة في وضع المصطلح إما عن طريق الترجمة أو التعريب فهما الآليتين اللتين ركز عليهما الحاج صالح في حديثه.

توضع المصطلحات لسد الحاجيات، لذلك أنشأت المجامع اللغوية (انطلاقا من مجمع دمشق إلى آخر مولود وهو المجمع الجزائري)، إلا أن كثرة المفاهيم العلمية التي ظهرت في عصرنا الحاضر أعجزت بحدة واضعي المصطلحات وبقي المشكل كما هو في أول مرة.[1]

هنا يمكن إيراد أهم المساهمات التي أنجزها عبد الرحمن الحاج صالح في المجال وهي:

- إعداده لمعجم مصطلحات الإعلاميات (عربي–فرنسي) مطبوع سنة 1972 م.
- معجم مصطلحات علم اللسان مطبوع بالرونيو (عربي–فرنسي).
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات وهو معجم صادر عن منظمة الأليسكو سنة 1989 في طبعته الأولى، وسنة 2002 م في طبعته الثانية وله مساهمات فعالة وكبيرة.
- مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها.[2]

1– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط 2012 م، 371/1.

2– صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 155.

3-2-في الترجمة: إن الترجمة من أهم الآليات في نقل المصطلحات من لغة إلى أخرى، فهي تلعب دورا مهما في نقل العلوم لذلك أقبل عليها الحاج صالح فرآها ضرورية ومهمة، وهي وسيلة للرقي اللغوي، وباب للتفتح على الآخر، وتمكنه من إنقاذ اللغة الأخرى غير اللغة الأصل التي يستحقها أي باحث أكاديمي.[1]

ولا يتم هذا إلا عن طريق تعريب شامل ومبرمج للآلاف من المراجع والكتب والدراسات؛ أي تعريب الوثائق العلمية العالمية بكيفية دائمة ومنتظمة؛ أي بالترجمة المبرمجة، المخططة لأن معرفة اللغات الأجنبية وإن كان ضروريا فإنه لا يغني ولن يغني عن النشر المستفيض لهذه المراجع باللغة العربية، وهي الأساس لكل تكوين علمي جدي ومفيد.[2]

ومنه نجد الحاج صالح يؤكد على ضرورة إقامة هيئات متحدة للترجمة في الوطن العربي، ولكن بشرط حصول التنسيق، فحث على تثمين جهود المترجمين لأنهم يريدون العلم.[3]

نستنتج في الأخير نرى أن الترجمة تظل من أنجع الطرق والوسائل في نقل المعارف والعلوم من لغة إلى أخرى.

1- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، المرجع السابق، ص 155.

2- المرجع نفسه، ص 155.

3- المرجع نفسه، ص 155.

3-3 الذخيرة اللغوية: هي قاموس جامع للألفاظ العربية المستعملة بالفعل، يتم إدراج ملايين الكتب والنصوص والمعلومات المهمة في شتى المعارف والعلوم للغة العربية في بنك آلي محوسب ويمكن لأي مواطن عربي العودة إليه في أي علم أو ميدان[1]، وبصيغة أخرى عبارة عن Internet لغوية عربية، أو قوقل العرب Google أو بنك آلي للغة العربية يتضمن أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية[2].

قد اقترح عبد الرحمن الحاج صالح «أشكال المعجم الآلي الذي ينقسم -حسب رأيه- إلى مجموعات مرتبة لألفاظ الذخيرة ثم إلى معجم موسوعي لغوي يخصص لكل لفظة دراسة علمية مستفيضة، أما المجموعات المرتبة فهي عبارة عن جدادات آلية كل منها تختص بترتيب معين وفق الآتي:[3]

1-ترتيب أبجدي عام (الانطلاق من الألفاظ).

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 396.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ع 3، 1996، ص 7.

وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ط 2012 م، 1/395-422.

3- صفية مطهري، أهمية النظرية الخليلية في الدرس اللساني العربي الحديث، مجلة التراث العربي، ع 116، 2009 م، السنة التاسعة والعشرون.

2-ترتيب أبجدي بحسب مجالات المفاهيم (الانطلاق من المعاني)[1] وإن كان مصطلح الأبجدية أي الترتيب الأبجدي غير وارد في المعاجم العربية وإنما الوارد هو الترتيب الألفبائي.

3-ترتيب بحسب تردد الكلمة (عدد المرات التي ظهرت في النصوص) وتجزأ إلى ترتيبات بحسب العصور، وفي مرحلة أخرى بحسب المؤلفين وأصحاب النصوص.

4-ترتيب بحسب الكلمة أي ذيوعها في البلدان العربية في الوقت الراهن وفي كل حقبة (50 سنة) مما مضى.

5-ترتيب بحسب العلوم والفنون.

وعنصر آخر للمعجم هو الخرائط الجغرافية التي يتبين فيها ذيوع الكلمة العربية في مختلف الأقاليم.[2]

إذن نجد أن الذخيرة اللغوية تلعب دورا مهم وأصبحت من الضروريات التي يتم اللجوء إليها.

3-4-في الحوسبة اللغوية: هي مرتبطة بالذخيرة اللغوية، فيهتم بالاستخدام الفعال لتقنيات الحواسب، إذ يحاول في مجال الحوسبة اللغوية التحاور مع اللغات، بوضع آليات

1- عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، ص 15.

2- المرجع نفسه، ص 15.

رياضية للغات طبيعية، ويبرز هذا في التطبيق الذي يقوم به طلابه بإشرافه في ميدان التوثيق الآلي والترجمة الآلية وتعليم اللغات بالحواسب وتركيبه الآلي للكلام، فيتعرف على خطأ اللفظة أو التركيب وهذا بتوظيف الذكاء الاصطناعي[1]، لذلك نجد عبد الرحمن الحاج صالح يلح على ضرورة التعاون والمساهمة في اختصار الطريق وتوفير الجهود بالقدر الممكن لذا فـ:

1-إن هذه البحوث تحتاج إلى أن يشترك فيها اختصاصيون ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة فهي من قبيل البحوث التي يسميها العلماء اليوم: Research Interdiciplinary.

2-إن النظريات اللغوية الحديثة التي تنبثق من اللسانيات الحديثة غير كافية خصوصا وأنها استنبطت أهمها من التأمل في اللغات الأوروبية.

3-إن ما تركه النحاة العرب الأولون شيء عظيم، وجد مفيد لا سيما بالنسبة للسانيات الحاسوبية التي تعتمد على الرياضيات والمنطق الرياضي.[2]

ولعلى هذا ما يسعى مكتب تنسيق التعريب إلى تحقيقه من خلال الندوات التي يقيمها، والعروض التي يقدمها حول:

- مخابر المعلومات والعلاج الآلي للغة العربية.
- تجربة مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في إعداد المعاجم الحوسبة.

1- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 157، 158.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط 2012 م، 231/1.

- المعجم المختص من منظور لساني حاسوبي.
- أسس المعاجم المختصة واللسانية.
- المؤسسة والحاجة والوسيلة.
- بنوك المصطلحات اللسانية.[1]

ولعله عن طريق ذلك يمكن تلاقي النقص الحاصل في العنصر البشري المؤهل للاضطلاع بعملية الحوسبة، ويمكن القضاء على مشكلة المصطلح، وكذا على إعداده.[2]

4/ منهجيته في صناعة المصطلح:

قدم عبد الرحمن الحاج صالح بعض الوسائل والطرق التي تساعد في مضاعفة مردود البحث الاصطلاحي، وهي على النحو التالي:[3]

1-ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي والاهتمام بما قد وضع من لفظ عربي للمفهوم نفسه في جهة أخرى أو بلد آخر وربما يكون قد دخل في الاستعمال بالفعل.

2-ضرورة الحصر الكامل والمستمر لما يضعه العلماء باستمرار من مصطلحات على مستوى الوطن العربي.

1- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص 159.

2- المرجع نفسه، ص 159.

3- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن حاج صالح، مخبر التأويل والدراسات الثقافية المقارنة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، مجلة فتوحات، ع 6، ص 52.

3-ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي العربي ومحاولة مسحه مسحا كاملا وقد كان هذا من اهتمامات العلماء في القرن الماضي.

4-ضرورة الاعتماد على حصر كامل للمصطلحات الأجنبية بالنسبة لكل علم ولكل ميدان علمي أو ثقافي والتصفح المستمر لكل ما يوضع من جديد.

5-ضرورة الاعتماد على مدونة النصوص العلمية وغيرها كثيرة يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم والحديث للغة العربية في كل ميدان علمي وتكون هي المصدر الأساسي للبحث الاصطلاحي واللغوي عامة ومرجعا موضوعيا.

6-ضرورة اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة وأهم ما انفرد به هو إدخال تكنولوجيا اللغة واستخدام أحدث الأجهزة، فيرى أنه لم يتم بعد تطوير التصور العمل الاصطلاحي بما يقتضيه العمل على الحاسوب.

7-عدم الاكتفاء بنشر المصطلحات الجديدة وضرورة التدخل لترويجها بطرق ناجعة وعلى نطاق أوسع.

8-ضرورة وجود هيئة قومية تشرف على كل الأعمال الاصطلاحية العربية: بالتخطيط والمتابعة والتقويم العلمي والتنسيق ويكون لها الصلاحية المشروعة لذلك وللتدخل المباشر.

9-ضرورة الاستثمار للثروة اللغوية التي تختص بها اللغة العربية في أبنيتها وجذورها.[1]

1- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص 53، 54.

إذن تعد هذه أهم الوسائل التي يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن من شأنها أن تطور البحث المصطلحي، وتخفف من حدته بصورة ما، فعلى واضع المصطلحات اللسانية أولا أن يعود إلى الاستعمال الحقيقي للمصطلحات والمفاهيم في بلدان الوطن العربي فربما يكون هذا المفهوم قد وضع له مصطلح يدل عليه في بلد ما، وهذا قد يؤدي إلى التقليل من مشكلة التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد، كذلك لا بد من حصر المصطلحات التي وضعها المختصون في مجال المصطلح على مستوى الوطن وكذا حصر المصطلحات الأجنبية وتتبع جديدها، وضرورة العودة إلى المدونات العلمية التي يمكن أن توضح لنا الاستعمال الحقيقي القديم والحديث للغة العربية.

ويرى كذلك أنه من الضروري وضع هيئة قومية تشرف على الأعمال الاصطلاحية العربية.[1]

مما سبق نعتقد أن جل الاقتراحات التي وضعها الحاج صالح كان هدفها التخفيف من حدة تعدد المصطلحات اللسانية في الوطن العربي لكن تبقى هذه المحاولة تنحصر ضمن المجهودات الفردية التي سعت إلى حل هذه الأزمة.

1- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص 54.

4-1- منهجيته في توحيد المصطلح:

اقترح عبد الرحمن الحاج صالح طريقة تسهل توحيد المصطلحات وذلك بواسطة منهجيات البحث والوضع:

1- الوضع والاستعمال:

وضع المصطلحات هو من عمل لجان خاصة، وهذا الوضع للمصطلحات لا بد أن يراعى الظروف التي سيستعمل فيها المصطلح وهو الأمر الغائب، فالشيء «الذي تعلق به أكثر الواضعين هو قبل كل شيء طرق الوضع فقط بغض النظر عن الاستعمال نفسه وأسرار هذا الاستعمال، وذلك لتناسي أكثر الناس أن اللغة هي وضع واستعمال وليست فقط وضعًا، ولظواهر الاستعمال قوانين وكيفيات خاصة»[1]، بالتالي على الواضع أن يراعي الاستعمال كما يراعي الوضع لأن هذا المصطلح سيخرج إلى الاستعمال ولا بد أن يكون يسيرا وسهلا وكذا محببًا فلا بد أن يبتعد الواضع عن الكلمات الغربية والهجينة المستكرهة، حتى يكون اللفظ الموضوع ناجحا، ولا بد أن يراعي أيضا المكان الذي يشيع في اللفظ فنجد نفس اللفظ قد ينجح في جهة معينة من الوطن العربي، ويرفض في جهات أخرى لأسباب معينة[2].

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 384.

2 - المرجع نفسه، ص 384.

بالتالي على الواضع أن يراعي كل الظروف المحيطة باستعمال هذا اللفظ، ويراعي الخصائص اللغوية للفظ وكذا مدى مشروعية استعماله في جل الوطن العربي.

2- البحث اللغوي واختيار الالفاظ:

يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح أن «أكثر الواضعين للمصطلحات في زماننا يلجأ إلى البحث عن اللفظ العربي في القواميس المطبوعة ولا يرجعون إلى الكتب اللغوية التي لا تزال مخطوطة إلا قليلا، ولا يرجعون إلى النصوص العلمية والفنية التي وصلتنا (...)، ثم إن هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة (...)، والمؤسف أن هذا البحث في القواميس ينحصر في تصفح هذا اللغوي المرة بعد المرة لقاموس معين بكيفية متقطعة مبعثرة غير شاملة»[1].

إذن من خلال هذا القول نلاحظ أن واضعوا المصطلحات لم يقوموا باستقراء شامل للمصطلحات والألفاظ فهم يعودون إلى القواميس الحديثة وبطريقة غير منتظمة مهملين بذلك التراث العربي القديم، وحتى عندما يقوم الواضع باستقرائه للتراث أو القواميس الحديثة، فهو يعثر على مصطلح أو لفظ غريب «ولا يلتفت إلى ذلك فيطلقه على مفهوم مأنوس غير غريب مما هو مبتذل في زماننا ثم يتعجب من عدم إقبال الناس عليه»[2].

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المرجع السابق، ص 385.

2- المرجع نفسه، ص 386.

وتبعاً على واضعي المصطلحات أن ينتقوا المصطلحات السهلة الاستعمال والمألوفة وأن يبتعدوا على المصطلحات الثقيلة على اللسان والغريبة حتى يتم توحيد المصطلحات والمصادقة عليها في كل أنحاء الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة.

4-2-جهوده في وضع المصطلح:

لقد اهتم عبد الرحمن الحاج صالح بالمصطلحات اللسانية، ولعل مصطلح Linguistique كان من أكثر التي أولاها اهتمامه فهذا المصطلح قد شهد العديد من المقابلات في الوطن العربي منها: علم اللغة وفقه اللغة والألسنية وعلم اللغة العام...إلخ وغيرها من التسميات، وقد فضل عبد الرحمن حاج صالح أن يستعمل مصطلح «علم اللسان» للدلالة على هذا العلم الجديد واتبع في ذلك تسمية العرب القدامى، كما أنه فضل كلمة لسان على كلمة لغة فاستعمل مصطلح علم اللسان فاستعمل مصطلح علم اللسان بدلا من علم اللغة فيقول في هذا الصدد: «لا شك أن القارئ قد لا حظ أننا نميل إلى استعمال كلمة (لسان) ونفضلها على كلمة (لغة) ولهذا الميل مبرر سنبينه الآن، لقد ترجم على بعض المؤلفين العرب لفظ الـ **(Linguistics)** بـ (علم اللغة)، وكنا لا نرى بأسا لو أن كلمة (اللغة) كانت تدل دائما على مفهوم اللسان (...) لكن الأمر ليس هكذا.[1]

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، د ط، الجزائر، موفم للنشر، 2012، ص 36.

بالتالي فضل الحاج صالح كلمة لسان على كلمة لغة، لأن هذه الأخيرة تدل على معان أخرى إلى جانب دلالتها على مفهوم اللسان، وقد تحدث عن بعض المعاني التي تؤديها كلمة لغة:[1]

1-المفهوم الناتج عن مقابلتها لكلمة نحو.

2-المفهوم الناتج عن مقابلتها لكلمة (اصطلاح).

3-كلمة لغة تدل على استعمالات إقليمية أو قبلية تمتاز عن استعمال العام بميزات خاصة.

4-كما تدل على مفهوم اللهجة قليلا مثل قول العرب قديما لغة هذيل.

وعليه فكلمة لغة تدل على أكثر من مفهوم، والمصطلح لا بد أن يدل على مفهوم واحد، وبالتالي فمن الأصح أن نطلق على العلم الذي يدرس اللسان البشري بعلم اللسان بدلا من علم اللغة وهو المصطلح الشائع خاصة في المشرق العربي.[2]

ويعد عبد الرحمن الحاج صالح أول من وضع مصطلح « لسانيات » كمقابل لـ «Linguistique» ويقول: «...ونرى أن نخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (اللسانيات) مثلا كما نقول الرياضيات أو البصريات» ...، ومصطلح اللسانيات يعد أفضل

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، المرجع السابق، ص 38.

2- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، ص 58.

مقابل لمصطلح Linguistique فنقول: علم اللسان أو اللسانيات ذلك أن اللاحقة «يات» تقابل كلمة علم.[1]

فرق عبد الرحمن الحاج صالح بين المصطلحات الثلاثة: «علم اللغة»، «فقه اللغة» و«علم اللسان» في مؤلفه «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية» في جزئه الأول، فكل مصطلح يختلف عن الآخر، ففقه اللغة علم عربي بامتياز ولا يزال لليوم محافظا على خصوصيته في حين أن مصطلح «علم اللغة» يختلف عند القدماء، وعند المحدثين وهو نفس الأمر بالنسبة لمصطلح «علم اللسان».[2]

1-**فقه اللغة:** هو من أهم العلوم التي اهتم بها العرب القدماء وهو لفظ أطلقوه للدلالة على العلم الذي يدرس «المفردات من اللغة دون القواعد»[3]، وبالتالي فقه اللغة يختلف في مفهومه عن العلم الذي يعنى بدراسة اللسان البشري، ويعتبر -فقه اللغة-هو علم عربي بامتياز، فنجد عند العرب قديما مؤلفات فيه مثل «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» لإبن فارس.

من المواضيع التي يهتم بها «فقه اللغة» قديما نجد: الترادف والمولد والدخيل والاشتقاق وغيرها من الموضوعات.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 38.

2- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن حاج صالح، ص 60.

3- تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب-النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 267.

وهذا يتعلق بفقه اللغة عند علماء اللغة العربية القدماء، أما حديثا فالشيء مختلف، فنجد عبد الرحمن الحاج صالح قد أبقى على مفهوم القدامى ويقول في هذا المنوال «قد تبين لنا من خلال كتب فقه اللغة القديمة أن الأغراض الرئيسية فيها هي:

- استقراء معاني المفردات وتتبع إطلاقها في مختلف السياقات وبيان مسمياتها وحصر استعمالاتها.
- بيان الفوارق الدقيقة اللطيفة بين هذه الاستعمالات المختلفة (اللغوية المحضة والبلاغية).
- بيان تنوعها اللهجي.
- ترتيبها الترتيبات الكثيرة وأهمها الترتيب المحوري الدلالي (بحسب التجانس المعنوي) والترتيب الأبجدي في المعجمات و(في فن المعاجم فرع لعلم اللغة).[1]

أما اللسانيون العرب المعاصرون للحاج صالح نجد منهم من يطلق هذه التسمية للدلالة على الـ **Linguistique**، وعند البعض هو ترجمة لمفهومين متقاربين: كمفهوم الـ **Philologie** عند القدماء الغربيين (اليونانيين وكل من تأثر بأدبهم من الأوروبيين)، وهو الدراسة اللغوية للنصوص القديمة لإدراك فحواها ومغزاها، وكانت هذه الدراسة من جملة الوسائل (خصوصا في القرون الأخيرة) التي يستعين بها العلماء الأوروبيون غير اللغويين كالمؤرخ ورجل القانون مثلا، ومفهوم الدراسة التاريخية وعلم اللسان المقارن أو النحو

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 23.

المقارن، والمقصود منه شيئان: إثبات المرحل التطورية التي تمر بها اللغة وإثبات القرابة بين اللغات باستعمال مناهج المقارنة التاريخية، ويسميه بعض الأوروبيين **Linguistique Historique** أو **Comparative Linguistique**.[1]

نتوصل إلى أن «فقه اللغة» هو علم عربي أصيل وضعه العلماء العرب قديما للدلالة على العلم الذي يعنى بدراسة المفردات من حيث اشتقاقها ووضعها.

2-**علم اللسان:** هذا المصطلح نجده في الكثير من المؤلفات العربية القديمة منها والحديثة، وقد استخدمه علماء اللغة العربية قديما بهذه التسمية أو باسم علوم اللسان، وكان ذلك للدلالة: «على كل دراسة خاصة باللسان تميزا لها بما هو خارج عنها من علم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم المنطق وعلم الحساب والفقه التفريعي وغيرها من فنون المعرفة، ووردت هذه اللفظة في كثير من المؤلفات نذكر منها «المخصص» لابن سيده ومقدمة ابن خلدون، ويتضمن علم اللغة وعلم النحو ويتناول أيضا علم البلاغة (علم التبليغ الفعال) أي دراسة الأساليب الكلامية التي لها تأثير في مشاعر المخاطب».[2]

إذن هذا المصطلح قد استعمل عند علماء العربية قديما للدلالة على دراسة تخصص اللسان.

أما حديثا عند بعض اللسانيين العرب، وعلى رأسهم الحاج صالح فهو ترجمة إلى مصطلح **Linguistique** يقول الحاج صالح «ترجمنا لفظ الـ **Linguistique** بمفهومه

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المرجع السابق، ص 24، 25.

2- المرجع نفسه، ص 24.

الحديث (ما يدل عليه اللفظ في هذا النصف الثاني من القرن العشرين) بعلم اللسان، وموضوعه في نظر العلماء المحدثين هو اللسان البشري بوجه عام والألسنية المعنية بوجه خاص»[1]، ومنه فعلم اللسان هو ترجمة للمصطلح الغربي **Linguistique**، وهو يدل حديثا على كل دراسة تخص اللسان البشري، ومنه فما يدل عليه حديثا هو ما كان يدل عند العرب القدامى.

وهو كعلم يتميز بـ:[2]

- الموضوعية المطلقة وله مقاييس في ذلك.
- مشاهدة الظواهر اللغوية سواء أكان ذلك بأجهزة أو بدونها.
- الاستقراء الواسع المستمر.
- التحليل الإحصائي.
- استنباط القوانين العامة.
- بناء النظريات العامة الفعالة والتي تكون قابلة للتطوير.
- نظرته إلى اللغة إما أنها زمانية تطورية، وإما آنية سكونية.
- الاهتمام بالنظام الكلي لا بالأجزاء، أي أن يلتفت إلى البنية في ذاتها.[3]

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المرجع السابق، ص 24، 25.

2- المرجع نفسه، ص 25.

3- المرجع نفسه، ص 25.

إذن مصطلح علم اللسان يعد هو المقابل الأنسب للمصطلح الغربي **Linguistique** وهذا الأخير موضوعه هو اللسان البشري، وكعلم يتميز بالموضوعية واستقراء الظاهرة اللغوية سعيًا إلى بناء نظريات لدراسة اللغة.

3-**علم اللغة:** استخدم هذا المصطلح في التراث اللغوي القديم لكن بتسميات أخرى مثل: «علم أوضاع المفردات»، و«علم الموضوعات اللغوية»، و«علم الألفاظ المعنية السماعية»، بالتالي فهذا العلم يعنى بأوضاع اللغة عند العرب القدامى، أما الحاج صالح فيرى أن هذا العلم يهتم بكل ما يخص المفردات، أي الكلمات أو العناصر الأولية الدالة من حيث وضعها، ويقتضي هذا أن علم اللغة يعالج مفردات اللسان من حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية باستقراء كلام الناس (أي استقراء كلام العرب الفصحاء) فهو دراسة استقرائية تحليلية لمادة اللسان وجوهره.[1]

من خلال ما سبق نرى أن عبد الرحمن الحاج صالح أبقى على مفهوم علم اللغة عند القدامى، أما حديثا فأطلق عليه مصطلح اللسانيات كمقابل لمصطلح **Linguistique**.

أهم المصطلحات التي اهتم بها كذلك عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح بنوية كمقابل لـ **Structuralisme**، ويرى أن المصطلح العربي الشائع بنوية هو مصطلح خاطئ وإنما المصطلح الأصح هو مصطلح بنوية وقد علل رأيه هذا بقوله: «فقد شاعت في أيامنا

1- مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، ص 62.

نسبة خاطئة إلى كلمة بنية، فقد ترجم الناس لفظة **Structuralisme** بكلمة بِنْيَوِيَّة وهو خاطئ لأن هذه الواو هي الياء في الأصل فقلبت واو كما في قرية لا نقول في النسبة إليها «قَرْيَوِي» ولا في طُهَيَة «طُهْيَوِي» ولا في تربية «تَرْبَيَوِي» والقياس هو بنى كما صرح بذلك كل النحاة وخاصة سيبويه».[1]

إذن يتضح لنا أنه من خلال قوله أن المقابل لمصطلح **Structuralisme** هو «بِنَوِيَةَ» من بِنَوِي كما يقول في قرية قَرَوِي، وتربية تَرْبَوِي وغيرها، ومنه نرى أن مصطلح بِنَوِيَة هو مقابل خاطئ لمصطلح **Structuralisme**.

أما فيما يتعلق بمصطلح الفونتيك **(Phonétique)** ترجم باللغة الفرنسية والإنجليزية إلى **(Phonétics)** أو **(Phonétique)** مع شرح مدلوله بالعربية كما ترجم إلى علم الصوت، ومنهج الأصوات، وعلم الأصوات العام، وعلم الأصوات، وعلم الأصوات اللغوية، والصوتيات، والصوتية.[2]

وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح: «أدق ترجمة للمصطلح **Phonétics** هي الصوتيات، وهي كلمة من قسمين: صوت: للدلالة على المادة المدروسة، يأتي للدلالة على

1- عبد الرحمن الحاج صالح، «الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصة»، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 12، ديسمبر 2010، ص 19.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 72.

العلم، فيكون المعنى بذلك علم الصّوت أو علم الأصوات قياسا على كلمات كثيرة منها: لسانيات، رياضيات...».[1]

وكذلك كان شأن مصطلح الفنولوجيا **Phonologie**، كانت له تسميات عربية نحو: منهج التشكيل الصوتي، وعلم الأصوات التشكيلي، وعلم الأصوات التنظيمي، وعلم وظائف الأصوات وعلم النطق.[2]

استنادا لكل ما سلف ذكره، يتجلى لنا القول أن للحاج صالح لمسة خاصة في اللسانيات الحديثة بحكم ما قدمه من أعمال جليلة فيها، من خلال اعتماده على التراث اللغوي في إحيائه للمصطلحات التراثية وهي أبرز ميزة تجلت في أعماله.

ثانيا-ترجمة الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري وجهوده اللسانية:

1-نبذة من حياة عبد القادر الفاسي الفهري:

هو عالم لسانيات مغربي، بصير بأصول النظريات اللغوية المعاصرة، كرس جهوده لبناء النظرية اللغوية العربية على ضوء المعطيات العلمية الحديثة، وقد وصفه علماء اللسانيات الغربيون بأنه عبقري وباحث فريد، جلب الاحترام للسانيات العربية، ومكن لها في ميادين البحث وأروقة المعرفة.

1- رضا زلاقي، الصوامت الشديدة في العربية الفصحى، خولة طالب الإبراهيمي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، ص 14، نقلا عن عبد الرحمن الحاج صالح، محاضرات بمركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 2004م.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 72، 73.

1-1-نشأته:

ولد عبد القادر الفاسي الفهري يوم 20 أبريل 1947 في فاس بالمغرب وعاصر في طفولته العقد الأخير من الاستعمار الفرنسي، نشأ في أسرة فن وذوق، ففطر على اللغة العربية وآداب الإسلام.

تلقى تعليمه الأولي في مدينة فاس وأظهر تفوقا في الفرنسية والحساب ثم نال الإجازة في اللغة العربية، وقد أراد التخصص في الفلسفة، غير أن الدروس كانت عقيمة – كما يقول–فاتجه إلى الاقتصاد، لكن فقه اللغة كان قَدَرَهُ وقد أتم دراساته العليا في السوربون بباريس.

1-2-سيرته العلمية والعملية:

تقديرا لعلمه وعمله شغل عدة وظائف منها:

- أستاذ الدراسات العليا للسانيات العربية والمقارنة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في جامعة محمد الخامس بالمغرب من 1994 إلى 2005.
- شغل منصب رئيس ومؤسس لجمعية اللسانيات بالمغرب.

- حاضر في العديد من المؤتمرات والجامعات الدولية الأوروبية والأمريكية[1]، من بينها ستانفورد، وآم آي تي، وهارفارد، وجامعة باريس الثالثة ولندن وشتوتغارت بألمانيا.
- شغل عضوية المجمع العربي الليبي.

1-3-تجاربه العلمية:

سعى إلى إعادة بناء النظرية اللغوية العربية على أسس علمية حديثة وقد أتاح له المسار التعليمي الغني والمتنوع في الأوساط الجامعية العربية -منذ سبعينات القرن العشرين-توظيف المناهج العلمية الأكثر تقدما في مقاربة المسألة اللغوية في العالم العربي.

كما تدين الجامعات المغربية للفاسي بدور تأسيسي في تشجيع الاهتمام بحقل اللسانيات التوليدية بوجه خاص، فقد شارك في النقاش العمومي اللغوي، وتبنى لهجة شديدة ضد دعاوى الاستعاضة عن الفصحى والتمكين للعامية في المغرب، كما قام بتنفيذ مزاعم بعض فصائل الحرمة الأمازيغية بالطابع القصري لتعميم العربية في التاريخ.

حظي باعتراف واسع من قبل الأوساط العلمية اللسانية، مثل معهد «ماساشوستا للتكنولوجيا» بالولايات المتحدة، وقد أشاد بقيمة أبحاثه العالم اللغوي المعروف نعوم تشومسكي.

1- موسوعة الجزيرة، فضاء من المعرفة الرقمية، 2014-10-13/www.aljazeera.net/encyclopedia/icons.

1-4-المؤلفات:

ألف كتبا عديدة منها:

- السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية عادلة وديمقراطية وناجعة سنة 2013.
- المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة) سنة 1985.
- ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسة استكشافية أدنوية عام 2010.
- معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي-فرنسي-عربي، بمشاركة نادية العمري عام 2009.
- أزمة اللغة العربية في المغرب، بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة عام 2010.[1]

1-5-الأوسمة والجوائز:

حصل عبد القادر الفاسي الفهري على العديد من ميداليات التميز من مؤسسات عربية وإسلامية ودولية اعترافا بخدماته للغة العربية وخاصة للسانيات العربية من بينها:

- جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم (1992) ووسام ملكي في المغرب.
- جائزة الملك فيصل الدولية في اللغة والآداب في الرياض سنة 2006.

1- موسوعة الجزيرة، فضاء من المعرفة الرقمية، المرجع السابق.

- كما كان موضوع ندوات تكريمية عديدة أقامتها الهيئات المعنية بقضايا اللغة في المغرب.[1]

2/ جهوده اللسانية:

2-1-نظرية النحو التوليدي التحويلي:

في نأنأة الفكر اللساني، أحدث تشومسكي ثورة لغوية هامة -من خلال كتابه الشهير «البنى التركيبية» (1954) -أطلق عليها «النظرية التوليدية التحويلية».

«وتعتمد النظرية اللغوية التي طوّرها تشومسكي في هذا الكتاب على نظريات لغوية طُوِرَت في العالم الغربي لا سيما في أمريكا وأشهرها النظريات التحويلية الواسعة الانتشار، والتي لم تقتصر أهميتها على دراسة اللغة فحسب، بل في مواضيع أخرى عديدة كالأدب والنقد وعلم النفس».[2]

يمثل الفاسي الفهري النظرية التوليدية في العالم العربي النظرية التي أرسى دعائمها العالم الأمريكي نعوم تشومسكي منذ مؤلفه حول «البنى التركيبية» 1957 م، وقد مثلها بجدارة بالرغم مما تحتويه من تعقيد في المنهج، وقام بإسقاط قواعدها على النحو العربي،

1- موسوعة الجزيرة، فضاء من المعرفة الرقمية، المرجع السابق.

2- نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، جامعة عنابة، الجزائر، 2006، ص 133.

بدءا بالنموذج المعيار 1965 م[1]، المعيار الموسع 1978 م، نظرية الربط العالمي...، وهو ما تترجمه مؤلفاته: اللسانيات واللغة في جزأين، المعجم العربي، البناء الموازي، لسانيات الظواهر وباب التعليق.[2]

يعد عبد القادر الفاسي الفهري واحدا من النحاة المحدثين الذين نهجوا النظرية النحوية العربية على أساس قاعدي توليدي تحويلي.

بنى الفهري أبحاثه في هذا المجال على تمثل النحو العربي وتقويمه وغربلة النحو العربي الحديث كما شفع ذلك بالاتكاء على منحى من مناحي النظرية التوليدية التحويلية قامت بتطويره الباحثة الأمريكية «برزنان» (1978)، ومنحى الفهري في خدمة النحو العربي بأوجه حيث اتجه إلى:

- انتقاد الاتجاهات النحوية القديمة والحديثة بأنها تفتقر إلى الشمولية، وأنها تنتحل تراكيب مضطلعة، إضافة إلى أنها لا تعالج كل صور الكلام المسموع.
- اللغة العربية تلتقي مع غيرها من اللغات في عامل النحو الكلي الذي يبرز خصائص عدة ويوفر لها ضبطا يتكرر في غيرها من اللغات.

1- نورية غالمي، جهود العلماء المغاربة في ترقية الدرس اللساني العربي الحديث، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، سنة 2018-2019، ص 45، نقلا عن حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة المعاصرة، ط 1، 2009، ص 223.

2- المرجع نفسه، ص 223.

- فجوات البحث لن تنتهي، ومستحيل أن يأتي علم من عدم، وأن ما قدمه القدامى والمحدثون يحتاج لقولبة تحليلية جديدة.
- بين خطأ المحدثين في تصورهم للعلاقة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي مبينا أن المستوى النظري لا يلاحق الاكتفاء النظري إلا إذا استطاع أن يثبت جدارته وقدرته على المستوى التطبيقي.

ويشترط الفهري أسسا لنظريته مبينا أن تشومسكي وياكندوف قد برهنا على أن النظرية المعجمية هي المناسبة لتحليل عدد من الظواهر اللغوية، والربط بين المقولات المختلفة.

ومن الأسس التي وضعها الفهري لنظريته:

- أن تمثيل العلاقات بين المقولات الأولى يجب أن يتم في المعجم.
- هناك جوامع أو عموميات تركيبية أساسها اصطلاح س ونسق من الصفات التركيبية.[1]
- يجب تعميم قواعد الإسقاط **Projection Rules**.

وكان من أهم القضايا المعالجة قضية الرتبة في الجملة العربية الشاغل الذي وقف عنده الفهري مبينا أنها تختلف في البنى العميقة للجمل منها في البنى البسيطة، بفعل القواعد

1- بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، رسالة استكمال لمتطلبات نيل درجة الماجستير تخصص اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 24 ديسمبر 2003، ص 76، 77.

التحويلية، وقد كان المبدأ الذي انطلق منه الفهري متعلقا بافتراض أن النمط التركيبي العربي الفصيح من نوع (فعل + فاعل + مفعول به).

ويمثل هذا النمط الأصل الذي يجب عدم تجاوزه فنستطيع بالتالي تحديد مختلف مواقع الوظائف النحوية كالتعرف على موقع الفاعلية، فإذا قلنا: ضرب عيسى موسى، فإن عيسى فاعل بالضرورة وفق النمط الأصلي (فعل + فاعل + مفعول به)، وعليه يكون تحديد وظيفة العامل النحوية بما يقابله في ذلك النمط.

ونفس الشيء كذلك إذا غيرنا موضع العوامل النحوية وقلنا (ضرب موسى عيسى) كان موسى فاعلا، يدعم الفهري هذا التوجه بظاهرة التطابق في العربية نحو: الأولاد جاءوا: إذ يستلزم هذا التطابق إجراء عملية تحويلية ينتج عنها إلحاق الواو بالفعل (جاء) في حين أن الجملة (جاء الأولاد) لا تحتاج إلى ذلك الأم الذي يدل على أنها أصل.

والحقيقة أن العرب كانت تثني وتجمع أفعال الجمل الفعلية نحو جاءا الولدان وجاءوا الأولاد وقد قال امرؤا القيس في لاميته: قفا نبكي بذكرى حبيب ومنزل...مما يدل على أن ما يذهب إليه الفهري غير صحيح.

إن محاولة الفهري لجعل بنية الجملة الفعلية (فعل + فاعل + مفعول به) بهذا الترتيب ومحاولة جعل النمط الاسمي يسير وفقه (ذلك الترتيب) عن طريق إدخال الروابط الفعلية التي تشير للفعلية (كان) تتير استفسارا، إن كانت أي جملة إسمية مقترحة تؤول في بنيتها العميقة إلى تركيب يحتوي على الفعل الكوني، وحتى الأمثلة التي تقبل مثل ذلك

التأويل والذي يظهر الناسخ (كان) في البنية العميقة للجمل الاسمية، فإنها تفتقر للموضوعية والدقة، فليست كل الجمل تؤول بالضرورة إلى أنماط اسمية تجسد (كان)، إضافة إلى أن حدس المتكلفين السامعين متفاوت.[1]

من القضايا التي عالجها الفهري ما يعرف بالتبئير وهو «عملية صورية ليتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major Catégory) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي (أي داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة)، أي مكان البؤرة»، ويشير الفهري موضحا إلى خصائص ذلك التبئير بأنه يجمع بين موقعين أحدهما داخل الإسقاط (Projection)، والآخر يقع خارج الإسقاط إلى يمين الجملة، والعنصر المبأر لا يترك أثرا ضميريا في موقعه السابق (داخل الجملة) ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع.

مثال: إياك نعبد، الله أدعو، في دار وجدته، غدا سنلتقي، أميتا كان؟

ويشير الفهري إلى أصل مثل تلك المقولات وهي على الترتيب: نعبدك، أدعو الله، وجدته في الدار، سنلتقي غدا، أكان ميتًا؟

وقد استند الفهري إلى التتابع السلكي (Successive) في إبراز عدم تقدم الإسم إلا عبر سلسلة من المراحل التي توضح لنا النتاج المقصود، والتتابع السلكي والتحتية مبدأّن يقيدان هذا الانتقال عبر الأسلاك وهما مبدأن يرجعان إلى أساس أشمل هو أساس المحلية

1- بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، ص 77، 78، 81.

(**Locahty Principle**)، فالاستفهام مثلا ينطبق في ميدان جملي واحد، (يتكرر وجوده) في جملة مدمجة (**Embedded Sentence**) أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة:

لا أدري من جاء:

من جاء؟

من تريد أن أنتقد؟

من حسبت أن زيد انتقد؟

من حسبت أن عمرا يعرف أن زيدًا انتقد؟

فإذا وقفنا عند النماذج الأربعة الأخيرة فإننا نجدها تسير وفق المخططات التالية:[1]

أ-

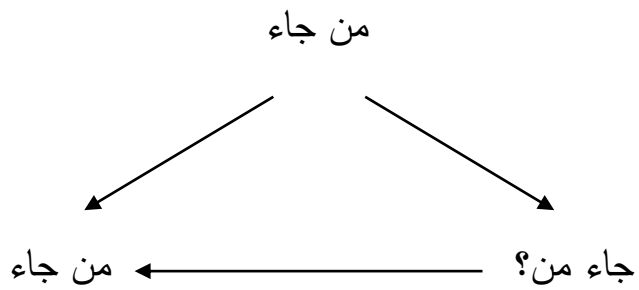

ب-

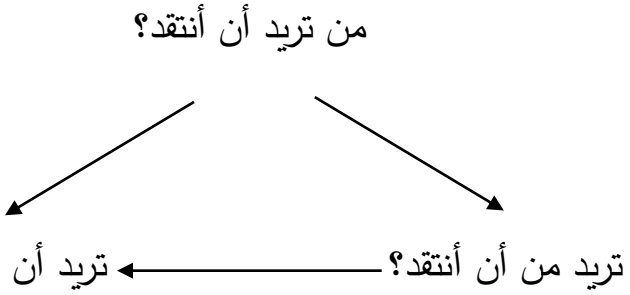

1- بدرة عمار علي فرخي، نظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، المرجع السابق، ص 82، 83.

ج- من حسبت أن زيدا أنتقد؟

حسبت من أن زيدا أنتقد ← حسبت أن زيدا أنتقد من؟

د- من حسبت أن عمرا يعرف أن زيدا انتقد.

إن ما أوضحه الفهري وما بيّن من أمثلة توضح عدم دوران مثل ذلك الاستعمال في اللغة العربية الفصيحة، وأنه يميز البنية العميقة لها دون السطحية، التي تلتزم الترتيب الطبيعي، ويبدوا أن الفهري في هذا متأثر باللغة الفرنسية فكثيرة هي الأمثلة التي تستعمل في تلك اللغة صيغا من مثل:

Tu veux qui ?

Racontes quoi ?

أما اللهجة المغربية، وهي شديدة القرب من اللهجة الجزائرية، فتكاد تنعدم فيها مثل تلك التراكيب التي تتأخر فيها أدوات وأسماء الاستفهام، فعادة ما تستعمل عبارات يوافق فيها الركن الأول اسم استفهام، إذا كنا نتحدث بذلك الأسلوب.[1]

3/ طرائق وضع المصطلح عند الفاسي الفهري:

لقد تعددت الجهود العربية المعاصرة في صناعة المعاجم اللسانية، وقد قامت جهود فردية جبارة في وضع المصطلح اللساني، وقدمت مراجعات نقدية مهمة أفرزتها فئة من

1- بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني الحديث، المرجع السابق، ص 83، 84.

اللسانيين أخذت على عاتقها المساهمة في بلورة رؤية اصطلاحية واضحة، وتعد معاجم المصطلحات اللسانية من بينها، والتي تداولها اللسانيون للتعبير عن الأفكار والمعاني اللسانية وهو ما أثمر رصيدا من الأعمال والثبوت الاصطلاحية ثلاثية اللغة (إنجليزية–فرنسية–عربية) ساهمت إلى حد ما في توحيد الخطاب اللساني، وتشجيع التأليف باللغة العربية.

يعد جهد الباحث عبد القادر الفاسي الفهري من بين الجهود الفردية التي اهتمت بالمصطلح اللساني من خلال معجمه «المصطلحات اللسانية» ثلاثي اللغة (إنجليزي–فرنسي–عربي) بمشاركة نادية العمري وهو خلاصة تجربة طويلة وغنية في البحث اللساني، تدريسا وتأطيرا وتأليفا محليا ودوليا، وعبر هذه التجربة العلمية الطويلة لعبت مصطلحات هذا المعجم دورا هاما في فك غموض والتباس اللسانيات كعلم وافد جديد، تارة، وتوطيئا لهذا العلم وتشجيعا على الكتابة فيه باللغة العربية تارة أخرى.

وأول ملاحظة يمكن إبرازها في هذا المعجم هو مادته الغنية والمتنوعة التي تقارب وتلامس تخصصات لغوية كثيرة تجمع بين مصطلحات اللسانيات الصورية ومستوياتها التركيبية والدلالية والمعرفية...إلخ، وبين مصطلحات اللسانيات الاجتماعية والنفسية والتعليمية والتطبيقية ومصطلحات التخطيط اللغوي، وبعض مصطلحات اللسانيات الحاسوبية، وأسماء اللغات وعائلاتها وسلالاتها عبر العالم، مما جعل المعجم بحق ذخيرة

لغوية[1] تؤرخ للنظريات اللغوية المعاصرة الأوروبية والأنجلوساكسونية في أبهى صورها وأرقى نظرياتها.

كما أن المعجم لم يكن لينسلخ عن جذوره الضاربة، أيضا في التراث النحوي العربي لتحقيق نوع من القراءة الواعية والمتأنية لهذا التراث، وهو ما أثمر فعلا معجما اصطلاحيا شفافا يمزج بين هوية لغوية عربية وبين انفتاح لغوي مؤسس جعل من اللسانيات العربية ومن اللغة العربية حلقة لا محيد عنها في النقاش العالمي حول خصائص أصبح معها اللساني المغربي (العربي) على وجه الحصر يشكل مرجعا وخبرة دولية لا يمكن تجاوزها، فالمعجم يبرز قدرا عليا من التدقيق والعمق في إبراز معالم الدّخلات المصطلحية، فمثلا:

مصطلح «سمة» (**Feature**) ورد في 16 استعمالا.

مصطلح «صوري» (**Formal**) ورد في 15 سياقا.

مصطلح «فِعْل» (**Verbe**) ورد في 43 سياقا.

مصطلح «دلالة» (**Semantic**) ورد في 78 سياقا استعماليا.

مصطلح «لغة» (**Language**) ورد في 82 سياقا.

مصطلح لغوي (**Linguistic**) ورد في 62 سياقا.

مصطلح «صوت» (**Sound**) ورد في 27 سياقا.

مصطلح «اجتماعي» (**Social**) ورد في 17 سياقا.

1- خالد الأشهب، نسقية المصطلح اللساني، مجلة إلكترونية متخصصة في الكتاب وقضاياه، تأسست سنة 2007.

واللائحة طويلة جدا إذ أن مجموع دَخَلاَت المعجم هو 3542 دَخلة ويقع المعجم في 406 صفحة دون احتساب صفحات الثبت العربي التي تبلغ 64 صفحة.[1]

وهكذا نجد المعجم يقترح مصطلحات مهمة وبالوفرة والجودة المطلوبة في تخصصات لغوية متنوعة، حيث هناك توسع كبير في سياقاتها وتنوع الاقتراحات التي يقدمها المؤلف لعدد هائل من المصطلحات الأجنبية، وهي موضوعة بدقة وعمق ودرية وصنعة، فعبد القادر الفاسي الفهري صاحب نظرية لغوية ومن رواد الفكر اللغوي الحديث، وله الفضل في خلخلة الفكر اللغوي الذي كان سائدا في الجامعة المغربية بمدارسه الفرنسية وإدخال فكر لغوي جديد منفتح على المدارس اللغوية الأنجلوساكسونية.[2]

4/ منهجيته في صناعة المصطلح:

اعتمد في وضع المصطلح منهجية تبعد المصطلح القديم في مقابل المصطلح الداخل، بحجة أن «توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا »، فمثلا لفظ مبتدأ موظف في النحو بمدلول عاملي محدد، وهو مفهوم صوري ولا يمكن توظيفه لترجمة **Topic** وهو مفهوم وظيفي، ويعد ذلك من المنزلقات التي يقع فيها المترجمون إذ يقابل بين المصطلح الوارد في التراث والمصطلح الغربي ويعتقد

1- خالد الأشهب، نسقية المصطلح اللساني، المرجع السابق.

2- المرجع نفسه.

انه يصدق عليه، ومن هذه المنزلقات أيضا عقد المناسبات الزائفة بين Syntaxe ونظم، و**Performative** وإنشائي، و**Comment** وخبر، و**Competence** وملكة.

وذكر العجمي أن الفاسي الفهري «استخدم بعض المصطلحات المستنبطة من نظرية العامل: لكن دلالاتها مختلفة عن الدلالات القديمة؛ لأن المصطلح[1] يوظف في خدمة مفهوم النظرية اللسانية المطبقة دون أن تترجم مصطلحاتها إلى ما يوافقها في العربية، وذلك مثل ترجمة مصطلح **Subject** الموجود في جميع النظريات المطبقة في اللغات الأوروبية، وهو مفهوم لا يمكن أن يتعدد في تلك اللغات لخلوها من الجملة الإسمية الخالصة؛ لذا يستخدم في مقابل ذلك مصطلح «الفاعل» بغير مفهومه القديم لدى النحويين العرب.

4-1-مصطلحاته المستعملة:

كان الفهري يميل إلى التوسع في المصطلحات التي يستخدمها مثلما كان يتوسع في تعريف المصطلحات التي يضعها فوضع لمفهوم التعريب ضوابط، وجعل له درجات «أسفلها تعريب لا يمس إلا اللفظ وثانيها ما يمس اللفظ والمعنى وأرقاها تعريب الفكر اللساني» وذكر أن للمعرب معنى ضيقا، في الوقت الذي وسع فيه مفهوم الترجمة ليشمل ترجمة المفردة والنص وهو عنده تعريب وهذا ما نلمحه تحت عنوانه تعريب الدلالة «فألفاظه التي استخدمها كانت عن الترجمة، يقول «عملية الترجمة لها أبعاد دلالية أكثر مشكلية».

1- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، جامعة الملك سعود-الرياض-المملكة العربية السعودية، 25 مارس 2010، ص 06.

ذكر أحمد مختار عمر أن مما يلاحظ على مصطلحات الفهري «أنها تتسم بالابتكار والتوسع في التعريب وإدخال صيغ ومشتقات غير مألوفة في لغة الألسنية» وهذه الأخيرة هي التي أشار إليها الفهري في تقديمه حيث وضع وسائل لضبط المنهجية وتوحيد المصطلح، واستعان في تحديد مصطلحاته بـ «مجموعة من المدارس اللسانية لا بمدرسة واحدة وكذلك بمختلف الفروع والمكونات داخل المدرسة الواحدة» إلا أن هذا الاعتماد على مقابل عربي واحد لمصطلحات قد تعددت دلالاتها في المدارس أمر[1] لا يصلح في مثل هذه الحالات، كما أننا عندما ندقق في مصطلحاته نجد إغفالا «لبعض المصطلحات من ذلك مصطلح **Pheme** (باللغة الفرنسية) عند بورس ومصطلح **Acte Phatique** عند أوستين وربما يعود السبب إلى أن عمله المصطلحي كان فرديا، وهو ما انتقده في تقديمه من أن المصطلح اللساني يتسم بطابع العفوية والفردية.

نجد كذلك أن مدلول الكثير من مصطلحاته يحتاج منا العودة إلى السياق، وهذا ما ذكره الفهري نفسه في سياق اختيار المفهوم، يقول إن «اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهودا معرفيا خاصا، ويتسبب أحيانا في أخطاء، ويقع رفع الالتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر أو السياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل، أي كل مصادر المعلومات المتوفرة لرفع اللبس».

1- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 6، 7.

ولذا نجد غيابا للمفهوم في مصطلحاته، فكان عمله منصبا على إيراد المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي حسبه، دون تحديد للمفهوم الذي يتطلب جهدا كبيرا في العودة إلى معاجم أخرى ذات صفة تخصصية لمعرفة المفهوم أو العودة إلى كتبه أو إلى مراجعه التي اعتمدها للشأن نفسه، وهو ما كان وعد به في تقديمه لمعجمه.[1]

فالهدف الرئيسي من المعجم وهو إيصال المفهوم لهذه المصطلحات لم يتحقق بالصورة التي أرادها، وقد تفرد في بعض ألفاظه المصطلحية التي استخدمها حتى بدت كأنها غامضة، نحو: المركب الصفي والمركب الوصفي، ونحو استخدامه «كاسعة» في الوقت الذي استخدم «لاحقه» وهما بمعنى واحد، الأمر الذي يسبب إرباكا لدى القارئ لأنه يظنهما متغايرتين في المعنى، ومثله مصطلح الصرف الاشتقاقي (**Derivational Morphology**) أو الصرفي (**Flexional**) وهما عنده بمعنى واحد، ونحو استخدامه ألفاظ جذاذية.

نجد عنده تفاوتا في المصطلح فقد زاوج في تقديمه بين مصطلحات: علم اللسان، واللسانيات واللسانية، وكذا نجد تعددا في إطار التسمية نحو: اللغة المختصة والمعجم المختص والمعجم الاصطلاحي والمعجم القطاعي وهي عنده بمدلول واحد، يقول: «إشكالية التقريب بين اللغة العامة المتداولة أو المعجم العام واللغة المختصة أو المعجم المختص أو الاصطلاحي أو القطاعي.

1- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 07.

4-2-أبعاد المصطلح عند عبد القادر الفاسي الفهري:

انتظم عمل المصطلح اللساني عند الفهري أبعادًا ثلاثة هي:

أ- **البعد الصيغي:** ذكر الفهري أن صرف العربية صرف غير سلسلي (**Non-Concaténation**) أي أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة لفظية أخرى بضمهما خطيا، وهذا ينطبق على الإنجليزية والفرنسية اللتين يتألف من ضم سابقة فيهما أو لاحقة إلى الجذر مفردة جديدة، دون تغيير يذكر في البنية الداخلية للجذر أو للصيغة أصل الاشتقاق، نحو: **Eat**، و**Eater**، و**Eating**، و**Eatable**، و**Uneatable** وهذا لا يكون في العربية لأن الاشتقاق في العربية داخلي في كثير من الأحيان.

فتتم ترجمة صيغة بصيغة أخرى، كان يناسب بين الصيغة الإنجليزية المختومة بـ:

1-**ing** والمصدر بالعربية.

2-**er** باسم الفاعل.

3-**ize** التعددية بالتضعيف.

4-استخدام الكاسعة **eme** لتقابل في العربية الكلمات المختومة بياء[1] وتاء دلالة على الوحدة، نحو:

Phoneme صوتية.

1-خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 07، 08.

Morpheme صرفية

Lexeme معجمية.

Sememe سمية.

Mimene إيمائية.

مصطلح **Morphème** ـ على سبيل المثال ـ الذي يشير إلى أصغر وحدة صرفية تدل على معنى في الكلمة مثل (أل) التعريف في الوحدة المعجمية (العلوم).

ب- **البعد التركيبي:**

وضع الفهري مبادئ سار وفقها عند وضع المصطلح المركب، لأن اللغات تختلف في استعمال الوسائل التركيبية بهدف الاصطلاح.

ففي اللغة الإنجليزية نجد أن **Double Articulation** (إزدواجية التمفصل) متكونة من صفة وموضوف

موصوف صفة

بينما في العربية (ازدواجية التمفصل) مكونة من مضاف ومضاف إليه

مضاف مضاف إليه

ولذا راعى البعد التركيبي عند وضع المقابل العربي، فنجد أن المقابل الحرفي في العربية لتركيب (**Successive Cyclicity**) هو السلكية المتتابعة إلا أنه قابلها بالتتابع السلكي.

كما اهتم الفهري في بنائه المصطلحي بالمتلازمات اللفظية **Collections** إما بتكرار الأوّل، نحو:[1]

ثابت فردي **Individual Constant**.

ثابت منطقي **Logical Constant**.

ثابت لغوي **Linguistique Constant**.

ثابت حملي **Predicate Constant**.

نموذج توليدي **Générative Model**.

نموذج إنجازي **Performance Model**.

نموذج تحويلي **Transformationel Model**.

او بتكرار الثاني، نحو:

لغة طبيعية **Natural Language**.

رتبة طبيعية **Natural Order**.

إدخال معجمي **Lexical Insertion**.

حشو معجمي **Lexical Redundancy**.

1- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص 08، 12، 13.

ج-البعد الدلالي:

لجأ الفهري عند وضع المصطلح إلى معاينة الحقول الدلالية في كلا اللغتين، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في لغة الهدف ويحتاج إلى الوضع والتوليد، لذا عمد إلى ربط الدال بالمدلول، ليتجنب فوضى الاصطلاح وتعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد.

فعندما وجد في المعاجم اللسانية تعددا للمقابلات العربية، نحو: **(Sing)** ترجمت برمز أو علاقة أو إشارة أو دليل.

خصص **(Sing)** بدليل: ليناسب بينه وبين ما يقابل الدال **(Signifion)** والمدلول **(Signfid)** والدلالة **(Signification)** باستعمال المادة المعجمية ذاتها، وقابل **(Symbol)** برمز و**(Mark)** بعلامة و**(Demonstrative)** بإشارة.

استخدم المجاز[1]: نحو مصطلح الأفعال الجسور **Bridge Verbs.**

باب الإفلات **Escape Hatch.**

الجزيرة الميمية **Wh is land.**

القاعدة الباترة **Chopping rule.**

وهذا هو المجاز الآني لا المجاز الذي انتقل إلى الحقيقة.

الأساليب غير المألوفة: لجأ إلى المغرب عند عدم وجود مقابل عربي مناسب، نحو:

1- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 13، 14، 16.

أكوستياك **Acoustics**.

التعريب الجزئي وبين أنه استخدمه تحريا للدقة ولأنه أخف على اللسان من النحت والتركيب، نحو:

ميتالغة **Metalanguage**

ميتالغوي **Metalinguistic**

سوسيولسانيات **Sociolinguistics**

بيولسانيات **Biolinguistics**

وذكر أن بعض هذه المفردات تستعصي ترجمتها عن طريق التركيب، لأنها مصطلحات مبهمة إلى حد ما، والتركيب يوضحها.

4-3-مرجعيته المصطلحية:

- اعتمد في استخلاص المواد المعجمية على دراسات المتخصصين في ميدان الأصواتيات والصواتة والدلالة...إلخ.
- اعتمد على المعاجم اللسانية الأحادية اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، كما اعتنى بمجموعة من المدارس اللسانية كالبنيوية والسويسرية ومدرسة براغ الوظيفية.
- اعتمد على أعمال عدد من اللغويين العرب المحدثين أمثال إبراهيم أنيس عبد الرحمن أيوب، تمام حسن وغيرهم.

اعتنى بمختلف الفروع والمكونات داخل المدرسة الواحدة كالنحو التطبيقاني والنحو المعجمي الوظيفي والنحو التوليدي والنحو التحويلي والنحو العلاقي.[1]

4-4-إشكالية المصطلح عند عبد القادر الفاسي الفهري:

وضع الفهري مشكل المصطلح في بعدين: بعد نظري وآخر منهجي وإجرائي وهما ما تفرعا عن علم المصطلحات في الدرس اللساني الحديث ذلك «أن النظري يقوم على دراسة النسقية للمصطلحات أو الكلمات أو التراكيب الخاصة من حيث تسمية مجال الشيء أو المفهوم ويعرف هذا الفرع بالنظرية العامة لعلم المصطلح أما البعد الثاني فهو مجموعة المصطلحات التي تمثل المفاهيم أو الأشياء الخاصة بميدان معين».

وذكر أن أي برنامج اصطلاحي يواجه إشكالين هما:

1-الحاجة إلى توفير عدد هائل من المصطلحات لمواكبة الحاجة الملحة إلى التعبير عن مفاهيم وتصورات جديدة بعبارات اصطلاحية.

2-إشكالية التعريب والشفافية بين اللغة العامة واللغة المختصة أو المعجم القطاعي أو الاصطلاحي التي تحتاج إلى مقاربة لغوية طبيعية ومقاربة موسوعية تواضعية.[2]

1- خالد عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص 16، 17.

2- المرجع نفسه، ص 18، 19.

واستنادا لما سلف ذكره، نرى بضرورة اعتبار الجهود اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري أنها جهودا قيمة محمودة يجب إدخالها في خانة الجهود اللغوية الهامة التي أضافت شيئا جديدا للدرس اللغوي العربي، وهي دون شك ليست إلا لَبِنَةً أولى ضمن اللبنات التي تهدف على بناء لسانيات عربية قائمة الذات.

ثالثا-ترجمة بالباحث عبد السلام المسدي وجهوده اللسانية:

1/نبذة من حياته:

امتهن الإبحار في لُحَج اللغة، دراسة وتدريساً وتأليفًا وترجمة منذ أن تخرج حاملا الإجازة في اللغة العربية والآداب من الجامعة التونسية عام 1969.

ولد عبد السلام بن عبد السلام يوم 26 جانفي 1945 م في مدينة صفاقس في الجنوب التونسي، حصل على دكتوراه الدولة منذ 1979، وارتقى إلى أعلى درجة جامعية سنة 1984، اختار مجال اللسانيات أو «الألسنية»، كما انهمك في فقه اللغة وفلسفتها ومارس التدريس في عدد من الجامعات، قبل أن يتقلد وزارة التعليم والبحث العلمي في الثمانينات، كما عمل في الحقل الدبلوماسي مندوبا لتونس في الجامعة العربية وسفيرا في السعودية.

ثم عاد للتدريس الجامعي والبحث الأكاديمي والتأليف، وهو عضو في مجامع اللغة العربية في كل من تونس، ليبيا، دمشق وبغداد، ونال العديد من الجوائز التقديرية، أحدثها جائزة سلطان العويس للنقد الأدبي سنة 2009.

لكنه لم يقصر نشاطه في البحث الأكاديمي الصرف، وإنما ظل يبحث عن مرفأ إبداعي أدبي، «بين الشعر والنثر» تارة، وبطرق باب الرواية حينًا، ويُعدِ لكتابة مذكراته التي يعتبرها «شهادة الذات على نفسها»، ومن مؤلفاته[1]:

- التفكير اللساني في الحضارة العربية.
- اللسانيات وأسسها المعرفية.
- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية.
- الأسلوبية والأسلوب.
- النقد والحداثة.
- قاموس اللسانيات (عربي–فرنسي، فرنسي–عربي).

2–جهوده في ترقية الدرس اللساني الحديث:

يعد عبد السلام المسدي من أبرز أعلام اللسانيات والنقاد المعاصرين في تونس وفي العالم العربي عامة، الذين قدموا مجهودات حثيثة وذائبة في التقاط الجديد والمستحدث، فكانت لهذا العالم جهودا لسانية قدمت خدمات واضحة للأدب وأخرى نقدية، فقد سعى عبد السلام المسدي بحرص وجد حقيقيين إلى مواكبة الجديد نقديا إذ نلتمس ذلك من خلال نتاجه وإرثه، حيث ألف كتبا لغوية بامتياز في مجال النقد ومبادئه ونظرياته لا غنى عنها لأي

1–عبد الله إسحاق، موسوعة البيان، الإمارات، 27 جويلية 2020، 10–01–10/www.albayan.ae/one–homes.

دارس عربي لأنها تجمع بين الأصيل والوافد وبين الحديث والمعاصر وبين القديم والجديد والنظري والتطبيقي، فكان منجزه النقدي اللساني ذو جودة وقيمة فيما أبدعه.

2-1 أسس النقد اللساني عند عبد السلام المسدي:

2-1-1-اللسانيات والتراث:

إن اللسانيات المعاصرة قد بلغت الآن حد العلم المتكامل رغم قصر المسار الزمني الذي قطعته والذي يجمع روادها على الانطلاق به من دروس فردينان دي سوسير في مطلع القرن العشرين، حيث أصبح علما مستقلا قائما بذاته، ومن مظاهر استقلال اللسانيات:[1]

- تأسيس القواميس اللسانية المختصة.
- ضبط فلسفة اللسانيات أو ما يمكن تسميته بأصولية العلم.
- وجود الحركة الاستنباطية التي تشهدها الدراسات التاريخية والمحاولات التنظيرية العامة للسانيات، ذلك أن الفكر اللساني الغربي قد اتجه أخيرًا -فيما اتجه إليه- إلى إعادة قراءة تراثه اللاتيني مستعينا بالتراث اليوناني أحيانًا، وهذا المنهج «السّلَفِي» أو قُل العَوْدَوِي كما يصطلح «زكي نجيب محمود» هو بمثابة البحث في خبايا التراث اللغوي بغية إدراك أسرار العلم اللساني الحديث من جهة وتقييم التفكير التاريخي في الظاهرة اللغوية بمنظور حديث من جهة أخرى.[2]

1- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، ط 2، 1986، ص 13، 14.

2- المرجع نفسه، ص 14.

وبهذا بيّن الأستاذ عبد السلام المسدي تأثر الدراسات عند العرب بما جاء به دي سوسير من دروس قد ترجمت إلى العربية ليتبين للدارس استيعابها، كما يرى المسدي «أن العالم الغربي فيما وصل إليه من علوم حديثة أو لسانيات لم يكن ليصلها إلا عندما اتجه إلى قراءة تراثه اللاتيني والبحث في مكنوناته لفهم العلم اللساني الحديث وبالتالي تكون للعرب نهضة لغوية لسانية إذا ما أعادوا قراءة تراثهم العريق واستنباط أحكام تمكننا من تثبيت الآراء.

2-1-2-اللسانيات والحضارة العربية:

يتناول في هذا العنصر المنهج الذي انطلق منه اللغويون في بسط مقترحاتهم، فقد ميزوا بين فقه اللغة ومكتسبات اللسانيات الحديثة يقول: «لقد إنبنت حركة التدوين اللساني المعاصر في محاولة أصحابها إبراز خصائص اللسانيات الحديثة ومقوماتها النوعية على منهج المقارنة بينها وبين فقه اللغة أو الفيلولوجيا الكلاسيكية، لذلك اضطّر مؤرخو اللسانيات اضطرارا إلى بسط خصائص التفكير اللغوي في تاريخ البشرية عامة، فاتجهوا وجهة تاريخية استعراضية في كشف مقومات العلم اللغوي في القديم لينتهوا إلى إبراز خصائص التفكير اللغوي في تاريخ البشرية عامة لينتهوا أيضا إلى الفوارق النوعية والمقابلات المبدئية مما تتجلى به طرافة اللسانيات فتتميز من المفهوم الفيلولوجي للمعرفة اللغوية.[1]

1- عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الأداب واللغة العربية، 2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 87، 88.

سعى اللغويون الأوروبيون إلى التعريج على فترات البحث اللغوي الأوروبي عبر مراحل وهي:

- **فترة العصور القديمة:** تناول فيها الدارسون التفكير اللغوي في فترة ما قبل التاريخ الميلادي بثلاثة آلاف سنة، فأتوا على ما مجد في الحضارة الصينية والهندية.
- **فترة العصور الوسطى:** تمتد من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر ميلادي ويلحظ عليها أخذ الدراسات اللغوية على منوال عقائدي.
- **فترة العصور الحديثة:** تنطلق من فترة النهضة في العالم الغربي بدءا من القرن الخامس عشر وفيها اعتم الباحثون بالنحو الفلسفي والدراسات المقارنة.

فهؤلاء من أهل الغرب بسطو سمة الطرافة لعلم اللسانيات وأثبتوا لها الجدارة العلمية.

وحديثهم على مراحل البحث اللغوي الإنساني القديم بحسب الأستاذ عبد السلام المسدي فيه نظر لاعتبار أنهم أهملوا الوجود اللغوي العربي ضمن حيز الحلقات اللغوية الإنسانية ككل، وبالتالي فإن هذا الاستثناء هو تجاهل لحلقة أساسية من حلقات الإنجاز اللغوي العالمي في فترة من فتراته، فالمسدي يشير في هذا الباب أن الغربيين أخذوا عن العرب كمًا هائلا من المعارف في حقبة من حقب الزمن ولكنهم لم ينقلوا علوم اللغة من نحو دلالية مثلا.[1]

1- عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص 88.

وبهذا جعل المسدي من أساسيات العلوم عند الغرب ما أخذ عن العرب أصلا، ذلك أن العرب في نظره بذلوا جهودا لا يمكن نكرانها أو التغافل عنها.

2-1-3-اللسانيات والمعرفة المعاصرة:

أصبحت اللسانيات مركز استقطاب في البحوث اللسانية، كونها تهتم «بدراسة الأنظمة العامة للألسن المتمثلة في المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والتركيبي والدلالي والبرغماتي بالاعتماد على نظريات علمية قادرة على استنباط قواعد هذه المستويات وتفسيرها تفسيرا علميًا ثم تطبيقها على لسان مهين قصد التحليل والتفسير والإلمام بقواعده النظامية»، ومن ثم أصبح للسانيات تداخل بين مختلف العلوم، لأن هذه الأخيرة أضحت تستند إلى اللسانيات في مناهجها وفي حصيلتها العلمية.[1]

«فاللسانيات اليوم موكول لها مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير إخصابها فحسب، ولكن أيضا من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعًا (...) فاللغة عنصر قار في العلم والمعرفة سواءٌ ما كان منها علمًا دقيقا أو معرفة نسبية أو تفكيرًا مجردًا.[2]

ومن هنا نستخلص أن اللسانيات أصبحت علمًا شموليا يتعدى إلى بقية العلوم الأخرى.

1- العتيقي أحمد، دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد الأول، مارس 2017، ص 57.

2- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 9.

2-1-4-اللسانيات والأسلوبية:

انتقل عبد السلام المسدي لعرض المقارنات التي مثلت مشغلا أصوليا في التفكير الأسلوبي حيث يرى أن: «أول مقارنة هي علاقة الأسلوبية باللسانيات وتختلف هذه العلاقة بين الباحثين أو الدارسين إذ أن لكل باحث رأيه الخاص في هذه العلاقة وفي المقام يلحُ «والاك وفاران» على الصلة العضوية بين الظاهرة الأدبية وحقول الدراسة اللسانية محددين هذه الصلة على أساس أن اللغة هي القاطع المشترك لدائرتين متداخلتين، فهي اللسانيات موضوع العلم ذاته، وهي للأدب المادة الخام شأنها شأن الحجارة للنحَات، والألوان للرسام، والأصوات لواضع الألحان»[1].

فمن حقائق المعرفة أن الأسلوبية ترتبط باللسانيات ارتباط الناشئ بعلة نشوئه، فلقد تفاعل علم اللسان مع مناهج النقد الأدبي الحديث حتى أخصبه فأرسى معه قواعد علم الأسلوب، وما فتئت الصلة بينهما قائمة أخذا وعطاء بعضها في المعالجات وبعضها في التنظير.[2]

لقد علق عبد السلام المسدي على رأي جاكبسون قائلاً: «أما جاكبسون فرغم اهتدائه إلى جوهر قضية التجديد بالمقارنة والمفارقة فإنه يقتصر في شيء من العفوية على إثبات أن «الأسلوبية» فن من أفنان شجرة اللسانيات دون أن تستشيره أبعاد تساؤله المبدئي ودون أن

1- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، طبعة منقحة ومشفوعة ببليوغرافيا الدراسات الأسلوبية والبنيوية، الدار العربية للكتاب، ط 3، ص 45.

2- العتيقي أحمد، دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص 57.

يفك إشكالية الانتماء بين ماهيتين متباينتين: ماهية الحدث الإبلاغي وماهية الإبداع الأدبي»[1]

كما يرى المسدي أن لسانيات سوسير قد أنجبت أسلوبية تشارل بالي ويؤكد على وجود علاقة بين الأسلوبية والبنيوية قائلا: «إذا كانت لسانيات سوسير قد أنجبت أسلوبية بالي فإن هذه اللسانيات قد ولدت البنيوية التي احتكت بالنقد الأدبي فأخصب معًا «شعرية» جاكبسون و«إنشائية» تودوروف و«أسلوبية» ريفاتار، ولئن اعتمدت كل هذه المدارس على رصيد لساني من المعارف فإن الأسلوبية معها قد تبوأت منزلة المعرفة المختصة بذاتها أصولاً ومناهج».[2]

ولقد اتسمت بحوث عبد السلام المسدي الأسلوبية بالبحث عن نقاط التكامل والتواشج بين المنحى الجمالي والمنحى الموضوعي العلمي.

2-1-5-اللسانيات والشمول:

يفسر المسدي في الجانب قضية الشمولية في اللسانيات من خلال قراءته للتراث اللغوي العربي والمعطى اللساني الغربي، فيقول: «وقامت اللسانيات المعاصرة فتأسست حسبما يفضي إليه الفحص الأصولي الإستميولوجي على ركيزتين أساسيتين لا تخلوان من تناقض؛ تتمثل الأولى في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة، فإذا باللسانيين يعكفون

1- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص 46، 47.

2- المرجع نفسه، ص 46، 47.

بموجب ذلك على تحسين نواميس الكلام بقطع النظر على تجسّده النوعي في أي لغة ما، في حين تتمثل الثانية في السعي إلى إدراك الموضوعية العلمية في تشريح الظاهرة اللغوية، فانتهوا رأسًا إلى نبذ المطارحات وعزلوا بذلك فلسفة اللغة عن مباحثهم العامة والخاصة».[1]

والهدف من هذا سعي الأستاذ المسدي إلى نظرية علمية عربية شرط أن تكون مستقاة من العطاء التراثي وتحقيق الطبع الشمولي، فالفكر اللساني المعاصر فكر أكثر شمولية من نظيره القديم إنه لا ينفصل عنه ولكنه يحتويه ما دام يعمل على تطويره وتدقيقه.

2-1-6-الحداثة والتراث:

مهما يكن الموقف من التراث، فإنه يمكننا القول بأن هناك صراعًا جادًا تسجله الثقافة المعاصرة بين أنصار التراث وأنصار الحداثة، ولقد بين المسدي ذلك في قوله: «إن الفكر الغربي قد شق طريقه من المعاصرة إلى الحداثة، دون قفر مولد للقطيعة، وقد تسنى له ذلك بفضل انصهار المادة والموضوع في تفكير العلمانيين، فكان الصراع المنهجي خصيبًا إلى حد الطفرة أحيانًا، لكن المنظور العربي ما يزال يتصارع والحداثة من حيث هي موقف مبدئي؛ فالمسدي يوضح الموروث اللغوي العربي بإعطاء صورة توضيحية لكيفية الانتقال الفكري اللغوي الغربي للاحتجاج العلمي في صورة توضيح مفهوم الحداثة والعصرنة والاتصال والانفصال داخل كل اللغات، حتى يتسنى لنا قراءة ثزاتنا اللغوي العربي وفق مبدأ بعد تمحيصه في ضوء الرؤية المعاصرة له في تطوير فلسفة عربية متميزة عن ذاتية الأمة.

1- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، المرجع السابق، ص 16.

كما بين عبد السلام المسدي أن مبدأ استلهام تراثنا العربي ذو قيمة كبيرة في تأصيل أمتنا العربية، ففي هذا الاستلهام خُلق لفكرنا العربي المعاصر وتأسيس للمستقبل على أصول الماضي، ولقد كان من مظاهر إكتمال علم اللسانيات الحديثة على الرغم من قصر الزمن الذي قطعه أن رواده عكفوا على التراث اللغوي القديم يدرسونه، ويستلهمون منه ما يسهم في إرساء أسس لسانية وهذا ما عناه بقوله: «على أن مبدأ استلهام التراث يتنزل لدى العرب في عصرنا منزلة»[1].

3/ المصطلح اللساني لدى عبد السلام المسدي:

قدم المسدي تعريفا للمصطلح اللساني ولم يبتعد كثيرا عن التعريفات العلمية التي قدمت له، فقد وقف على البعد العلمي والمعرفي وفق أُطر منهجية مقننة، حيث يقول عن المصطلح ومجاله: «علم المصطلح تنظيري في الأساس تطبيقي في الاستثمار لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية.[2]

دأب المسدي على إرساء مبدأ التخصص في تعريف المصطلح اللّساني، ومنه يتضح لنا أن مفهوم المصطلح اللساني من خلال إدراج الأسس والمعارف المصطلحية في وضع المصطلح اللساني.

1- جودي مرداسي، منهج عبد السلام في تأصيله للقضايا اللغوية في ضوء كتابه-التفكير اللساني في الحضارة العربية- جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلة الأداب والعلوم الإنسانية، العدد 18، ص 190، 191.

2- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية في علم المصطلح، ص 12.

يجزم المسدي في كتابه «قاموس اللسانيات» أن كل العلوم تمتاز بالضبط المصطلحي الخاص، الذي تنبني عليه القواعد المعرفية لكل علم من العلوم ويوضح في مدخل الكتاب «مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه»، فلقد تطرق الأستاذ المسدي في قوله هذا: أن هذه العبارة ذات مدلول واضح، فلا علم بدون مصطلح ولا يمكن أن نسمي العلم علمًا إن كان يفتقد لمقدرات مصطلحية، فالمصطلح وظيفته تضمين معنى المعرفة المحددة ضمن المادة المعجمية المنتقاة.

كما اعتبر المصطلحات التي تقوم عليها العلوم هي بمثابة الألغاز الفكرية التي بمجرد فكها يؤدي القصد وتحصل الفائدة المرجوة في ذهن المتلقي والباحث كونها مخصصة تحتوي على مقاصد المعرفة.[1]

مولد التأصيل الفردي الذي بدونه يظل الفكر العربي سجين الأخذ محظورًا عليه العطاء «فنشأ الفكر اللساني الغربي في نظره، لم ينشأ من الصفر فلقد جاء ثمرة مخاض فكري متنوع، فبدايات التفكير في البحث عن أصل اللغة ونشأتها كان سببا في نشأة علم يدعى «علم اللغة» فقد إنبنى على استيعاب الروافد السابقة له، إذ أفاد من كل ما توفر لديه

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، ص 156.

عندئذ من مناهل التراث الإنساني، تمثل ثمار مواريث الهندية، والفارسية، واليونانية، فكان حلقة تواصل وامتداد على مسار الحضارة الإنسانية.[1]

4/جهوده العربية في توطين المصطلح في اللسانيات العربية:

يقول المسدي: «لقد واجه العرب مشكلة المصطلحات اللسانية منذ أن تصدوّا لهذا العلم الحديث بالتلقي والتمثل ومحاولة الإنشاء والوضع، ولقد كان شأن جيل اللسانيين الأوائل مع علمهم كشأن كل من اختصوا بحقول المعارف الأخرى مع ما اختصوا به مغالبة المتصورات ومراودة المفاهيم بمختلف السبل الاصطلاحية، فكان الاحتيال على المدلولات في جل الأحيان سابقا للحيرة الاصطلاحية من حيث هي تصورات معرفية وتقنيات لغوية يتصل جميعها بصياغة الدوال العلمية»[2].

يقف المسدي في هذا الباب على مسألة مهمة تؤرق الواقع الاصطلاحي اللساني العربي الحديث، فهو في هذا الباب يرى أن رواد الحداثة من أهل العربية كانت لهم جهود ملموسة تهدف إلى الظفر بمكاسب المصطلح الحديث مما تطرحه مزايا اللسانيات في الفترة الحديثة، وقد بيّن مجموعة من الطرق التي وسمت بها الجهود العربية في تكوين المصطلح اللساني ومنها:

1- جودي مرداسي، منهج عبد السلام المسدي في تأصيله للقضايا اللغوية في ضوء كتابه-التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 191.

2- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 73.

أ- **التلقي:** الانفتاح على علوم اللسانيات الغربية واستقبال روافدها من المعارف العلمية والتقنيات المنهجية وتمثل هذا في ظهور التيارات اللسانية المتأثرة بالفكر اللغوي الأوروبي في كافة مجالاته.

ب-التمثل: وهو البحث في صور الاشتراك الذي يمكن استنتاجه من خلال استحضار مكونات التراث وربطها فيما يقابلها عن عوائد اللسانيات[1].

ج- الإنشاء والوضع : وهو البغية الأساس في هذا المجال إذ بعد المرور بالتلقي يأتي التمثل و بعد هذا كله يجيء دور التطبيق والحصول على النتيجة المرجوة في امتلاك الكم الهائل من المصطلحات اللسانية.

نلحظ من كلام المسدي أن اللغويين العرب تمكنوا نوعا ما من معالجة الإشكال الذي كان يعترض اللغة العربية في ميدان التأسيس الاصطلاحي وجاء هذا النجاح كالأتي:

1-**مغالبة المُتصوّرات :** ويقصد به المسدي سعي اللغويين العرب لفك أي غموض مصطلحي يعترض اللغة العربية عبر الشرح والبسط والبحث عن المقابل له من علوم العرب اللغوية.

2-مراودة المفاهيم: وهي جعل كل المعطيات المستخلصة من المعارف الغربية النظرية تتلاءم ومعاني اللغة العربية من الناحية الدلالية.

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، رؤية تحليلية استقرائية، ص 192، 193.

3-الاحتيال على المدلولات : أي إحداث رؤية تفسيرية خاصة نستطيع من خلالها فهم التصورات الفكرية للسانيات الغربية واللغويات الحديثة[1].

4-1-مراتب التجريد الاصطلاحي:

يتفضل المسدي في هذا الباب بذكر محددات المصطلح اللساني وفق ما تتطلبه الحالة المعرفية ضمن حيز التقدم الاصطلاحي اللساني في عالم اللغويات الحديثة، يقول المسدي[2]: «وأول ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع إلى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم فالاشتقاق والنحث ظاهرتان نوعيتان، أولهما خصت بها الاسرة السامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوروبية وعليها[3] قوام سمتها التضامنية، أما الدخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة»[4].

شخَص المسدي الوسائل التي تعتمد عليها اللغات في صناعة مفرداتها وحدد لكل وسيلة موطنها الأصلي، حيث تتمثل هذه الوسائل:[5]

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص 173.

2- المرجع نفسه، ص 166.

3- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 47.

4- المرجع نفسه، ص 47.

5- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، ص 167، 168.

1-الاشتقاق: قاعدة صرفية تستند إليها اللغات السامية في تنمية نظامها الدلالي فاللغة العربية من أكثر اللغات استنادا إلى الاشتقاق، فهو الوسيلة الناجعة في الدراسات المعجمية، وعمل الاشتقاق يسميه المختصون «التوليد الدلالي» ومن أمثلته الاشتقاق في اللغة العربية:

- اشتقاق المصادر القياسية على وزن «فعلان» مثلا للدلالة على التقلب والاضطراب ووزن «فِعَالة» للحرفة ووزن «فَعَّال» للمحترف.
- اشتقاق المصادر الصناعية بالإضافة : كاشتقاق أسماء الآلات التي تأتي على وزن «مَفْعَلَةٌ» مِحْرَاك، ووزن «مِفْعَلٌ» مِقَصٌ ووزن «مِفْعَالٌ» كمفتاح.

ويقسم علماء اللغة الاشتقاق إلى نوعين أساسيين:

أ-اشتقاق أصغر: وهو تقليب أوزان الكلمة مثل كلمة «ضرب» أصل دال على مطلق «الضرْب» فقط؛ أمّا ضارب ومضروب ويضرب وإضراب فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفًا، وكلها مشتركة في (ض + ر + ب) وهي هيئة الأصل في تركيبها.

ب-اشتقاق أكبر: ومثاله كلمة «كلّم» وتقاليبها الستة الأصل فيها الصورة التالية: (ك + ل + م) ثم ما يلي: (ك + م + ل) و(م + ك + ل) و(ل + ك + م) و(ل + م + ك)، فإبن جني هنا يرى بأنّ هذه الكلمات كلها ذات أصل معنوي واحد دلالته «القدرة والقوة».

فالاشتقاق ظاهرة لغوية مهمة تلتزم اللسان العربي منذ القدم ولها أصل منهجي اعتمده النحاة القدامى في خلق المصطلحات آنذاك، ولا شك من أنّ الأستاذ عبد السلام

المسدي يراه مفيدًا في فك المعضلة الاصطلاحية العربية المعاصرة فعلى الرغم من عراقته إلا أنه يضل مسلكًا مناسبًا في الفترة الحديثة.

2-النحت : هو قاعدة تستعمل في أبنية اللغات الهندوأوروبية واشتهر النحت كوسيلة قديمة يلجأ إليها اللغويون في تزويد المعاجم بالكفاءات الدلالية، ولهذا فهو الوسيلة المثلى التي طوّرت اللغات الهندوأوروبية، والنحت هو أخذ كلمة من كلمتين أو جملتين متعاقبتين يكونان متباينتين في المعنى والشكل:

أ-النحت من كلمتين: مثل كلمة «جعفل» من (جعلت فداك).

ب-النحت من ثلاث كلمات: كلمة « حيعل» من (حي على الصلاة).

ج-النحت من أربع كلمات: نحو «بسملة» من (بسم الله الرحمن الرحيم).[1]

لكن اللغويين المحدثين رأوا أن النحت أقل فائدة نظرًا لعدم توافقه مع الدّلالات اللغوية العربية، ولذا فإنه يعد عنصرًا وارد على اللغة العربية والأصل فيه أنه موروث حضاري غربي.

في حين أننا وجدنا أن الأستاذ عبد السلام المسدي يولي اهتمامه بالنحت بوصفه وسيلة عصرية وإن كان ارتباطه الأصلي يرجع إلى اللغات الهندوأوروبية.

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، ص 168.

3-الدخيل: ويسمى بالمعرب والمقترض والأعجمي، وفي تعريفه هو كل لفظ غير عربي يستعمل بأصوات غير عربية ويحمل صورة دلالية مصطنعة ويتم تمييزه وفق الضوابط الصرفية والصوتية الأتية[1]:

أ- **التحليل الصوتي:** «إذ اجتمع في الكلمة أصوات لا تجمع بينهما العربية دل ذلك على أنها دخيلة، وذلك كاجتماع الجيم والقاف « منجنيق ».

ب-التحليل الصرفي: فإذا كان وزن الكلمة من غير الأوزان العربية دل على أنها دخيلة مثلاً: منفعيل-منجنيق...إلخ.

ت-قاعدة الاشتقاق: إذا لم يكن للكلمة أصل اشتقاقي في اللغة العربية تنسب إليه شكلاً ومضمونًا فهي ذات أصول دخيلة.

ث-قاعدة المقارنة: إذا تنازعت العربية وغيرها في كلمة، ولم تسعفنا الطريقة السابقة إلى تعيين أصلها لجأنا إلى مقارنة العربية بأخواتها الساميّات فإنّ وجدت الكلمة دلّت على عربيتها وإلا فهي دخيلة.

اهتم الأستاذ عبد السلام المسدي بقضايا الدخيل واعتبره ظاهرة لغوية قديمة وحديثة لا يمكن تجاهلها على أي حال فهي ملازمة الألسن وقد تجعل منه الضرورة مقاسًا اصطلاحيا ملائمًا يستطاع من خلاله إيجاد مخارج استثنائية للمصطلح.

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، المرجع السابق، ص 152.

4-<u>المجاز</u>: هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة على نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع.

المجاز يصفه المحدثون بأنّه: «محرك الطاقة التعبيرية»؛ وقد تبوأ المجاز منزلة رفيعة في البيان العربي، ونمثل للمجاز في كلمة «الفأرة» ذات الدلالة الواضحة التي تعني «حيوان» ذو شكل معين، ولكن على صورة المجاز حرف معنى هذه الكلمة وصارت تطلق على محرك الواصلة بجهاز الكومبيوتر والتي يصطلح عليها باللغة الأجنبية: «Souris»

أ- مجاز توكيدي: لثبات صورة معنوية محددة نحو: خالد أسد فأسد هنا تعبير مجازي فائدته إثبات خصال لشخص «خالد» وتوضيحها.

ب-مجاز تشبيهي: كتشبيه محرك جهاز الكومبيوتر «لاسوري» بالفأرة.

ج-مجاز توسعي: الهدف منه الخروج على المعنى الدلالي (المعجمي) المحصور في لفظة واحدة واستعماله في صورة تعبيرية أوسع.[1]

فالمجاز وسيلة مهمة في تنمية المصطلح العربي وتنميطه وفق الضرورة العصرية وهذا ما يراه الأستاذ عبد السلام المسدي.

بعدما عرج المسدي على وسائل مهمة تستند إليها اللغات في التنمية والرفاهية الاصطلاحية دعمًا وتقوية للقدرات المعجمية فهو يشخص لمعاني التجريد في ظل التحدي القائم في حقول المصطلحية العربية.

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، المرجع السابق، ص 170.

يؤكد المسدي أن التجريد مرحلة لا بد منها في الأبنية الاصطلاحية العربية، حيث يكون ما اسلفناه هو الصورة المبدئية للولوج إلى قواعد الاصطلاح والصناعة المعجمية وهو ما يمثل التجريد في نظره.[1]

نخلص إلى القول أنّ الأستاذ عبد السلام المسدي لديه طرح جاد جسد من خلاله رؤيته في صياغة نظرية المصطلح اللساني العربي الحديث، فقام بمنهجه على تفحص التراث اللغوي العربي والاطلاع على مستجدات اللسانيات الغربية، حيث يعتبر من أوائل الباحثين الذين أثاروا فكرة التضافر المعرفي بين النقد اللساني.

1- عبد الرحيم البار، قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية، المرجع السابق، ص 170.

خاتمة

يتعين علينا في خاتمة هذه الدراسة الإشارة إلى جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ عرفت اللسانيات العربية حركة ترجمة خلقت من خلالها زخمًا هائلاً من المصطلحات اللسانية الناتجة عن التطور الذي عرفته اللسانيات الغربية من نظريات.
- ✓ يعد علم المصطلح أظهر العلوم الإنسانية، وأكثرها أهمية، فالمصطلح نجده في كل لغات العالم لذلك فهو جدير بالاهتمام والتمعن في أصله وكيفية ترجمته.
- ✓ ينفرد المصطلح بمجموعة من الخصائص تجعله يحظى باهتمام مختلف الباحثين ذوي التخصصات المختلفة.
- ✓ أصبح علم المصطلح أصبح حقلاً مستقلا يهتم بمنهجيات وضع المصطلح وتوحيده.
- ✓ عرفت المصطلحات في الوطن العربي اضطرابا ملحوظًا يعود إلى الجهود الفردية التي لم ترقى إلى التحري العلمي الجماعي الذي يعد الحل الوحيد لتأسيس دورا علمي تذوب على إثره كل الاختلافات التي من شأنها أن تعمق الهوّة بين الباحتين.

- ✓ إن وضع المصطلح اللساني لا يتم بصفة عشوائية، وإنما وفق معايير وشروط ينبغي احترامها والتقييد بها.
- ✓ الكف عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات، والرجوع إلى تاريخ الدرس اللساني في العربية للاستفادة من جهود السابقين الرواد.
- ✓ ضرورة إنشاء مكانز المصطلحات العلمية العامة واللسانية الخاصة في المجامع اللغوية والجامعات وربطها بالشبكة العالمية للاتصالات.
- ✓ وجوب الاهتمام بتدريس علم المصطلح ضمن الدراسات اللسانية وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.
- ✓ المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي ولاسيما المصطلحات اللسانية بإشراف اتحاد مجامع اللغة العربية.
- ✓ البحث اللساني المغاربي مهما اختلفت مشاربه الفكرية وطبيعته النظرية وتوجهاته العلمية، إلا أنه يعكس الاهتمام البالغ الذي توليه الثقافة العربية للسانيات عامة والنظريات خاصة.
- ✓ أهم جهود اللسانيين المغاربة أمثال عبد الرحمن الحاج صالح في الجزائر، الذي سعى إلى تطوير اللغة العربية، وعبد القادر الفاسي الفهري في المغرب الذي حاول تجديد قراءة النحو العربي، وعبد السلام المسدي في تونس الذي أكد على أهمية الموروث اللغوي.

- ✓ الإشادة بالموروث العربي عند كل من العلماء المغاربة الذي يعتبر نقطة التقاء بينهم، على الرغم من وجود اختلاف في نظريات هؤلاء العلماء، فكل عالم منهم اختار نظرية تناسب المعطيات اللغوية التي استوعبها من خلال مساره العلمي.
- ✓ غياب العمل الجماعي بين هؤلاء الباحثين، حيث نجد جهودهم لم تجتمع لخدمة اللغة العربية لاختلاف البلدان باستثناء بعض الندوات المتفرقة، في انتظار تكوين رابطة ترقى لأن تكون مدرسة مغربية لسانية ترتكز على مبادئ وأسس.
- ✓ اهتمامنا بالبحث اللساني في المغرب العربي مهما كانت قيمته فهو في العمق اعتراف وتقدير منا لتوفره على مختلف المذاهب اللسانية التي تؤطر البحث اللساني في المغرب، ينم عن وعي بضرورة إرساء نمط جديد في دراسة اللغة العربية، إلا أن هذه الدراسات–من الجانب الكمي–لم يخلق بعد دراسات منهجية متكاملة، أي أن هذه الدراسات لم تقدم تحليلاً نسقياً لبنية اللغة العربية من منظور لساني متكامل.
- ✓ ندعو إلى توحيد المصطلح بقيام مصطلحية عربية كاملة الأركان تأخذ على عاتقها الضبط الدلالي والتعريف المفاهيمي والتقييس المصطلحي المضبوط.

تبقى الدراسات المصطلحية، في الختام، بحاجة ماسة إلى المزيد من البحث، وتظل الجهود التي تناولناها من خلال هذه الدراسة محدودة لتوحيد المصطلح، ويظل واقع البحث اللساني في المغرب العربي مدعو إلى التكامل قصد خلق وعي لغوي بحث.

المصادر والمراجع

أولا–المصادر

1–أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.

2–إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ج1، 1432 هـ.

3–الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق وضبط عبد الكريم العرناوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دت، ج4.

4–إبن فارس، مقاييس اللغة تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، دت، ط2، بيروت.

5–الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح مهدي المخزومي، إبراهيم السامراني، ج3، ط1، مؤسسة الإعلامي بيروت، لبنان، 1988.

6–الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط1، 1306هـ.

7–محمد مرتضي الزبيدي، تاج العروس، من جوهر القاموس مادة (ص، ل، ج).

8–الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ج1، 1418هـ–1998م.

9–إبن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ووسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، لبنان، بيروت، مكتبة المعارف، ط1، 1993.

10–محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ج1، 1996.

11– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ووسائلها وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910.

12–الخوارزمي، مفتاح العلوم، تح غان فولتن، مكتبة النوعية السالمية للتحقيق والنشر 1985.

13–الشدياق أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، 1هـ.

14–عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 2000.

15–ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، 1986.

ثانيا–المراجع

1–ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، مكتبة الأسد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط2، 2008.

2–مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة –حصريات النشأة والتكوين–شركة المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.

3–منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1991.

4–صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

5–سمر روحي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، نادي تراث الإمارات، أبوظبي، 2007.

6–فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط1، 2004.

7–عبد الجبار توامي، اللسانيات المغربية المعاصرة بين التراث والدرس الحديث (قراءة نقدية)، كلية اللغة العربية، الرياض.

8–محمد الديداوي، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف، ط1، دار البيضاء، المغرب، 2005.

9–علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، 1987.

10–محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

11–هيبة خياري، خصائص الخطاب اللساني، أعمال ميشال زكريا نموذجا، الطبعة الأولى، منشورات زين، لبنان، الوسام العربي، الجزائر، 2011.

12–طارق بن عوض الله بن محمد، اصطلاح الاصطلاح، مكتبة التوعية الإسلامية والنشر، 1429هـ، ط1، 2008م.

13–عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، مجامع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزائر، 2002.

14–بوطارن محمد الهادي، المصطلحات اللسانية والأسلوبية والبلاغة والشعرية، دار الكتب الحديثة، الأردن، عمان، ط1، 2009.

15–علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2008.

16–شاهين عبد الصبور، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، مطبعة دار الإصلاح، ط1، 1983.

17–محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

18–فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985.

19–عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2007.

20–مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح، الكتاب الأول، واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، أربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة، 2003.

21–عصام الدين عبد السلام أبو زلال، التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

22–صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

23–جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج2، بيروت، لبنان، 1982.

24–الموسوعة الفلسفية، روزنتال وبودين، (ت ر) سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1974.

25–أحمد بوحسن، العرب وتاريخ الأدب، نموذج كتاب الأغاني، دار توبقال، الدار البيضاء، 2003.

26–السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

27–يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.

28–مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ أسس البحث الاجتماعي المنشأة الشعبية للطبع والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط1، 1989.

29–محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، القاهرة (مصر)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

30–الشهابي، نقلا عن محمد المنجي، التعريب والتنسيق في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993.

31–عبد الكاظم العبودي، تأملات في الخطاب الجامعي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004.

32–إبن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط3، ج1، 1986.

33–عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، فقه اللغة العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2005.

34–عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

35–حمد خليفة الأسود، التمهيد في علم اللغة، منشورات 7 أفريل، ط2، ليبيا، 1425هـ.

36–محمد بن ساسي، استعمال اللغة العربية في مجال المعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996.

37–عمار الساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2009.

38–سعد عبد العزيز مصلوح، اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثقفات، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، 2004.

39–حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009.

40–حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

41–عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1985–1986.

42–عبد السلام المسدي، مراجع اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1989.

43–حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط1، 2005.

44–وفاء كامل فايد، بحوث في العربية المعاصرة، عالم الكتب، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

45–أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1995.

46–أحمد محمد قدور، اللسانيات وأفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، 2001.

47–ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، دار الكتب، القاهرة (مصر)، ط8، 1998.

48–عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، ط1، 2008.

49–صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، الجزائر، دار هومة، دط، 2004.

50–محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة.

51–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط2012، 371/1.

52–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط2012، 395/1–422.

53–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط2012، 231/1.

54–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

55–تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب–النحو–فقه اللغة–البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

56–أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، 1429ه، 2004م.

57–خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، جامعة الملك سعود (الرياض)، المملكة العربية السعودية، 25 مارس 2010.

58–عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط2، 1986.

59–عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، طبعة منقحة ومشفوعة ببليوغرافيا، الدراسات الاسلوبية والبنيوية، الدار العربية للكتاب، ط3.

المجالات والدوريات

1–الطيب عطاوي، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، مجلة عود الندى، العدد الفصلي 03، العدد 105.

2–أحمد مطلوب، المصطلح نشأته وتطوره، مجمع اللغة العربية بدمشق.

3–حسين نجاة، إشكالية المصطلح اللساني وأزمة الدقة المصطلحية في المعاجم العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، مجلة مقاليد، العدد 10، جوان 2016.

4–مجلة المصطلح، مقال بعنوان: بين المفهوم والمصطلح، المصطلح اللساني أنموذجًا: بوعناني سعاد آمنة، العدد 01، مارس، تلمسان (الجزائر)، 2002.

5–بلال العفيون، عبد المجيد عيساني، المصطلح اللساني في المعجم العربي–بين تعدد التسمية والمفهوم– مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي.

6–قدرية هوكلكلي، التجسير بين العامية والفصيحة في تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، المجلة العربية أنقرة يلدرم بيازيد، تركيا، العدد 01، أكتوبر.

7–عبد اللطيف عبيد، المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، مجلة التعريب، دمشق، ع27، 2004.

8–يونس مقران، في المصطلحات من قضايا التضييق والانتماء مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ع16، 2012.

9–حلام الجيلالي، ترجمة المصطلح وأهميتها ووسائل تنميتها، مجلة المترجم رقم 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2001.

10–جواد حسني سماعنة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث (مشروع القراءة)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع49، 2000.

11–علي القاسمي، المعجم والقاموس، دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللغة العربية، ع6، 2002.

12–محمد حلمي خليل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، مجلة اللسان العربي، المجلد 21، العدد 1، 1983.

13–يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، ع36، 1992.

14–محمد الديداوي، مجلة اللسان العربي، ع38، 1994.

15–محمد كامل حسين، مقال القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1995.

16–مصطفى العادل، اللسانيات البنيوية وأثرها في الدرس اللساني بالمغرب، مجلة الممارسات اللغوية، المجلة 10، ع1، جامعة محمد الأول، وجدة، 31 مارس 2019.

17–عبد الحليم منتصر، الاتحاد العلمي العربي، مجلة اللسان العربي.

18–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأربعاء 14 ذي الحجة عام 1406هـ، الموافق لـ 20 غشت 1986، ع66، 2011.

19–المجمع التونسي للعلوم الآداب والفنون، منشورات بيت الحكمة، مطبعة سوتيبا غرافيك، تونس، 2010.

20–معهد الدراسات المصطلحية، الملحق الثقافي، الراية، عدد الجريدة 221، 5 نوفمبر 1996.

21–أحمد محمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (81)، الجزء (4).

22–هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد 3، أيلول 2019.

23–عبد الملك مرتاض، إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميئيات، مجلة المجمع الجزائري في اللغة العربية، ع1، الجزائر، 2005.

24–بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع7، فيفري 2005م.

25–عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ع3، 1996.

26–صفية مطهري، أهمية النظرية الخليلية في الدرس اللساني العربي الحديث، مجلة التراث العربي، ع 116، 2009م، السنة التاسعة والعشرون.

27–مريم بوقرة، المصطلح: قراءة في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، مخبر التأويل والدراسات الثقافية المقارنة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، مجلة فتوحات، ع6.

28–عبد الرحمن الحاج صالح، «الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصة»، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد (12)، ديسمبر 2010.

29–خالد الأشهب، نسقية المصطلح اللساني، مجلة إلكترونية متخصصة في الكتاب وقضاياه، تأسست سنة 2007.

30–جودي مرداسي، منهج عبد السلام في تأصيله للقضايا اللغوية في ضوء كتابه–التفكير اللساني في الحضارة العربية–، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 18.

الرسائل الجامعية

1–هاجر العوادي، الازدواجية اللغوية بين التقييم والتعليم، الطور الابتدائي أنموذجًا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017–2018.

2–وهيبة لرقش، بين الترجمة والتعريب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008.

3–محمد أمين الهراكي، الدرس اللساني وخصائصه عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012–2013.

4–سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009–2010م.

5–رضا زلاقي، الصوامت الشديدة في العربية الفصحى، خولة طالب الإبراهيمي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، نقلا عن عبد الرحمن الحاج صالح، محاضرات بمركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر 2004.

6–نورية غالمي، جهود العلماء المغاربة في ترقية الدرس اللساني العربي الحديث، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، 2018–2019، نقلا عن حافظ إسماعيل علوي اللسانيات في الثقافة المعاصرة، ط1، 2009.

7–بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، رسالة استكمال المتطلبات لنيل درجة ماجستير، تخصص اللغة العربية وآدابها، 24 ديسمبر 2003.

8–عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015م.

المقالات العلمية

1–وسيلة فوزية، مريم فانتات، أرينا سعيدة، قضية الترجمة وإشكالات المعاصرة، مركز التفاهم بالقاهرة، 25 أكتوبر 2013.

2–مقال يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، ع36، 1992.

3–جيلي محمد الزين، مصطلحيات اللسانيات بين اضطراب الوضع وتبليغ المفهومية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2019.

4–حمد العتيقي، دراسات معاصرة، المركز الجامعي، تيسمسيلت، العدد الأول، مارس 2017.

المحاضرات واللقاءات

1–محمد ياسين جاية، المؤتمر الدولي: اللسانيات الغربية في التناول المغاربي العربي بين العمل الترجمي والإبداع العلمي، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث، 28–29 أكتوبر 2019.

2–عبد المطلب عبد اللطيف الريح، مدخل إلى علم المصطلح، ملتقى طلاب وطالبات تخصص اللغة العربية، التعليم عن بعد جامعة الملك الفيصل السعودية، 13–03–2017.

3–صالح طواهري، محاضرات في علم المصطلح موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص لسانيات تطبيقية، جامعة 8 ماي 1945، 2016–2017.

4–زاهية اللوناس، الفجوة المصطلحية في المعرفة اللسانية، محور 2، اللغة العربية في مواجهة تحديات الانفجار المعرفي للعلوم.

5–عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، جامعة نيوكاستل وجامعة محمد الخامس.

6–علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، قسم اللغة العربية وأدابها، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

7–عبد القادر بوفلجة، المجهودات النحوية عند الجزائريين المحدثين، عبد الجليل مرتاض أنموذجًا، 2013–2014.

8–بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، جامعة عنابة، الجزائر، 2006م، ص133.

المواقع الإلكترونية

1–أبولبن وحيد المرسي، التربية الإسلامية وتنمية المفاهيم الدينية، الموقع التربوي للدكتور وحيد المرسي أبولبن RHP/Kemanonline.com.

2–عبد الفتاح المصري، التفكير اللساني في الحضارة العربية، موقع مكتبة علوم اللغة العربية، 14–08–2009، 00:01.

3–حسين السوداني، لسانيات الجامعات المغاربية تلهج بأفضال الجزائري الحاج الصالح، جريدة هسبلريس، 21 ماي 2017، 00:05.

4–محمد أبحير، جهود المؤسسات اللغوية لخدمة المصطلح العربي، الموقع الرسمي بجريدة المحجة، العدد 476، 6 أبريل 2017.

5–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأربعاء 14 ذي الحجة 1406هـ، الموافق لـ 20 غشت 1986، ع66، 2001.

6–عدلي الهواري، إشكالية تطبيق المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية، موقع مجلة «عود الندى».

7-عبد الرحمن الحاج صالح، فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأداء والمبدعين العرب WWW.ALMOLTAQA.COM، 26-02-2009م.

8-عبد الرحمن الحاج صالح الجزائري أبو اللسانيات والروائد في لغة الضاد، 06-03-2017، الموقع الإلكتروني: www.aljazzera.net.

9-عبد العزيز أيمن، الجزائر، صحيفة مكة الإلكترونية، www.makkahnevs.net4976567html.

10-أبو اللسانيات الجزائري، عبد الرحمن الحاج صالح، السبت 3 أفريل 2010م، 17:8، الموقع الإلكتروني: www.ghilous.hooxs.com.

11-أعلام الجزائر في الدين والفكر والثقافة، الموقع الإلكتروني: www.ennokhba.com.

12-موسوعة الجزيرة، فضاء من المعرفة الرقمية، www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/2013.

13-عبد الله إسحاق، موسوعة البيان، الإمارات، 23 جويلية 2020، www.albayane/our-homes/10-01-10.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الخطة
الإهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ-ب-ج-د
المدخل	1
الفصل الأول: المصطلحية وأهم نظريات وضع المصطلح اللساني	14
تمهيد	
1/تعريف المصطلح وسيماته	16
1-1-تعريف المصطلح لغة واصطلاحا	16
1-2-الفرق بين المصطلح والاصطلاح	25
1-3-الفرق بين المصطلح، الكلمة واللفظ	28
1-4-بين علم المصطح والمصطلحية والمفهوم	30
1-5-مقتضيات وضع المصطلح اللساني	38
2/مبادئ علم المصطلح	42
3/شروط وآليات وضع المصطلح	43
4/خصائص المصطلح اللساني	50
5/واقع المصطلح اللساني	56
6/شروط وضع المصطلح اللساني	57
7/علاقة علم المصطلح باللسانيات	60
الفصل الثاني: اللسانيات المغاربية وعقبات المصطلح اللساني	63
تمهيد	
1/اللسانيات العربية الحديثة تحديد أولي	66
2/نشأة اللسانيات المغاربية	68
3/الحدود التاريخية ومكانة اللسانيات العربية	75
4/مصطلح اللسانيات في الثقافة اللغوية العربية	77
5/جهود المجامع اللغوية العربية في بحث المصطلح	81
4/إشكالية وضع المصطلح اللساني وعوائقه	90
الفصل الثالث: جهود المغاربة في صناعة المصطلح	99
تمهيد	
أولا-ترجمة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح	101
1/نبذة من حياته	101
2/الجهود اللسانية	105
3/جهوده المصطلحية	109
4/منهجيته في صناعة المصطلح	115

ثانيا-ترجمة الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري	128
1/نبذة من حياة عبد القادر الفاسي الفهري	128
2/جهوده اللسانية	132
3/طرائق وضع المصطلح عند الفاسي الفهري	138
4/منهجيته في صناعة المصطلح	141
ثالثا-ترجمة الباحث عبد السلام المسدي وجهوده اللسانية	151
1/نبذة من حياته	151
2/جهوده في ترقية الدرس اللساني الحديث	152
3/المصطلح اللساني لدى عبد السلام المسدي	160
4/جهوده العربية في توطين المصطلح في اللسانيات العربية	162
خاتمة	170
المصادر والمراجع	174
فهرس الموضوعات	190

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الجموح لمعرفة الدرس اللساني العربي عامة والمغاربي خاصة، وتحديد أهم المعضلات التي تواجه المصطلح اللساني شكلا ووضعًا، فجاء هذا البحث محاولاً إيجاد حلول وطرق وضع المصطلحات اللسانية من خلال التطرق بالتحليل والنقد لجهود ثلة من الباحثين المغاربة كان لهم أثر جلي في الدراسات اللّغوية وساهموا بفضل جهودهم في ترقية الدرس اللساني المغاربي، أمثال عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري وعبد السلام المسدي.

الكلمات المفتاحية:

البحث اللساني المغاربي – المصطلح اللساني – اللسانيات العربية – اللسانيات المغاربية – قضايا اللغة العربية.